الخلاص أم الخراب؟
سوريا على مفترق الطرق

الكتاب: **الخلاص أم الخراب؟**

سوريا على مفترق الطرق

تقديم وتحرير : ياسين الحاج صالح

سلسلة: قضايا الإصلاح ٣٣

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العنوان: ٢١شارع عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- شقة رقم ٧١- باب اللوق- القاهرة

ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)

العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

مسئول النشر: رجب سعد طه

التدقيق اللغوي: عثمان الدلنجاوي

غلاف وإخراج: هشام السيد

رقم الإيداع بدار الكتب::

الترقيم الدولي:

تم طباعة هذا الكتاب بدعم من:





مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة: قضايا الإصلاح ٣٣

الخلاص أم الخراب

سوريا على مفترق الطرق

أحمد حسو

د. أكرم البني

أنور البني

د. رضوان زيادة

تقديم وتحرير

ياسين الحاج صالح



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسـات حقوق الإنسـان هو منظمة غير حكومية إقليمية مسـتقلة تأسسـت عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسـان، ونشر ثقافة حقوق الإنسـان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بـين الثقافات في إطـار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسـان. ومـن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسـات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسـان، والقيام بأنشـطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسـان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسـان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعـى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمـل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتـع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصـادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفـة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعـوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطيـة لحقـوق الإنسان، والشبكـة الدولية لتبـادل المعلومات حول حرية الـرأي والتعبير (ايفكس).

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

المدير العام
بهي الدين حسن

نائب المدير
زياد عبد التواب

فهـرس



مقدمة
سوريا فى الحرب

لا يشبه الوضع السوري شيئا نعرفه من تاريخ بلدنا، أو من توايخ البلدان العربية المجاورة. هذا، وليس فداحة ما يجري في البلد وحدها، ما يثير قلقا عميقا في نفوس السوريين ومُحبّيهم. نسعى إلى مرجع لنعقل حالنا التي لا تطاق فلا نجد. يجتمع علينا فظاعة الحال مع تعذر إدراج الفظاعة في نسق أو نظام يضفيان عليها النسبية أو الصفة المرحلية.

للملاحظ الخارجي يبدو أن سوريا تمر اليوم بما مر به لبنان بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، أو ما مر به العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ بخاصة. لكن هذا انطباع متعجل. تفجرت الحرب اللبنانية بفعل التوتر بين نظام سياسي لبناني قائم على أوضاع ممتازة للنخبة المارونية، وبين وزن عسكري متنام للمسلمين بفعل الحضور المتصاعد للمقاومة الفلسطينية. وفي العراق تفجر البلد تحت وطأة احتلال أمريكي ألغى الدولة العراقية، ونالت نخب شيعية وكردية موقع الصدارة فيه، بفعل قربها من القوة المتحكمة الأمريكية، فيما تهمش سنيون، شكلت بعض بيئاتهم بعد قليل بيئة انتشار لمنظمة القاعدة.

في سوريا تفجرت ثورة شعبية واسعة القاعدة، اعتمدت أسلوبا سلميا، واستهدفت باحتجاجها أساسا نمط ممارسة السلطة العمومية، وشارك فيها جمهور متنوع. وطوال شهور لم توفر الثورة السورية التي جاءت في سياق "الربيع العربي" سببا وجيها لأحد في الداخل والخارج كي يعترض عليها. ثم عرضت في مسار الثورة تطورات يعرفها المهتمون بخطوطها العريضة على الأقل: ظهور مكون عسكري متسع المراتب، ظهور مجموعات جهادية متطرفة، خروج مناطق من سيطرة النظام في أربع جهات البلد، تدخل عسكري إيراني وحزباللهي. أما الخلفية الثابتة فهي حرب مستمرة من طرف النظام، لم توفر نوعا من السلاح متوفرا في ترساته لم تستخدمه، وصولا إلى السلاح الكيماوي الذي أوقع في آخر مرة استخدم فيه فوق ١٤٠٠ شهيد في غوطة دمشق الشرقية. النقطة المهمة أن "النظام"، المركب السياسي الأمني المالي الذي يحتل الدولة العامة، كان ولا يزال يسخر الموارد العامة في هذه الحرب، ما يجعل الكلام على "حرب أهلية" دون استدراكات توضيحية كبيرة تضليلا. إنها أولا وأساسا حرب نظام طغموي امتيازي ضد مجتمع ثائر. لم يكن هذا حال لبنان، ولا حال العراق. في لبنان تواجه اللبنانيون كأهالٍ فعلا، ولم تلبث حربهم أن تدولت. الأصح الكلام عن حرب لبنانية متعددة المراحل ومتغايرة الأطراف، على حرب أهلية في لبنان. وفي العراق جرى الصراع في ظل الاحتلال الأمريكي، واختلط العنصر الأهلي فيه بمقاومة المحتلين.

في مسار الثورة السورية، وقد ووجهت بالحرب منذ البداية، تحولت قاعدتها الاجتماعية تدريجيا باتجاه سني، وقاعدتها القيمية باتجاه إسلامي. اغتذى هذا التحول من واقع أن الحرب استهدفت البيئات السنية أكثر من غيرها، مشفوعة أيضا بحملات إعلامية وأيديولوجية معادية لهذه البيئات على نحو خاص.

لكن ظل الواقع أن شاغلي موقع السلطة العمومية يشنون حربا، يستخدم فيها الجيش النظامي بكل أسلحته، الدبابات والطيران والصواريخ بعيدة المدى والسلاح الكيماوي، وأجهزة الإعلام العامة، والمواد الوطنية العامة، ضد السكان الثائرين. التدين المتسع في بيئات الثورة جاء أساسا التماسا لسند داعم في عالم بلا سند، إن حاكينا صيغة لماركس، ولعمق سماوي في عالم لا يوفر عمقا استراتيجيا للثائرين. لقد كان الدين، ولا يزال، شعارا في حرب اجتماعية مركبة، لا ترتد إلى البعد الطائفي ولا هو محرك أساسي لها. وهو أيضا منهج لامتلاك السياسة (أي الاجتماع والتنظيم والكلام)، ثم للحرب، حين غدا امتلاك الحرب شرطا لامتلاك السياسة. وهذا في مجتمع مفقر سياسيا، محروم من الاجتماع والتنظيم والكلام، أكثر حتى مما هو مفقر ماديا.

هذا لا يقول شيئا عن طاقة تحررية للدين، للإسلام، نراها مقصورة على دوائر الاحتجاج والتمرد، ولا تلبث أن تنقلب على نفسها حين يصير الإسلاميون في السلطة. لكن هناك طاقة تحررية بالفعل في امتلاك السياسة، وفي امتلاك الحرب. إن جموعا مهمشة تُسمِع

صوتها، وتفرض كلمتها اليوم لأنها تحمل السلاح. كان يمكن أن تعيش وتموت وهي غير مرئية وغير مسموعة.

وبالضبط لأنها عانت كثيرا من الهامشية والغياب، تعرض اليوم أشكالا فظة من الحضور، أشكالا عدوانية من فرض الكلمة، هي منذ الآن مبعث شكوى في "مناطق محررة" كثيرة.

المفارقة اليوم أن من يحتج ويقاوم ويتمرد ضد نظام الطغمة يستند إلى الإسلام، وفي صيغته السلفية أساسا. وهذا السند يؤول بصورة نسقية إلى حكم استبدادي. بعبارة أخرى، لدينا تمرد ديمقراطي في محركاته ودوافعه وقاعدته الاجتماعية الشعبية، لكنه لا ديمقراطي في توجهاته ووعيه الذاتي. هذه هو التناقض الكبير للثورة السورية. ولا نرى من حل له على المدى القصير، ما دام يبدو متعذرا مشاركة علمانيين في المقاومة المسلحة ضد النظام. على مدى أطول سوف يفرض نفسه واقع أن العدالة السلبية شيء والعدالة الإيجابية شيء آخر، إن التمرد والمقاومة العادلين لا يؤسسان بالضرورة لأوضاع عادلة، وإن الإسلاميين في الحكم قوة تسلط وتعسف، وليسوا قوة تحرر وعدالة. وإن التطلع الديمقراطي سيصوغ لنفسه في مواجهة إسلاميين متسلطين تفكيرا تحرريا ودنيويا جذريا. لكننا في سوريا اليوم، حيث يسقط بين ٧٠ و١٠٠ شهيد يوميا، وحيث هناك كل يوم مئات من مواقع القصف والعدوان من جانب النظام، بعيدون جدا عن هذا الأفق.

"القانون العام" خلال أكثر من عامين ونصف العام من الثورة السورية هو الحرب. هذه الحرب. حرب متصاعدة، متسعة، لم تنتظر ظهور مقاومة مسلحة لتبدأ، ولا هي رهنت نفسها بشيء على الإطلاق غير التوقف الكامل للثورة. بل ولا حتى توقف الثورة. الواقع أن الحرب ضد الثورة هي الاستمرار الصريح للنظام الأسدي الذي كان على الدوام حربا من طرف واحد على محكوميه. فحتى لو توقفت الثورة الآن، فإن النظام سيداوم على حربه لاستئصال أي نازع للاحتجاج أو المغايرة في المجتمع السوري، على نحو سبق أن رأيناه في ثمانينيات القرن العشرين. بعد "الحرب الأسدية الأولى" ضد المجتمع السوري (١٩٧٩-١٩٨٢)، استمر النظام عقدا كاملا من الحرب الفاترة ضد المجتمع، ثم من حرب باردة استمرت بدورها حتى تفجر الثورة في ربيع ٢٠١١. "الحرب الأسدية الثانية" التي بدأت مع الثورة لها سابقة كبيرة، لكنها تفوقت كثيرا على السابقة في الوحشية والضحايا والدمار. ووحده تغيير هذا القانون العام، أعني التخلص من الحرب الصريحة ومن نظام الحرب المستترة والمستمرة، من شأنه أن يكون تغييرا مهما في البيئة السياسية داخل سوريا وحولها، ويوفر للبلد بداية جديدة، يحتاجها من أجل أي تعافٍ وطني ممكن.

حتى ظهور جهاديين لا يغير من هذا القانون العام، وإن جعل كل شيء أصعب وأسوأ. هذا ليس فقط لأن لدينا نظام طغمة يقتل، ماهيته أن يقتل، ومن ماهيته أن يفرق بين السوريين طائفيا، ومن ماهيته أن يقصف محكوميه بالسلاح الكيماوي (وقد فعل مرارا

قبل جريمة الغوطة)، وأن يمارس تعذيبا فائق الوحشية على المعتقلين لديه، وعددهم ربما يقارب ربع مليون إنسان، وإنما أيضا لأنه ليس هناك فرصة للمجتمع السوري لأن يقاوم الجهاديين أو يقف في وجههم، بينما نظام الحرب هذا قائم ومستمر في حربه. هذا مستحيل سيكولوجيا، يعرفه من يعيش في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ويغلب أن تعرض قطاعات من سكانها موقفا شديد العدائية من مجموعات الجهاديين، لكنه قبل ذلك مستحيل سياسيا وعسكريا. تحتاج سوريا إلى مركز سلطة عام شرعي كي يستطيع أن ينازع نفوذ أي مجموعات خاصة أو ينزع عنها الشرعية. ليس النظام الأسدي هذا المركز، بل هو بالضبط بؤرة ديناميكية لتغذية وتوسع النزعة الجهادية. وفي غياب مركز وطني عام يتعذر تشكيل قوة منظمة قادرة على مواجهة مجموعات جهادية قوية العزم.

في سجل هذه المجوعات جرائم كبيرة منذ الآن. منها إقدام "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، "داعش"، على خطف أشخاص محترمين، مثل الأب باولو دالوليو، الإيطالي الأصل، والسوري المقام والهوى (أواخر تموز/يوليو ٢٠١٣)، ثم اختطاف فراس الحاج صالح وصديقه إبراهيم الغازي، وقبل الجميع المحامي عبدالله الخليل، وبعدهم المصور الشاب محمد نور مطر، ثم الاعتداء على كنيسة وإهانة الصليب، وتهديد الثائرة الشجاعة سعاد نوفل بالقتل، وتحطيم تمثال أعزل لهارون الرشيد الذي تنسب مدينة الرقة إليه.. هذا كله في الرقة صيف هذا العام. وفوقه أكثر من حادثة إعدام مشهدي لأناس لم يعرف من هم، وماذا فعلوا، وأية عدالة هي التي قررت إعدامهم. وخلافا للتدين الاحتجاجي، ليس في العقيدة الجهادية المتكونة في صيغة السلفية الجهادية طاقة تحررية كامنة. في المبدأ والمنتهى"، السلفية الجهادية مشروع سلطة مطلقة مفرطة الأنانية والتمركز حول ذاتها والعدوانية. شروط الثورة السورية، الحرب، تضعف فرص تمايز التيارين، خاصة من حيث إن السلفية تبدو هي الأيديولوجية الطبيعية لمحاربة النظام، لكن يبدو لنا أن هذا التمايز سيفرض نفسه بالتدريج بقدر ما يتكشف الطابع العدواني لمشروع القاعدة. هذا يجري منذ الآن، وصوت التذمر من "داعش" يغدو مسموعا أكثر وأكثر. ومن شأن التخلص من النظام أن يعطي دفعة قوية للتذمر الاجماعي المتنامي من هذه القوة الأجنبية المتسلطة.

طرح على الكُتاب الخمسة المساهمين في هذا الكتاب سؤال مشحون بالقلق: "كيف يمكن للثورة السورية تجنّب الوقوع في براثن نظام قمعي شمولي جديد"؟

ويبطن أربع من المواد المتاحة هنا القلق من سير أوضاع البلاد ومستجداتها.

كتب الزميل رضوان زيادة مادة خامسة تبدو أقل انشغالا للبال بتعقد المسارات السورية بعد عامين ونصف العام من الثورة. يلخص الكاتب «خطة الحول الديمقراطي في سوريا»، الوثيقة التي ظهرت في شهر آب/أغسطس من هذا العام، ٢٠١٣، ومثلت

حصيلة مشتركة لعمل كل من «بيت الخبرة السوري» و«المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» الذي يديره زيادة في العاصمة الأمريكية.

الخطة تتكون من ستة محاور: الإصلاح السياسي ودولة القانون، الإصلاح الإداري والسياسي، ثم إصلاح نظام الأحزاب والانتخابات، فإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وبناء جيش وطني حديث، قضية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وأخيرا الإصلاح الاقتصادي. الخطة بلا شك أوسع وثيقة من نوعها منذ بداية الثورة السورية، وهي تحدد بالفعل محاور أساسية في أية عملية إعاد بناء سياسية سوريا. لكن الوثيقة تبدو مفتقرة للحس الزمني، ولا تجيب بخاصة عن سؤال: من هي الجهة التي يفترض أن تطبق هذه الخطة؟ وما هي المقاومات التي يحتمل أن تواجهها، ومن قبل مَنْ؟ تفترض الوثيقة مرحلة انتقالية تبدأ بسقوط النظام، كما تفترض قوة سياسية موحدة أو قريبة من التوحد تدير هذه المرحلة دونما صعوبات كبيرة. والخطة مقدمة لهذه القوة بغرض التطبيق.

لا تعطي الخطة حسا بالصراع أيضا، بالبعد الفاجع والمأساوي للصراع السوري. تبدو مقاربة فنية، تفترض أن هناك عائقا أساسيا واحدا أمام السوريين، هو النظام، ومشكلة أقل أساسية هي الافتقار إلى خطة، وهي تمثل تذليلا لهذه الصعوبة الأخيرة، وينتظر أن تذلل الثورة الصعوبة الأولى. لكن عامين ونصف العام كفيلة بإقناعنا بأن واحدة من الصعوبات الكبرى في سوريا اليوم، وبعد الزوال المأمول للنظام أو تغييره بأية طريقة، هي الافتقار إلى قوة سياسية وازنة من أي نوع، وافتقار المجتمع السوري إلى أدنى حد من الإجماعات الوطنية، بما في ذلك على الكيان السوري وعلى العيش فيه معا.

ليس بعيدا عن هذا الطرح الفني يطرح الزميل المحامي أنور البني، وهو معتقل رأي سابق، طرحا حقوقيا لا تغيب عنه دواعي القلق من الأوضاع الراهنة في البلد، لكنه يبدو مؤمنا أكثر مما تسوغه هذه الأوضاع بنجاعة المعالجات الحقوقية. هذا مجادل فيه في دوامة زلزال اجتماعي وسياسي ونفسي كبير كهذا الجاري في سوريا. فالدساتير والإعلانات الحقوقية ربما تثبت أوضاعا اجتماعية وسياسية تنزع إلى الثبات، لكن إن لم تكن الأوضاع كذلك، فإن الدساتير تنزع إلى أن تعكس اللااستقرار القائم، أو ترتد إلى أوراق شكلية لا قيمة لها. في سوريا نواجه اليوم مشكلات تتصل بأسس اجتماعنا وكياننا الوطني، وليس من المتصور أن يكون هناك حلول دستورية أو حقوقية حين يكون الدستور العميق للاجتماع والكيان الوطني غير مستقر.

ويقارب الزميل أكرم البني، وهو معتقل سياسي سابق لأكثر من ١٥ عاما، الأوضاع السورية بورقة يتخللها القلق، وتشكل قضايا العنف والأسلمة والأقليات مواقع متقدمة في هواجس الكاتب. ويوجه أكرم اللوم للمعارضة عموما على تقصيرها في مواجهة هذه الهواجس، لكنه يعطي انطباعا مبالغا فيه بقدرتها على الفعل،

وبأن تَفلُّت المسارات السورية هو نتاج خيارات قام بها أو أخطأ بعدم القيام بها فاعلون سياسيون معارضون منظمون. هذا مبالغ فيه على الأرجح.

الشيء الذي يفوت عموم الملاحظين عن بُعد أن دينامية الثورة ودينامية المعارضة مختلفتان تماما، وأن المعارضة ليست قائدة الثورة، وليس لمعظم كوادرها دور في الثورة أيا يكن، وأن أطرها الحالية تشكلت عبر عمليات لا علاقة لها بالديناميكيات الفعلية لتطور الثورة. كان يمكن أن تكون الهوة ضيقة بين الثورة والمعارضة لو سقط النظام بعد شهور من تفجر الثورة أو بعد عام. أما اليوم فإن المعارضة، حتى تلك التي تعتنق قضية الثورة، لا تأثير فعليا لها على سير الأوضاع على الأرض. ومشكلة المعارضة السورية على مختلف تياراتها اليوم ليس أنها لم تنجح في تجنيب البلد مخاطر كبيرة يبدو أنه يمعن في الغرق فيها. مشكلة المعارضة، بالأحرى، أنها لا تعطي انطباعا بالجدية والاحترام، وفي صفوفها كثيرا من الفاسدين والأنانيين غير المنشغلين بشي يتجاوز ذواتهم. هذا فضلا عن تشظيها، وعن خصومات لا تنتهي في أوساطها. ليس هناك ما يقنع بأن وراءها دواعي عامة وجيهة.

ويقدم الزميل أحمد حسو، وهو سجين سياسي سابق أيضا، ورقة تظهر حسا قويا بالواقع، واطلاعا عن كثب ومن داخل على أوضاع المعارضة السورية في الخارج، وعلى البعد الكردي من الوضع السوري. هنا أيضا تعطي الورقة انطباعا بهامش حرية وقدرة للمعارضين أوسع مما يحوزون في الواقع. كان يمكن تجنب بعض أسوأ التصرفات المعروفة في أوساط العارضة، لكن من المشكوك فيه -في تصوري- أن ينعكس ذلك تغيرا مهما في سير الأوضاع السورية. المعارضة ليست قيادة للثورة، وليس لأنها أظهرت ركاكة في التفكير والسلوك، ظهر الإسلاميون المتشددون المتطرفون. ظهورهم يندرج ضمن دينامية أخرى، لا تشغل أخطاء المعارضة التقليدية أو صوابها المحتمل موقعا مهما فيه. يتعلق الأمر بنظام الحرب، وبسحب الثقة من العالم (ركاكة المعارضة عنصر في هذا)، وبفكر إسلامي أصولي جاهز تشكل في شروط الانكشاف التاريخي متعدد المستويات للمجتمعات العربية والإسلامية (انكشاف اقتصادي وسياسي واستراتيجي وفكري وأخلاقي)، وبخميرة سلفية جهادية جاهزة بدورها، تدربت في العراق، وكان بعضها في سجون النظام، وأطلقها في الشهور الأولى من الثورة. والواقع أن المعارضة في أطرها المنظمة ليست خارج عربة قيادة الثورة فقط، وإنما قاد تطاول زمن الثورة إلى انفصام متسع ومتعدد المستويات بينهما. شباب الثورة من ذوي الميول العلمانية قلما يجد نفسه في تنظيمات المعارضة التقليدية العلمانية. هذا معلوم للجميع. ما ليس معلوما بالقدر نفسه أن الإخوان المسلمين الذين يقال الكثير عن هيمنتهم في أجسام المعارضة المنظمة، «المجلس الوطني» و«ائتلاف قوى الثورة والمعارضة...»، هم اليوم أضعف بكثير اليوم من التيار السلفي الذي لم يكن ملحوظا

قبل الثورة، لكن يبدو حضوره كاسحا في مراتب المقاومة المسلحة، بل يبدو أنه التيار الأكثر تكيفا مع شرط التجزؤ المحلي، ومع شرط الحرب. أما الإخوان فيبدون قوة غريبة وبعيدة، آتية أيضا من الماضي.

بما يُعرَف عنهم من براجماتية واستعداد للتلون، قد يتسلّف الإخوان السوريون على نحو ما كان تسلف الإخوان المصريين، حسب قراءة المأسوف عليه حسام تمام. لكن لا يبدو أن هنا فرصة ليشغلوا موقعا قياديا في ثورة خرجت من الداخل ومن تحت، بل من داخل وتحتٍ عميقين، يحيلان إلى سوريا العميقة وغير المرئية. السلفية أقل تعقيدا وأكثر ريفية و«شعبية»، وأكثر ملاءمة لشروط الحرب وشظف العيش من تفكير إخواني يتسم بالتوفيقية، وألف تاريخيا أن يخاطب جمهورا مدينيا من الطبقة الوسطى.

هل يبالغ كاتب هذه السطور، وهو أيضا سجين سياسي سابق، وكاتب مادة خامسة وأخيرة في الكتاب، في تضييق هامش حرية الفاعلين المعارضين؟ ربما. لكن يبدو لي أن أمثالنا من الكتاب والمعارضين السياسيين يميلون إلى تصور للعالم نشغل فيه موقعا ووزنا أكبر من موقعنا ووزننا في الواقع. ولعل أحد منابع خصوماتنا التي لا تنتهي هو عيشنا في عالم ضيق، بل شديد الضيق، لا يكاد يوجد فيه غيرنا وأشباهنا ممن ينافسوننا على مكانة ما أو شرعية ما. لذلك من شأن الخروج من هذا العالم الضيق، واستكشاف عوالم أخرى خارجه، أن يكون تجربة محررة جدا.

أيا يكن القول في هوامش حرية المعارضة التقليدية السورية (منحدرة من أصول قومية عربية، بعثية وناصرية، وشيوعية وإسلامية، إخوان تحديدا؛ وكانت معارضة لنظام حافظ الأسد وضحية له)، فإن الأكيد في تصوري أن تأثيرها على سير الأحداث محدود. ولذلك إما أن ترتبط مجموعاتها سلبا بثورة لا تقودها، إلى درجة أنهم لا يستطيعون حتى التحفظ على بعض أسوأ المسالك فيها (المجلس الوطني، ثم الائتلاف)، أو يرتبط بعضهم عمليا بالنظام، ويعول على صموده (هيئة التنسيق الوطنية). لكن بينما النظام طرف واحد صلب، فإن للثورة طابعا فوضويا وكثرويا، الأمر الذي ينعكس تخلخلا وقلة تماسك على التشكيلات السياسية المرتبطة بها. هذا بينما يعطي «معارضون» آخرون انطباعا بأن أحوالهم تسوء حين يكون النظام في حال أسوأ. وهذا خرق للمنطق وتجاوز على مفهوم المعارضة ذاته. كان التفاعل مع المذبحة الكيماوية في الغوطة الشرقي مثالا ناطقا على ذلك، فقد امتزج في مواقف أولئك المعارضين حياله التشكيك بأن النظام هو من قام بها (لم يراجعوا أنفسهم بعد تقرير المفتشين الدوليين الذي أوحى كل الإيحاء بمسئولية النظام، ولم يسمه بالاسم لأن اتفاق تشكيل بعثة المفتشين نص فقط على أن يجاب عن سؤال: هل استخدم السلاح الكيماوي في سوريا؟)، مع استنفار خطاب «الممانعة» الكاذب والرث في وجه احتمالات الضربة الأمريكية، ثم مع تنفس الصعداء حين أعلن النظام استعداده لتسليم سلاح الجريمة. ولا ريب أن حوليات الثورة السورية

ستذكر أن «معارضين» كان لهم دور كبير في توسيع هوامش مناورة النظام، وإضعاف المعارضة ككل، كقضية أكثر حتى مما هي كطيف سياسي. ولعل الأسوأ في هذا الملف لم نره بعد. قد نراه في وقت قريب حين يعقد مؤتمر جنيف(٢)، ويتمثل النظام بنفسه وبقطاع من معارضيه المفترضين أيضا!

الفصل الذي كتبتُه يتناول انهيار الإطار الوطني لحياة السوريين، وظهور إقطاعيات عسكرية دينية أو عسكرية إثنية، منها الإقطاعية الأسدية، ويتقصى أصول هذا الوضع ومحركاته. ولعله يعطي صورة قاتمة عن الأحوال السورية دون تشاؤم ذاتي من الكاتب. ويُختَم هذا الفصل الذي أنجز في نهاية شهر آب/ أغسطس الماضي، أي بعد أيام من ضرب الغوطة بالسلاح الكيماوي، بتقديرات حول ضربة أمريكية بدت حينها محتملة ضد النظام. كانت تقديراتي لمحصلات الضربة المفترضة متحفظة، مع ذلك ظهر الواقع أكثر تحفظا. الضربة لم تقع، ويبدو أن الأمور سائرة نحو تجديد دولي للانتداب الأسدي على سوريا.

اليوم من أخص خصائص الوضع السوري تَفَلُّتَه، أعني فوضويته وتعدد أطرافه واستعصاءه على الضبط، بل على مجرد الإحاطة. لكن أغرب وجوهه أن هناك مجرما، تصرف بعلانية شديدة في إجرامه، وحظي بالحماية من قبل من يفترض أنهم أعداؤه أكثر حتى من أصدقائه. فإذا كانت روسيا وإيران تعملان كل ما في وسعهما كي ينتصر النظام، فإن أمريكا وإسرائيل تفعلان كل ما في وسعهما كيلا ينهزم النظام. لقد اشتغلت أمريكا طوال ٣٠ شهرا بطريقة هادئة، تحول دون أن يسقط النظام على يد الثائرين، أو أن يحصل هؤلاء على سلاح يساعدهم حتى في فرض تنازلات جدية على النظام. لم يصل الثائرين السوريين ولا صاروخ واحد مضاد للطيران، وبالكاد عدد شحيح من مضادات الدروع.

والمدهش أن استخدام النظام للسلاح الكيماوي في غوطة دمشق في ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، وما تلاه من تهديد أمريكي بتوجيه ضربة عقابية له، انتهى بتوكيل النظام حراسة سلاحه الكيماوي إلى حين يتم تجريده منه بعد أن تعهد بذلك. لا نعرف مثالا آخر في التاريخ عوقب فيه سلاح القتل بينما جددت وكالة القاتل. قرار مجلس الأمن ٢١١٨، الأول بخصوص سوريا بعد ٣ فيتوات روسية صينية في تشرين الثاني ٢٠١١ ثم شباط ٢٠١٢ ثم تموز ٢٠١٢، يبدو إقرارا لبشار الأسد على ولاية سوريا إلى حين ينزع سلاحه الكيماوي على الأقل، دون أدنى مساس بقدرته على قتل السوريين بوسائل أخرى. بل يبدو أن مؤتمر جنيف ٢ الذي قد يكون عقد حين صدر هذا الكتاب هو بمثابة تعميد للنظام كطرف أساسي في أي اتفاق على مستقبل سوريا، وإخراج قضايا العدالة والمحاسبة والضحايا والشهداء والدمار الهائل والمهجرين من الحساب السياسي.

يبقى السؤال الكبير الذي لا بد أن يثار: هل كان ممكنا تجنب الواقع الراهن في سوريا؟

إمكان ضعيف جدا في تصوري. كان ينبغي وقف "الحرب الأسدية الثانية" في وقت مبكر لتجنيب سوريا الكارثة. كان يمكن تجنب الكارثة لو كانت قيادات المعارضة هي قيادات الثورة، ولو جمعت بين خبرة في العمل العام وشجاعة الثائرين وعزيمتهم، ولو أن الموقف الدولي أكثر مساندة لقضية السوريين، ولو أن المجتمع السوري أقل تجزؤا محليا وطائفيا، وقبل كل شيء لو كان النظام أقل إجراما. لكن في هذه اللوات من الذاتية والتمني أكثر مما فيها من الواقع.

وعلى كل حال، لماذا نطرح السؤال على الماضي، لم لا نطرحه على الحاضر: ما الذي يمكن عمله لوقف الموت والتفكك الوطني في سوريا؟ ما الذي يجب أن يتغير كي تُصان سوريا، أو ما بقي منها؟ تغيير المعارضة أو تغيير سياستها محدود التأثير، وتغيرات المواقف الدولية أقل تأثيرا أيضا. مرة أخرى، التغيير الوحيد الذي يشكل نقطة انعطاف حقيقية في سوريا هو تغيير النظام. فإن كان لنا ألا نتأسف بعد عامين أو ثلاثة من اليوم على سوريا المدمرة، وعلى ربع مليون أو نصف مليون من الضحايا، وعلى ما يواجهه اللاجئون السوريون من صعوبات في منافيهم، وربما نطالب بلوعة بصدور قرار من مجلس الأمن يكفل لهم حق العودة إلى ديارهم، إن كان لنا ألا نقع في ذلك كله وجب مساندة السوريين في المهمة التي ثاروا من أجلها، تغيير نظامهم السياسي. الآن قبل الغد. البارحة أفضل.

ياسين الحاج صالح

الثورة السورية..
هل يمكن تجنب انزلاق سوريا
إلى نظام إسلامي شمولي متطرف؟

أحمد حسو
إعلامي ومعارض سوري يقيم فى ألمانيا

فـي يوم مـن أيام شـهـر أكـتـوبر/ تشـريـن الأول مـن عـام ٢٠١١، أي لـم تـكـن قـد مـرت عـلـى الثورة السـورية إلا عدة أشـهـر بعـد، كـنت فـي سـوبر ماركـت بمحطـة القـطارات الرئيسـيـة فـي كـولن، المدينـة التـي أسـكـن فيـهـا فـي ألمانيا للتبضع؛ وكـانت معـي جريدة عربيـة. نظـرت البائعـة إلـى الجريدة وإلـيَّ بنوع مـن الفـرح وسـألـتـنـي باللـغـة العـربيـة: مـن أي بـلـد أنـت؟ قـلـت لـهـا مـن سـوريا؟ تغـيرت نظـرتها فجـأة وقـالـت لـي: الله يعـين السـوريين ويخـلـصـهـم مـن هـذه المأسـاة. قلت لـهـا هـذه ثـورة وليسـت مـأسـاة! تفـرسـت فـي وجـهـي بـغـضـب وقـالـت: «والله لا أعـرف إذا كـانـت هـذه ثـورة أصلا، الـنـاس يقـتـلـون بـعـضـهـم بـعـضـا، كـيـف تـكـون هـذه ثـورة! لا أعـرف مـن يقـاتـل ضـد مـن؟».

كـلام هـذه الـسـيـدة، الـتـي عـرفـت مـن لـهـجـتـهـا أنـهـا مـن المـغـرب، أثَّـرَ فـيّ كـثـيـرا وجـعـلـنـي أدرك أن المعـارضـة السـورية، أو لـنـقـل الـثـورة السـوريـة، قـد خـسـرت إحـدى جـولات الـصـراع لـصـالـح الـنـظـام مـنـذ بـدايـة الـثـورة. فـإذا كـانـت صـورة الـثـورة فـي الـشـهـر الـسـابـع مـن عـمـرهـا، وكـانـت يومـهـا مـازالـت سـلـمـيـة فـي الـعـمـوم تـتـصـدر المظـاهـرات مـشـهـدهـا الـعـام، قـد وصـلـت هـكـذا لـلـنـاس الـعـاديـين، أي «لا نـعـرف مـن يـقـاتـل ضـد مـن؟»، فـكـيـف الحـال ونـحـن الآن فـي الـعـام الـثـالـث مـن عـمـرهـا وصـور الجـهـاديـين الـقـادمـين مـن كـل أصـقـاع المـعـمـورة تـتـصـدر الـشـاشـات؟

هـذه الجمـل: مـن يقـاتـل ضـد مـن؟ ولا أفـهـم المشـهـد السـوري! الصـورة مـعـقـدة جـدا! المدنيـون هـم الـضـحـايا! الـبـلـد خـربـت! خـايـفـين عـلـى سـوريا! وغـيـرهـا مـن الـتـعـابـيـر الـتـي لـم تـتـردد فـي ثـورات الـربـيـع الـعـربـي الأخـرى، أي تـونـس، مـصـر، الـيـمـن، لـيـبـيـا، صـارت ومـازالـت نـقـطـة ضـعـف الـثـورة الـسـوريـة. بـالـطـبـع كـنـا نـدرك نـحـن الـسـوريـين مـنـذ الـيـوم الأول لانـطـلاق الـثـورة الـتـونـسـيـة ومـن بـعـدهـا الـثـورة المـصـريـة أن ريـاح الـتـغـيـيـر سـتـصـل إلـى بـلادنـا عـاجـلا أم آجـلا؛

لكن كنا ندرك في الوقت نفسه أن معركتنا مع النظام السوري، القوي جدا بأجهزته الأمنية، ستكون طويلة ومعقدة ومختلفة عما آلت إليه الأمور في تونس ومصر من بعد. وجاءت الثورة الليبية، ومعها اليمنية لتعزز هذه القناعات.

تفاؤل الأصدقاء وتحفظ السوريين :

أذكر أني كنت في القاهرة في نهاية شهر أبريل/ نيسان من عام ٢٠١١، أي بعد هرب بن علي وتنحي مبارك، وبعد مرور أقل من شهرين على اندلاع حركة الاحتجاجات في سوريا، وأن الأصدقاء المصريين كانوا متفائلين جدا بتنحي بشار الأسد أو سقوط نظامه خلال أسابيع، إن لم يكن خلال أيام. بالطبع هم كانوا ينطلقون من منطق الحدثين التونسي والمصري دون التوقف عند خصوصية نظام البعث في سوريا، وخصوصية الجيش السوري في المقام الأول. فلا يمكن بأي شكل من الأشكال إطلاق صفة «الجيش الوطني»، أو «جيش الشعب»، على الجيش السوري، كما كانت الحال في تونس ومصر، لأن الأسد الأب عمل لعقود على إفراغ الجيش السوري من عقيدته «الوطنية»، وتحويله إلى «جيش يخدم النظام وعائلة الأسد»، وهذا ما تبين لاحقا من خلال وقوف الجيش وراء النظام حتى يومنا هذا باستثناء الانشقاقات التي أضعفته، لكنها لم تؤثر بعد على تركيبته النهائية وولائه للنظام.

بالطبع لم أشارك أصدقائي المصريين تفاؤلهم، ليس هذا فحسب، بل حاولت أن أخفف من سقف توقعاتهم وبأن قصة الثورة السورية ستطول وقد تطول لسنوات، وذلك نظرا لمعرفتي بطبيعة النظام الذي بناه حافظ الأسد، وسلمه لابنه بشار من بعده في سابقة لم تشهدها أي دولة عربية جمهورية في التاريخ الحديث. هذا النظام الذي يماهي نفسه بالدولة، ويماهي العائلة بالوطن، وبشعارات «تقدمية» «قومجية» «ممانعية» في منتهى الوقاحة وتحدي العقل لا يمكن أن يسقط بسهولة. كما أذكر أني كنت أردد عليهم مقولة كان المفكر الفلسطيني عزمي بشارة قد قالها في إحدى مقابلاته مع قناة الجزيرة الفضائية حول طبيعة ثورات الربيع العربي، وهي أن «ديكتاتوريتيّ بن علي ومبارك تنتميان إلى ما يطلق عليها بالديكتاتوريات الفارغة أيديولوجيا، على عكس ديكتاتورية بشار الأسد، التي تستند إلى حزب البعث القومي العقائدي وإلى أيديولوجيا مقاومية وممانعية تقود محورا سياسيا قويا في المنطقة العربية والإقليم يبدأ بلبنان وينتهي بإيران، مرورا بمنظمات وأحزاب قومية وطائفية تدور في فلكه».

خصوصية نظام الأسد وخصوصية الثورة السورية:

ولا يخفى على أحد أن إزاحة الرئيسين بن علي ومبارك التي تمت بهذه السرعة كانت بفضل تدخل الجيشين التونسي والمصري، وما حدث في اليمن وليبيا يعزز هذه

الفكرة تماما. فحين أعلن وزير الدفاع اليمني اللواء محمد ناصر أحمد علي وقوفه إلى جانب الرئيس علي عبد اللّه صالح، رجحت الكفة لصالح الأخير، ولم يطح به في الشارع أو يجبره على التنحي، بل تنحى ضمن اتفاق خليجي برعاية أممية وأمريكية. أما موضوع ليبيا فمعروف للجميع. وتجربة السوريين مع نظام الأسد الأب في أحداث نهاية السبعينيات، التي انتهت بمجزرة حماة عام ١٩٨٢ ماثلة للعيان. فحركة محدودة قادها الإخوان المسلمون في مناطق محددة لم تشمل كل ربوع سوريا، كما هي الحال الآن، كما أنها لم تأخذ طابع انتفاضة شعبية واسعة (إلا في بعض محافظات الشمال) دامت أكثر من ثلاث سنوات. فكيف الحال بهذه الثورة الشاملة التي كنا ندرك ومازلنا أن النظام لن يتراجع أمامها مهما تكن العواقب، ومهما يستخدم من أسلحة. فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة إليه. والشعارات التي أطلقها أنصار النظام منذ البداية كانت واضحة وجلية في أنه سيقاتل حتى آخر نفس من أجل البقاء. فمنذ البداية أوعز النظام لمناصريه بإطلاق شعار: «الأسد أو نحرق البلد» في وجه السوريين كرد على التفكير بخروجهم عليه والمطالبة بإسقاطه.

كما كنا ندرك منذ بداية حركة الاحتجاجات أن النظام السوري حضّر نفسه جيدا لمواجهة الثورة رغم ادعائه الأجوف بأنه فوجئ بها، وأنها مؤامرة خارجية هدفها النيل من الخط السياسي الذي ينتهجه، وأن نظامه مختلف عن أنظمة بن علي ومبارك وصالح والقذافي. هذا ما قاله الرئيس السوري بشار الأسد لصحيفة غربية قبيل اندلاع حركة الاحتجاجات بفترة وجيزة، زاعما أنّ نظامه مقاوم، وأن الشعب يؤيده في نهجه؛ وبالتالي لن يثور عليه. بيد أن كل المؤشرات تشير إلى أن الأسد كان يدرك جيدا أن كلامه للاستهلاك المحلي، ولطمأنة حلفائه ليس إلا- وأن الثورة قادمة لا محالة. لذلك بدا واضحا أنه حضّر أجهزته القمعية جيدا لمواجهتها، كما حضر حلفاءه العرب والإقليميين للمهمة نفسها. ربما العنصر المفاجئ الوحيد للنظام كان مكان انطلاق الثورة، أي محافظة درعا، هذه المحافظة التي كانت تعتبر إلى حين معقل حزب البعث الحاكم. لقد كشف الناقد والمعارض السوري صبحي حديدي في إحدى مقالاته في صحيفة القدس العربي اللندنية أن النظام السوري كان قد كلف أحد مراكز البحوث بإعداد دراسة عن الوضع في سوريا لمعرفة ما إذا كانت مرشحة كبعض الدول العربية لتكون منطلقا لثورة على النظام من عدمه، وحول طبيعتها المحتملة والمحافظات التي يمكن أن تنطلق منها، وتتمرد على النظام. وحسب حديدي، فإن هذه الدراسة انتهت، ويا للمفارقة، إلى أن الثورة قادمة لا محالة، لكن من محافظة ريف دمشق، وأن محافظة درعا (مهد الثورة السورية) ستكون الحاضنة الأساسية للنظام!

وجاءت الأحداث لتؤكد صدق جزء مما ذهبت إليه هذه الدراسة وهو المتعلق بحتمية الثورة ومكان انطلاقها، وهو أن محافظة ريف دمشق ستكون إحدى المحافظات التي ستتمرد على النظام، فيما أخطأت الدراسة فيما يتعلق بوضع محافظة درعا، «حاضنة

البعث وخزان النظام». وربما تكمن هنا خصوصية الثورة السورية التي تميزت بها عن غيرها من ثورات الربيع العربي، وخصوصا ثورتي تونس ومصر. وهو ما لم يستوعبه كثيرٌ من المفكرين الغربيين الذين نظروا لثورة الطبقة الوسطى، أو ثورة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، الفيسبوك والتويتر، أي ثورة أبناء المدن الكبرى الميسورين الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، كما هي الحال في القاهرة. فقد تميزت الثورة السورية بأنها ثورة طبقية، ثورة الريف المهمش على المركز ذي الامتيازات. فدمشق، وعلى الرغم من تحرك المظاهرات فيها منذ الخامس عشر من مارس/ آذار ٢٠١١ فإنها مازالت حاضنة للنظام، أو بكلام آخر جعل النظام منها قلعته الأخيرة، وركز فيها كل قواه رغم كل ما يشاع عن نية الأسد في تأسيس دولة علوية في الساحل السوري (حيث وجود كثيف للطائفة العلوية، طائفة الرئيس الأسد) حين يفقد الأمل في إمكانية الاحتفاظ بالعاصمة.

وحدها أحياء دمشق البعيدة عن المركز كحي برزة البلد والقابون والعسالي والقدم، بالإضافة إلى حي الميدان الدمشقي العريق (كلها أحياء غالبية سكانها العظمى من الطائفة السنية)، هي التي تمردت بقوة على النظام؛ بمعنى أن الأحياء الملتصقة بمحافظة ريف دمشق الثائرة، التي أهملها النظام لعقود، وتعامل معها بنفور شديد إن لم نقل بعداء، هي التي حملت لواء الثورة وإسقاط النظام. الأمر نفسه ينطبق على الحاضرة الثانية في سوريا، أقصد مدينة حلب العريقة، التي راحت الثورة إليها، وفرضت نفسها عليها من خلال ريفها وليس العكس.

أي أن الثورة السورية فرضت نفسها بقوة على العاصمة الاقتصادية في سوريا، ولم تثر هي من تلقاء نفسها، رغم أنها مدينة سنية الطابع (لو تكلمنا في المنطق الطائفي) بعد أن استعصت على الثوار لفترة طويلة وبقيت صامتة بفضل سيطرة بعض النخب المستفيدة من «إصلاحات بشار الأسد الاقتصادية الليبرالية». وبالتالي ليس غريبا أن يعجز مفكر بوزن السلوفيني سلافوي جيجيك عن فهم طبيعة الثورة السورية حين وصف الصراع في سوريا «بالزائف» وذلك في آخر مقالة نشرها في صحيفة الجارديان البريطانية (٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣).

فجيجيك يرى أن الاحتجاجات التي رافقت ظاهرة الربيع العربي، وبعدها تلك التي انطلقت في تركيا والبرازيل ما هي إلا احتجاجات الميسورين وليس المهمشين، أو ما أطلقت عليه صحيفة «دي تسايت Die Zeit» الأسبوعية الألمانية اعتمادا على أحد نصوصه «بتمرد الرفاهية». فجيجيك يقول «إن الناس لا يخرجون إلى الشارع، إذا كانت ظروفهم سيئة فعلا، بل حين يصابون بخيبة أمل، حين لا تتحقق توقعاتهم وآمالهم». بالطبع لا ينطبق هذا الكلام على الثورة السورية التي دخلت عامها الثالث، وتحولت إلى حرب طاحنة بعد أن تعسكرت (غلبة الطابع العسكري) بعد سبعة أشهر من النضال السلمي.

النظام وشيطنة الثورة السورية:

في الحقيقة كان جليا منذ البداية أن الثورة السورية ستختلف عن مثيلاتها العربية، لعدة أسباب لعل أهمها التنوع الكبير في طبيعة التركيبة السكانية الفسيفسائية في سوريا. هذا التنوع الذي سيسهم فيما بعد في تحول الصراع نحو التطييف (نسبة للطائفية). فهذه الدولة العريقة تعتبر متحفا للإثنيات والأديان: عرب وكرد، تركمان وسريان وآشوريين.مسلمين ومسيحين، سنة وعلوية، دروز وإسماعيلية، عطفا على اليزيديين الكرد. خصوصية سوريا لم تكن تقتصر على تنوعها الإثني والديني والطائفي فحسب، بل امتدت إلى طبيعة نظامها أيضا: هذا النظام الذي لا يشبه أي نظام آخر في المنطقة. فهو في الشكل علماني قومي يستند إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، لكنه في الجوهر يتوسل خطابا دينيا مركبا. فهو حسب الدستور يعتمد الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، وللمفتي السني ووزير الأوقاف السني أيضا سلطات روحية واسعة تكاد تكون بلا حدود، طالما بقى في خدمة القائد المفدى، الذي ينتمي إلى الطائفة العلوية ويزكيه حزب البعث القومي العلماني، والأمر هنا يتعلق بالأسدين الأب حافظ وابنه بشار. وهو في الواقع نظام أمني يستند إلى عدة أجهزة استخباراتية لا تخضع صلاحياتها لأي قانون، وهي مرتبطة مباشرة برأس النظام. ولعل أبرز الأجهزة الاستخباراتية الرئيسية في سوريا أربعة أجهزة أو شعب وهي: جهاز المخابرات العسكرية، جهاز المخابرات العامة (أمن دولة)، جهاز الأمن السياسي (يتبع نظريا وزير الداخلية) وجهاز مخابرات القوى الجوية.

هذه الأجهزة الشرسة، التي لا حدود لامتيازات قادتها ومنتسبيها، أسس حافظ الأسد بعضها، وأعاد تأسيس البعض الآخر، وهي تتفرع إلى أجهزة وفروع أصغر تنتشر في كل أنحاء سوريا، وتشكل العماد الأساسي لحكم آل الاسد بالإضافة إلى الجيش. قادة هذه الاجهزة هم غالبا من الطائفة العلوية، وإن لم يكونوا كذلك فمن الثقاة والمقربين جدا لآل الأسد والمجربين بولائهم لهم قبل كل شيء. الأساس الآخر لحكم آل الأسد هو الجيش السوري الذي عمل حافظ الأسد لسنوات طويلة لجعله جيشه الخاص وليس جيش الوطن، كما جرت الإشارة أعلاه. فمن هنا يجري الحديث بأن الأسد أبعد منذ أن كان وزيرا للدفاع كل الضباط الذين كانوا ربما يشكلون خطرا عليه وعلى طموحاته السلطوية. وليس غريبا أن أدخل الأسد ابنه طبيب العيون بشار إلى سلك الجيش عندما هيأه لخلافته بعد مقتل شقيقه الأكبر باسل عام ١٩٩٤. كما سلم ابنه الآخر ماهر، موقعا مهما في الحرس الجمهوري كي يكون الحارس الأمين للنظام الذي يقوده أخوه بشار، ولضمان بقائه وحمايته من السقوط.

وبعيدا عن اللغة الطائفية فإن حافظ الأسد وزع كبار الضباط العلويين، الذين يضمن ولاءهم، على مختلف الفرق والألوية العسكرية المهمة جدا، كالفرقة الأولى

والثالثة والتاسعة، بالإضافة إلى القوات الخاصة والحرس الجمهوري. وليس خفيا أن وزير الدفاع السني أو رئيس الأركان ليسا إلا مجرد واجهة للجيش فيما السلطة الفعلية فهي لقادة الفرق والألوية الذين يتبعون الأسد مباشرة، وأغلبهم من الطائفة العلوية.

ونظرا لكل هذه العوامل السابقة فإننا كنا على يقين أن معركتنا مع النظام ستكون طويلة وصعبة جدا نظرا لتجاربنا السابقة معه. لقد انتصر نظام حافظ الأسد على السوريين بعد مجزرة حماة (١٩٨٢) وبدأ عملية الانتقام من المجتمع السوري، حتى ممن لم يشارك في تلك الحركة التي قادتها حركة الإخوان المسلمين، وتحالفت معها بعض القوى اليسارية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كالحزب الشيوعي السوري المكتب اليساسي (اليوم اسمه حزب الشعب الديمقراطي) بزعامة السياسي المخضرم والمعتقل السابق رياض الترك. وبالفعل تمكن النظام، بالرغم من تخبطه في البداية، من وضع خطة واضحة لمواجهة هذه الثورة تقوم على ضرب مصداقيتها في الصميم. وقد قامت استراتيجية النظام على تفريغ الثورة من مضمونها النضالي وشيطنتها وتصويرها وكأنها تختلف عن الثورات العربية الأخرى. وكيف لا وهي تجرأت على نظام «مقاوم» «ممانع» مدعوم من حزب الله الشيعي في لبنان وربيته إيران.

وبالاستناد إلى بعض الأبواق الناصرية والبعثية وبعض الفصائل الفلسطينية، كانت استراتيجية إعلام النظام والإعلام الموالي له في لبنان وإيران تقوم على الترويج من جهة للثورتين المصرية والتونسية كحركتيين مقاومتين لنظامي مبارك وبن علي العميلين للإمبريالية وإعادة البلدين العربيين إلى محور المقاومة بقيادة نظام الأسد. ومن جهو أخرى تصوير الثورة السورية كحركة إسلامية متطرفة، سلفية تارة وتكفيرية عنيفة تارة أخرى، في وقت كانت حركة الاحتجاجات الشعبية السورية تقتصر على مظاهرات شعبية شبابية سلمية في درعا وحماة وحمص وريف حلب وإدلب والمناطق الكردية، وخصوصا مدينة عامودا الحدودية.

النظام وهاجس ميدان التحرير الدمشقي:

وقد جاهد النظام السوري منذ اللحظة الأولى وبكل ما أوتي من قوة وبطش كي لا يصل المتظاهرون إلى أية ساحة من ساحات دمشق المعروفة كساحة الأمويين وساحة العباسيين أو ساحة المرجة وساحة السبع بحرات، لتصبح ميدان التحرير السوري. ما يعطي الحركة الاحتجاجية واجهة واضحة صريحة تتلقفها كاميرات محطات التلفزة العالمية، ما يحرم النظام من دعايته ودفع الحركة الاجتجاجية إلى الزاوية التي يريدها لها. وكان واضحا للنظام منذ البداية أنه سيخسر الرهان إذا تمكن الثوار فعلا من التجمع في ساحة من ساحات العاصمة دمشق والاعتصام فيها لمدة طويلة، لأن ذلك سيفقده المبادرة، لذلك ضرب كل المظاهرات بالحديد والنار. أطلق

النار على المتظاهرين بوحشية، اعتقل النشطاء الشباب، استخدم الذخيرة الحية في فض المظاهرات على مرأى ومسمع العالم أجمع؛ بحيث أصبحت سوريا البلد الوحيد في المعمورة الذي لا تدوم المظاهرة فيه لأكثر من دقائق أو حتى ثوانٍ أحيانا. فتجربة حماة، التي تجمع في ساحتها أكثر من نصف مليون متظاهر حين تراخى المحافظ قليلا معهم، أدت إلى إنتاج حالة وثقافة ثورية مدنية أخذت تنتشر في عموم سوريا. فحماة أنتجت ظاهرة المغني الشعبي المعروف إبراهيم القاشوش، صاحب أغنية: يلا ارحل يا بشار، والذي قيل إن النظام قتله واقتلع حنجرته. وبالفعل نجح النظام في رهانه هذا ومنع وسائل الإعلام الأجنبية من تغطية الأحداث في سوريا، كما لاحق الناشطين الذين كانوا يسربون أشرطة الفيديوهات للخارج بقسوة، بحيث أصبح حمل الكاميرا تهمة، وفور أن يخرج شخص جهاز هاتفه المحمول يعتقل.

أسلمة الثورة السورية:

تميزت الثورة السورية منذ البداية بأنها حركة احتجاجية بدون وجه، بدون قيادة معروفة. هذه الخاصية رأى فيها البعض عاملا إيجابيا، فيما رأى آخرون فيها نقطة ضعف الثورة.

وبالرغم من محاولة المعارضة التقليدية ركوب موجة الثورة والظهور بمظهر «أم العروس» فإن أنظار العالم كانت متجهة نحو الوجوه الجديدة، وخصوصا الشبابية التي أفرزتها الحركة الاحتجاجية لمعرفة طبيعتها وسبل التعامل معها. وشيئا فشيئا ومع الزمن أخذت تظهر في وسائل الإعلام العربية والعالمية شخصيات تتحدث باسم الثورة، كما برزت إلى السطح ظاهرة التنسيقيات، بحيث باتت كل مجموعة شبابية في أي حي أو منطقة ينظمون أنفسهم في إطار تنظيمي يعرف بتنسيقية، وهكذا تعرفنا على تنسيقية الأطباء وغيرها من التنسيقيات «المهنية» الأخرى إلى أن تشكلت «لجان التنسيق المحلية». وهي إطار أوسع ضم ناشطين من داخل سوريا وخارجها يغلب عليهم الطابع العلماني، ولعل أبرز وجوهها هي المحامية رزان زيتونة.

كما تشكلت مجموعة أخرى التفت حول السياسية والناشطة سهير أتاسي (نائبة رئيس ائتلاف المعارضة حاليا، وابنة المعارض الناصري الشهير جمال أتاسي) وعرفت باسم «الهيئة العامة للثورة السورية». في هذه الأثناء تشكل تجمع ثوري جديد أطلق على نفسه «المجلس الأعلى للثورة السورية». هذا التشكيل ضم شخصيات عشائرية وأخرى إسلامية، كان ينظر إليه على نطاق واسع أنه أكبر التجمعات الثورية. كما تشكلت تنسيقيات شبابية كردية كاتحاد تنسقيات شباب الثورة، أو ائتلاف آفاهي الذي تركز بالخصوص في مدينة عامودا التي تصدرت الحركة الاحتجاجية السلمية في المناطق الكردية قبل ظهور مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الجناح السوري لحزب العمال

الكردستاني التركي، بالإضافة إلى تجمعات شبابية كردية أخرى.

وعلى الرغم من أن التنسيقيات والتشكيلات الثورية المشكلة حديثا كان يغلب عليها الطابع العلماني، فإن اتجاها حثيثا نحو «أسلمة الثورة السورية» كان يجري على قدم وساق، وأمام أنظار كل العلمانيين المنتشرين، وكأن هناك من يوجه هذا الاتجاه، والآخرون صامتون، أو متواطئون مع عملية الأسلمة هذه، على طريقة رواية «قصة موت معلن» لماركيز. ربما لعبت الفضائيات العربية الخليجية، وخصوصا قناة الجزيرة الفضائية القطرية والفضائيات الدينية، دورا بارزا في ترسيخ هذه الأسلمة من خلال استضافة سياسيين ينتمون إلى حركة الإخوان المسلمين وإعطاء مساحات واسعة للشخصيات الإسلامية الأخرى، مع تجاهل مقصود للناشطين العلمانيين. كما لعب موقع «الثورة السورية ضد بشار الأسد ٢٠١١» على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) دورا كبيرا في إعطاء وجه إسلامي للثورة من خلال احتكاره لشعارات أيام الجمع التي غلب عليها الطابع الإسلامي، باستثناء بعض شعارات أيام الجمع في بداية الثورة كجمعة «آزادي» المخصصة للكرد، و«الجمعة العظيمة» الموجهة للمسيحيين، وجمعة «صالح العلي» التي كانت تهدف لجذب العلويين. بيد أن القيمين على هذه الصفحة، ورغم اعتمادهم لآلية التصويت في اختيار شعارات أيام الجُمع، فإن الأسماء الإسلامية أخذت تكتسح شعارات كل أيام الجُمع لتصل إلى جمعة «من جهز غازيا فقد غزا»، التي تسببت في نقاش طويل على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) نظرا لدعوتها الصريحة للعمل العسكري ضمن الثقافة «الجهادية الإسلامية».

غلبة الإسلامي على العلماني في تشكيلات المعارضة السورية:

لم يقتصر الزحف الإسلامي على الثورة السورية على الطابع الحركي، بل انتقل إلى السياسي أيضا. فتشكيلات المعارضة السورية التقليدية تداعت إلى اللحاق بالثورة السورية والحراك الشبابي لاستيعابه وتصدر المشهد علها تصبح واجهته السياسية. ففي البداية تشكلت «هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي» في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١١. هيئة التنسيق ضمت قوى سياسية علمانية، غلب عليها الاتجاه القومي واليساري، لعل أبرزها حزب الاتحاد الاشتراكي (الناصري) بزعامة حسن عبد العظيم وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD، بالإضافة إلى أحزاب شيوعية ويسارية صغيرة كحزب العمل الشيوعي بزعامة المعارض المعتقل عبد العزيز الخير، عطفا على شخصيات سوريا معارضة معروفة كعارف دليلة وحسين العودات وهيثم مناع وآخرين. وفي الوقت نفسه كانت المحاولات جارية لتشكيل إطار أوسع للمعارضة السورية على غرار المجلس الانتقالي الليبي.

وبالفعل تم الإعلان في مدينة اسطنبول التركية عن تشكيل «المجلس الوطني

السوري» كإطار جامع للمعارضة أوسع بكثير من إطار هيئة التنسيق. الوليد الجديد ضم جماعة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق والكتلة الكردية، التي ضمت شخصيات كردية مستقلة وبعض الأحزاب الكردية الصغيرة، لكن الثقل المميز في الكتلة كان للتنسيقيات الشبابية الكردية، فيما كانت الأحزاب الكردية الأخرى (الأساسية) تخطط لتأسيس المجلس الوطني الكردي (تأسس في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١). كما ضم المجلس الوطني تكتلا مسيحيا قويا ضم المنظمة الآثورية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المسيحية المستقلة. وما جعل المجلس الوطني السوري إطارا أشمل للمعارضة السورية هو انضمام الحراك الثوري الشبابي إليه كلجان التنسيق المحلية والمجلس الأعلى للثورة السورية واتحاد تنسيقيات شباب الكرد وائتلاف آفاهي الكردي. وعلى عكس تشكيل هيئة التنسيق الوطنية الذي لم يقابل بحماسة شعبية، لأن شعار إسقاط النظام لم يكن واضحا في برنامجه، فإن تأسيس المجلس الوطني واختيار الأكاديمي السوري المقيم في باريس برهان غليون رئيسا له قوبل بحماسة كبيرة في الداخل السوري إلى حد تخصيص جمعة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ لدعم المجلس والالتفاف حوله تحت شعار «المجلس الوطني يمثلني».

بيد أن شهر العسل بين المجلس الوطني والناشطين في الداخل لم يدم طويلا، إذ سرعان ما بدأت الانتقادات لرئيس المجلس ولأدائه تظهر للعلن شيئا فشيئا. كما أخذت الدوائر الغربية وغيرها تشكك في تمثيل المجلس الوطني لجميع أطياف الشعب السوري، وخصوصا الأقليات، وكذلك مختلف تشكيلات المعارضة السورية كما كان الأول يدعي. وعلى الرغم من أن أول مكتب تنفيذي للمجلس (أعلى هيئة تنفيذية فيه) تشكل من سبعة أشخاص بينهم أربعة علمانيين، من ضمنهم رئيس المجلس (برهان غليون) وشخصية كردية مستقلة (عبد الباسط سيدا) ومسيحي (عبد الأحد اسطيفو) وسيدة (بسمة قضماني)، مقابل ثلاث شخصيات ذات ميول إسلامية على رأسها نائب المراقب العام للإخوان المسلمين (محمد عارف طيفور) وإسلامي كان مقربا من حماس وحزب الله (أحمد رمضان) وإسلامي أكاديمي معتدل (وائل ميرزا)، فإن انطباعا ساد، وفحواه أن الإخوان المسلمين يسيطرون على المجلس.

فشل المجلس والصراع السعودي القطري على المعارضة السورية:

لم يستطع المجلس أن يقدم شيئا يذكر لثوار الداخل، وسرعان ما دبت الخلافات في صفوفه. وبدا ظاهرا للعيان أن رئيسه برهان غليون مقيد لا يستطيع الإمساك بزمام المبادرة في ظل تنامي نفوذ التيار الإسلامي والنهج اليميني المحافظ، سواء على المجال السياسي، أو في النشاط على الأرض. وحين حاول المجلس أن يحافظ على الزخم الذي حصل عليه من الداخل من خلال عقد جلسة عامة لكل أعضائه في تونس، في نهاية

عام ٢٠١١، فإنه فشل أيضا في الاستفادة من هذه الجلسة التي تحولت إلى نوع من المعركة بين أجنحته على التمديد لرئيسه برهان غليون، أو الالتزام ببرنامج المجلس الذي كان ينص على رئاسة دورية بين كتله الأساسية، تتكون من ثلاثة أشهر. انتهى اجتماع تونس بشكل مأساوي بحيث ضعف مركز برهان غليون، وصار رهينة أكثر للإخوان المسلمين؛ كما انتقلت الخلافات إلى داخل الكتل نفسها، بينما كانت في السابق بين الكتل المكونة للمجلس حول التمثيل في الأمانة العامة والمكتب التنفيذي.

ولشد ما أدهشني في هذا الاجتماع (الاجتماع الوحيد للمجلس الذي حضرته بصفتي عضوا في المجلس وقبل استقالتي منه) هو هذا المزيج غير المتجانس لأعضاء المجلس. لا تعرف من جمعهم؟ وكيف تم جمعهم؟ علما أنه أريد له أن يكون بمثابة برلمان منفى للسوريين. النقطة الثانية هي تكالب أعضاء المجلس على المراكز القيادية والاستماتة الغريبة على المنصب والزعامة التي عبر عنها الأكاديمي والمفكر برهان غليون. ولم يكن فشل المجلس يعود لأسباب داخلية فحسب، بمعنى تركيبته غير المتجانسة، بل بسبب رهاناته الخارجية أيضا. ففي حين فشل المجلس في أن يتحول إلى واجهة سياسية جامعة للثورة السورية، وبالتالي ممثلها الوحيد كما كان يدعي وكما اعترفت به بعض الدول الحليفة (مجموعة أصدقاء سوريا) نظرا لوجود منافسين له على الأرض كالمجلس الكردي وهيئة التنسيق الوطنية، بلغ الصراع بين الدول الداعمة له أوجه وخصوصا بين السعودية وقطر. فصراع هاتين الدولتين وخلافاتهما كانت تنعكس على المجلس بشكل مباشر وسلبي، تجلى في الدعم العسكري المباشر للثوار على الأرض ومحاولة السيطرة عليهم.

وسرعان ما أخذت الانسحابات تتوالى من المجلس وخصوصا من الحراك الثوري كلجان التنسيق المحلية التي جمدت عضويتها. وذلك بعد أن فشلت اجتماعات توحيد مجموعات المعارضة وانضوائها تحت لواء المجلس. بيد أن الضربة القاضية التي تلقاها المجلس الوطني كانت من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون التي أعلنت أن المجلس لم يعد يمثل كل أطياف المعارضة السورية ما يعني الحاجة إلى جسم سياسي جديد. وما عمَّق جراح المجلس هو فقدانه السيطرة على الجيش الحر، وتخبطه في موضوع التدخل العسكري وتسليح المعارضة، وهما الملفان اللذان شكلا مقتله. فالمجلس كان يقدم نفسه على أنه الواجهة الراديكالية والأساسية للثورة السورية بكل وجوهها السياسية والعسكرية، لكنه لم ينجح في أن تكون له كلمة، سواء في الشارع السلمي في الداخل، أو لدى المجموعات المسلحة، وبقي ظاهرة «فندقية» إن جاز التعبير. بمعنى أن تأثيره لم يتعد الاجتماعات التي كان يعقدها في فنادق استانبول أو بعض العواصم العربية والعالمية، فيما كان الوضع على الأرض يزداد تأزما وتشرذما في ظل تمزق الجيش الحر، وتنامي ظهور جماعات إسلامية متطرفة في صفوف المقاتلين، بدعم من التيارات السلفية في دول الخليج، عطفا على التحول العام نحو الأسلمة والتدين

لدى معظم المقاتلين، حتى في صفوف الجنود والضباط المنشقين من الجيش النظامي.

التحول نحو التدين والأسلمة بدا وكأنه شيء قدري في الثورة السورية. ولم نشهد أي ممانعة أو معارضة أو حتى انتقادا من التيار العلماني في المجلس الوطني لهذه الظاهرة «القدرية» التي حرفت مسار الثورة السورية عن هدفه، ومهدت الطريق لتحول سوريا لأرض «الجهاد» وتقاطر الجهاديين من كل أصقاع المعمورة إليها ما شكل سلاحا جذابا لدى النظام السوري يخيف به الغرب الوجل من «الإرهاب الإسلامي».

مبادرة رياض سيف وتشكيل الائتلاف: تمخض الفيل فولد فأرا :

في هذه الأثناء تمكن المعارض السوري المعروف رياض سيف من الخروج من سوريا والوصول لألمانيا لاستكمال العلاج من المرض الذي يعاني منه. سيف انضم فورا للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني لأنه كان في الداخل عضوا فيه. لكنه سرعان ما عبر عن عدم رضاه عن وضعه في المجلس ووضع المجلس عموما، فبادر في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، وبعد رصاصة الرحمة التي أطلقتها كلينتون على المجلس الوطني، إلى الإعلان عن مبادرة لتشكيل جسم سياسي معارض جديد يضم المجلس والمجموعات المعارضة الأخرى التي لم تنضو تحت لوائه، كالمنبر الديمقراطي بزعامة المعارض العلماني المعروف ميشيل كيلو، وكذلك للحد من نفوذ الإخوان المسلمين المتزايد في المجلس.

وشيئا فشيئا أخذت مبادرة سيف تكبر ككرة الثلج، ولم يعد بمقدور المجلس الوطني الوقوف في وجهها، خصوصا بعد أن تبنتها دولة قطر بشكل رسمي. وبعد ضغوط من قطر وعدة دول أخرى وافق المجلس الوطني على السير في هذه المبادرة على أن تتم المصادقة على موافقة المجلس على مبادرة سيف في الاجتماع الثاني للهيئة العامة له. هذا الاجتماع الذي سيشهد عملية إعادة هيكلة المجلس والذي استضافته قطر ومولته. وهكذا دعت قطر كل أعضاء المجلس والشخصيات المعارضة الأخرى التي وافقت على السير في مبادرة سيف لتشكيل جسم سياسي أوسع من المجلس وأكثر تمثيلا له، ويحظى بقبول واعتراف المجتمع الدولي. سيف ومؤيدو مبادرته أغدقوا على المجلس وبقية المعارضين بالوعود، وقدموا صورة وردية لتلقي العالم للمولود الجديد، خصوصا أن سفيري الولايات المتحدة وفرنسا في دمشق كانا عرَّابي المبادرة. بالطبع الدعم العسكري والمالي وفتح السفارات وتسليم ودائع النظام السوري في البنوك العالمية كانت من أبرز وعود سيف لقوى المعارضة وشخصياتها كي تمشي في مبادرته، لكنها بقيت كلها حبرا على ورق، ولم ينفذ أي شيء منها. رغم ذلك فقد تم بالفعل تشكيل الجسم الجديد للمعارضة السورية باسم «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، واختير خطيب الجامع الأموي السابق معاذ الخطيب رئيسا له (استقال فيما بعد)، على أن يكون سيف أحد نوابه وسهير أتاسي نائبة أخرى.

بيد أن الائتلاف ولد ميتا، وبدا وكأنه يتكون من المجلس الوطني ومنشقيه فقط كهيثم المالح ووليد البني وكمال اللبواني وربما فليحان وآخرين. بمعنى أن المجلس تحالف مع نفسه وشكل الائتلاف، لأن الوليد الجديد فشل في المرحلة الأولى في جذب تيار ميشيل كيلو (المنبر الديمقراطي وفيما بعد القطب الديمقراطي أو مجموعات المعارضة الأخرى، كالمجلس الوطني الكردي، التي انضمت مؤخرا للائتلاف، أي بعد نحو سنة من تشكيله وبعد أن تم إنهاكه).

كما لم ينجح الائتلاف الجديد، رغم الضجة التي رافقت تشكيله، في إحداث صدمة في الشارع السوري، الذي بدا يائسا من تشكيلات المعارضة التقليدية التي تمكنت من الإطاحة بالمجموعات الشبابية، مجموعات الحراك الثوري وحلت محلها، لكنها فشلت في أن تكون بديلا عن نظام بشار الأسد.

الجيش الحر والفشل في التحول إلى قوة موازية لقوة النظام:

الفشل الأكبر الذي يعاني منه الائتلاف حتى ساعة إعداد هذا النص هو على الجانب العسكري. فقد أريد له أن يكون واجهة سياسية وعسكرية أيضا، أي أنه سيوحد الكتائب المقاتلة المنتشرة على الأرض السورية والتي تقدر بالمئات. فرئاسة أركان الجيش الحر التي تشكلت بقيادة اللواء سليم إدريس، والتي كان الهدف منها أن تتولى فعليا توحيد كل المعارضة المسلحة وتقودها، بقيت ظاهرة اسمية وفي الخارج. فسليم إدريس وضباطه لم ينقلوا مقر عملياتهم إلى داخل سوريا، إلى المناطق المحررة والتي تشكل أكثر من نصف سوريا كما يقول بعض الخبراء العسكريين. وبوجوده، ووجود العشرات، إن لم نقل المئات من الضباط المنشقين في الأردن وتركيا، جعل إدريس الساحة تخلو للمقاتلين المتطوعين على حساب الجنود والضباط المنشقين، الذين تلقوا تربية عسكرية نظامية، ويحترمون قواعد الاشتباك وسلوك النزاع المسلح.

وفي الحقيقة إذا كان مقتل هذه الثورة هو في سيطرة المعارضة التقليدية على المشهد السياسي على حساب الحراك الشبابي الثوري، وفشلها المزمن في أن تكون على مستوى تطلعات الناس وأهداف الثورة بسبب خلافاتها وانشقاقاتها، فإن العامل السلبي الأكثر أهمية (في الثورة) يأتي في الجانب العسكري. بمعنى عسكرة الثورة بعد أن كانت لأشهر سلمية، وفشل الجيش الحر في التحول إلى قوة مقاومة منظمة ومنضبطة تواجه آلة النظام العسكرية. أي أن النواة العسكرية للمقاومة لم تتمكن من أن توحد صفوفها وتضع خطابا تحريريا يشكل برنامجا لحكم المناطق التي خرجت من سيطرة النظام. فعلى الرغم من توالي الانشقاقات على مستوى الجنود والضباط، حتى من أصحاب الرتب العالية، فإن الجيش الحر بقي «اسما نبيلا» في مخيلة الشعب السوري المناهض لنظام البعث وآل الأسد، ولم يصبح اسما على مسمى.

ومع تنامي ظاهرة الأسلمة التي أشرنا إليها في مكان آخر في هذه المقالة، وكثرة الدول التي فتح الحدث السوري شهيتها للتدخل في شئون هذا البلد لمصالح مختلفة، أصبح هناك نوع من الحرب بالوكالة تقاد على الأرض السورية، وأصبح لكل دولة مقاتلوها وجنودها في سوريا.

فإذا كانت روسيا تمد النظام السوري بالسلاح والعتاد والخبرات العسكرية، فإن إيران وحليفها حزب الله وبعض المليشيات الشيعية لم تكتف بالتسليح، بل دخلت إلى ميدان المعركة مباشرة من خلال إرسال مقاتلين شيعة إيرانيين وعراقيين ولبنانيين، وحتى من الحوثيين في اليمن. في الجانب الآخر المؤيد للمعارضة، كثفت دول الخليج على المستويين الرسمي والشعبي مساعداتها للمعارضة السورية؛ ما حول الثورة السورية التي قامت من أجل شعارات الحرية والديمقراطية والتخلص من بطش نظام البعث وآل الأسد إلى صراع طائفي شيعي سني. وأصبح النظام السوري، الذي كان يحلو له أن يقدم نفسه علمانيا عروبيا، ممثلا للشيعة في مواجهة الحلف السني الذي تقوده السعودية وتركيا.

هذا الاستقطاب خدم نظام الأسد، وأضر بقضية الشعب السوري وثورته، وصار النظام يقدم نفسه وكأنه ضحية لمؤامرة تحاك ضده. كما تحولت الثورة السورية إلى حرب بالوكالة وبات القتل والدم يسيطران على المشهد، وعلى الثورة التي قامت أصلا لتنقذ الشعب السوري من قتل النظام وبطشه. طبيعي أن المعارضة السورية بشقيها السياسي، المجلس الوطني في المقام الأول والائتلاف فيما بعد، والجيش الحر كواجهة عسكرية يتحملان مسئولية ما آلت إليه الأمور. وقبل أن تتشكل قيادة الأركان برئاسة اللواء سليم إدريس فشل الجيش الحر الذي كان يقوده العقيد رياض الأسعد في التحول إلى القوة العسكرية الأساسية في الثورة. فبسبب أنانية الضباط والتراتبية العسكرية وكذلك غياب الدعم الحقيقي لهم، وربما وجود قرار دولي ما بإبقاء معظمهم في خيم في تركيا والأردن، بقي الجيش الحر عبارة عن جزر عسكرية، لا يجمع بينها سوى «الاسم النبيل». وبذلك أصبحت كفة المتطوعين العاديين الذين حملوا السلاح دفاعا عن بيوتهم وأعراضهم ترجح، خصوصا بعد ظاهرة الأسلمة وتلقيهم دعما من مجموعات سلفية كويتية وسعودية وقطرية، ربما بغير علم حكوماتهم. فدولة مثل السعودية لا تطرب لتنامي نفوذ الإسلاميين، وخصوصا الجهاديين، في سوريا، نظرا لتجربتها مع القاعدة ومواطنها أسامة بن لادن. السعودية والإمارات تجاهران منذ فترة ليست بالقصيرة بعدائهما للإخوان المسلمين، وتشجيع مجموعات غير إسلامية في سوريا أو غيرها من الدول العربية، ولعل أسطع مثال على ذلك هو ما يحدث حاليا في مصر إثر إزاحة أول رئيس إخواني عن السلطة.

هيمنة الجهاديين المتطرفين: "داعش" و"النصرة":

وشيئا فشيئا أخذت قوة الجيش الحر (جنود وضباط منشقين) تتراجع أمام تنامي قوة الكتائب الإسلامية سواء المعتدلة منها نوعا ما مثل «لواء التوحيد» أو «لواء أحرار الشام»، أو المتطرفة المكونة من الجهاديين التابعين لتنظيم القاعدة الإرهابي والمنضوين في جبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية المعروفة بـ«داعش». وهكذا أصبحت سوريا «أرض الجهاد» وأصبح الجهاديون يتقاطرون عليها من كل حدب وصوب؛ من الدول العربية والإسلامية، وحتى من مسلمي الدول الأوروبية. وإذا كان السوريون يجهلون حتى الآن كيفية تشكيل هاتين المجموعتين، وهناك من يعتقد بأن هناك صلة ما للأجهزة الأمنية السورية بها، فإن الحقيقة المرة هي أن هذه المجموعات باتت تسيطر على بعض المناطق السورية، وتفرض شكلا متطرفا من الحكم على سكان هذه المناطق كمحافظة الرقة وبعض مناطق إدلب وريف حلب.

وفيما سكت السوريون في البداية عن بعض ممارسات هؤلاء المتطرفين، لأنهم اعتقدوا أن الجهاديين يساعدونهم في التخلص من حكم الأسد حين كانوا يائسين من تلقي الدعم من أية جهة في مواجهتهم للنظام، فإنهم أدركوا فيما بعد فداحة خطئهم وخطأ المعارضة التي غضت الطرف عن ممارسات هؤلاء، بحيث وصل البعض إلى قناعة أنهم صاروا كمن يستجير من الرمضاء بالنار. وبالفعل صار الكثيرون يعتقدون أن مواجهة جبهة النصرة وداعش وبعض الكتائب الجهادية الأخرى صارت أولوية كمواجهة قوات النظام، وربما أكثر. هذا ناهيك عن الضرر الذي يسببه هؤلاء للثورة وصورتها من خلال العمليات الوحشية التي يقومون بها، والتي تنتشر كالنار في الهشيم على مواقع التواصل الاجتماعي؛ ما يعطي صورة متوحشة عن هذه الثورة.

ولعل الفيديو الذي ظهر فيه أحد المقاتلين المعارضين وهو يلوك كبد وقلب جندي من الجنود السوريين النظاميين خير مثال على ذلك. فدعاية النظام السوري ودعاية حليفيه الروسي، وخصوصا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صاحب السجل المتوحش في الشيشان وجورجيا وغيرهما من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، استغلت الشريط لتصوير المعارضة وكأنها مجموعة من المتوحشين من آكلي الأكباد والقلوب. دخول الجهاديين على خط الثورة السورية أفقدها التعاطف الشعبي في العالم العربي والعالم بأسره وحتى داخل سوريا لدى المترددين الذين لم يكونوا قد حسموا أمرهم بعد، وخصوصا من أبناء الأقليات الدينية والإثنية. ولم يعد أحد يتحدث عن الثورة، بل عن حرب أهلية.

هل يمكن أن تتحول سوريا لدولة دينية متطرفة؟

لا يخفى على أحد أن الثورة قامت من أجل الحرية والديمقراطية والتخلص من النظام العائلي الشمولي الذي يخنق السوريين، ويمنعهم من التنفس منذ

أكثر من أربعة عقود من حكم الأسدين الأب والابن. بيد أن عسكرة الثورة، والتي لا مجال لذكر أسبابها هنا، أطاحت بالصورة الوردية التي ظهرت فيها الثورة السورية في الأشهر السبعة الأولى. النظام السوري وضع استراتيجية منذ البداية، وكما أسلفنا في مكان آخر من هذا النص، تقوم على شيطنة الثورة وتصويرها كأداة في يد حلف رجعي غربي تقوده الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل للإطاحة بآخر نظام ممانع ومقاوم في المنطقة. علما أن كل المؤشرات تدل على أن إسرائيل راضية جدا من بقاء الأسد، ولا تشجع حليفتها الكبرى (الولايات المتحدة) على الإطاحة به. وبالفعل نجح النظام السوري في وضع الثورة والمعارضة في الزاوية التي كان ينوي حشرهما فيها. فدعاية النظام السوري وحلفائه تصور مقاتلي المعارضة على أنهم مجموعة من التكفيريين والجهاديين الذين يشكلون خطرا على المنطقة برمتها.

هذا الخطاب وصل بسهولة ويسر إلى الغرب في ظل ضعف المعارضة وفشلها في إيصال صوت موحد للخارج. على العكس تماما، صورة المعارضة السورية في الخارج بائسة جدا. مجموعة من السياسيين الوصولويين الذي يختلفون على كل شيء. أما صورة المعارضة العسكرية، فأسوأ من ذلك بكثير؛ مجموعات متطرفة تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي. من هنا رأينا المعارضة الشديدة في الغرب وفي الولايات المتحدة خصوصا، لخطط الرئيس باراك أوباما حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري بعد مجزرة ٢١ أغسطس/ آب التي استعمل فيها السلاح الكيماوي.

إعادة الاعتبار لأهداف الثورة:

وعلى الرغم من الصورة السوداوية التي تبدو عليها المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، وفتور الحلفاء الغربيين نحوها؛ بسبب تنامي نفوذ الجهاديين، فإن هناك بصيص أمل في الأفق يمكن أن يتنامى شيئا فشيئا. ففي شهر يوليو/ تموز الماضي أصدر مائة مثقف سوري من الداخل والخارج بيانا حول ثوابت الثورة السورية، أعلنوا فيه تمسكهم ب«مبادئ الثورة» التي خرج السوريون لأجلها في بداية ٢٠١١، مؤكدين أهمية «استقلالية القرار» السوري، مستنكرين زج بلادهم «في صراعات إقليمية». هذا البيان لم يكن وليد لحظة، بل تم الإعداد له جيدا، وكان يعبر عن شريحة واسعة من السوريين الذي باتوا يخافون من «انحراف» الثورة عن مبادئها الأساسية في الإطاحة بالنظام الديكتاتوري، وإقامة نظام تعددي ديمقراطي، يقوم على احترام جميع المكونات السورية.

النخب السورية، خصوصا العلمانية منها، باتت تخشى كثيرا الأسلمة المتواصلة للثورة السورية وخصوصا بشقها الجهادي المتطرف.

وما زرع الخوف أكثر في نفوس هؤلاء المثقفين هو انعقاد مؤتمر العلماء المسلمين (السنة) في القاهرة، وقد دعا إلى الجهاد في سوريا. فهذا المؤتمر، الذي شارك فيه علماء

من مختلف العالم العربي فرض أجندة جديدة على الشعب السوري وثورته تختلف تماما عن تلك التي خرج من أجلها. هذا المؤتمر حوّل سوريا، وبشكل رسمي إلى أرض جهاد، وساحة صراع رسمية ضد المسلمين الشيعة، وهو ما لا يريده السوريون إطلاقا، ولم يثوروا من أجله.

بيد أن تأثير هذا المؤتمر سرعان ما تلاشى بسبب التطورات التي شهدتها دول الربيع، خصوصا ما يتعلق بتراجع نفوذ الإسلاميين الحاكمين على وجه التحديد، أي الإخوان المسلمين، الأمر بدا وكأنه سيترك آثارا إيجابية على الوضع في سوريا. فبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وعزل الرئيس محمد مرسي، وكذلك المتاعب التي تعانيها حركة النهضة الإسلامية في تونس، والمشاكل التي تعانيها الحكومة التي تقودها ضمن الائتلاف الثلاثي، بعد كل ذلك لم يعد ينظر إلى الإخوان المسلمين في سوريا على أنهم القوة التي ستحكم سوريا تلقائيا بعد سقوط نظام بشار الأسد، كما كان الكثيرون يعتقدون. كما أن سلوك الإخوان المسلمين في تكتلات المعارضة، وخصوصا في الائتلاف قد تغير تماما، إذ باتوا أكثر تواضعا وأكثر انفتاحا على الآخرين، وكفوا عن محاولة إبعادهم وتهميشهم كما كانت عليه الحال من قبل. إذا يبدو أن الدرسين المصري والتونسي وجدا طريقهما إلى عقول قيادة إخوان سوريا.

كما أن إعادة هيكلة الائتلاف وتوسيعه بانضمام تيار ميشيل كيلو وممثلين عن الجيش الحر إليه، بالإضافة إلى المجلس الوطني الكردي سترجح كفة العلمانيين على حساب الإسلاميين. بيد أن إصرار تيار ميشيل كيلو العلماني على ترشيح شخصية عشائرية محدودة الإمكانيات لرئاسة الائتلاف لمجرد أنه قريب من السعودية أضر بصورة أكبر تجمع في المعارضة السورية كثيرا، وأطاح سريعا بمفاعيل ترجيح هذه الكفة. كما أن اختيار السيد أحمد الجربا لرئاسة الائتلاف لمجرد قربه من السعودية، ولمجرد أن الأخيرة تولت ملف المعارضة السورية على حساب قطر، لم يأت بنتائج إيجابية أيضا. لكن ربما يتم تعويض ذلك لو أن الائتلاف استطاع تبني خطاب موحد وجامع يقف على مسافة من الإسلاميين في المرحلة الحالية. خطاب كهذا قد يطمئن الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ويجعله يتخلى عن تحفظاته تجاه المعارضة ودعمها.

ليس هذا فحسب، بل على المعارضة السورية، وخصوصا الائتلاف، أن يتوجه للرأي العام العالمي بخطاب واضح يدين سلوك الجهاديين وإرهابيي ومتطرفي القاعدة وممارساتهم ضد الأقليات، سواء الكرد أو المسيحيون، العلويين والدوروز والإسماعليون وغيرهم. كما أن على الائتلاف أن يعلن صراحة أن هؤلاء المتطرفين ليسوا جزءا من الثورة، بل ينتمون للثورة المضادة، وأنه لا مكان لتنظيم القاعدة وإسلامها المتطرف المغلق في سوريا. فسوريا دولة معروفة بتنوعها الديني والإثني، وهي كانت عبر التاريخ تمتاز بإسلامها المعتدل المدني والحضاري. كما أن على الائتلاف أن ينفتح على ما يحلو لها أن تطلق على

نفسها معارضة الداخل، وخصوصا «هيئة التنسيق الوطنية» التي تتفق معه في نقاط مهمة جدا تتعلق بمستقبل سوريا، وشكل الحكم الديمقراطي التعددي فيها.

ودون خطاب كهذا، أي دون إدانة إرهاب جماعتي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الكتائب المتطرفة، وبدون توحيد الصفوف مع القوى العلمانية والليبرالية في الداخل، فإن الائتلاف المعارض سيقود سوريا إلى دولة فاشلة؛ إلى دولة يكون نموذج العراق جنة بالمقارنة معها. فالنظام السوري عمّق الجراح ورسّخ ثقافة الحقد والكراهية والقتل في البلاد كما لم يترك حجرا على حجر. لذلك تبدو إعادة الإعمار من أخطر وأقوى التحديات إلى جانب طرد الجهاديين وإقامة نظام ديمقراطي تعددي على أنقاض ديكتاتورية البعث التي دامت خمسة عقود.

الثورة السورية
والمخاض الديمقراطي العسير

د. أكرم البني
كاتب سوري

منذ عقود ابتلى مجتمعنا السوري بمنطق خاص في إدارة الخلافات والصراعات السياسية فرضه مدعو الوصاية على الناس والوطن، وجوهره ليس التنافس الصحي لاختيار الأفضل في إدارة المجتمع والأكثر كفاية للتعبير عن مصالح فئاته وتكويناته المتعددة، بل مبدأ القوة والجبروت ووسائل القمع والإرهاب. وكان لا بد لتسويغ العنف وأساليب الاستبداد من تحصيل ما يمكن تسميته شرعية سياسية وأيديولوجية، مرة بإشهار مركزية القضية الفلسطينية، وأولوية مواجهة الصهيونية وتحرير الأرض، ومرة بمنح الأولوية للمسألة القومية وقضية الوحدة العربية، ومرة بالادعاء مثلاً بإنجاز مشاريع تنموية كبيرة، لكن محاولات النخبة الحاكمة لتوفير قدر من التغطية السياسية لسلطانها وتشكيل حالة من القبول والرضا المجتمعي بها، أخفقت وفشلت جراء الإخفاق والفشل في إنجاز ما ادعته، فمشاريع التنمية شهدت انحداراً مأساوياً أمام شيوع الفساد ونهب الثروات العامة، وبانت الشعارات الوطنية كما لو أنها خلقت من أجل تأبيد المصالح الخاصة والامتيازات، وانكمش النضال القومي من فضائه الوحدوي الواسع إلى ما يشبه الدفاع السلبي عن مقومات الدولة القطرية المستبدة، ونظرة متفحصة إلى هذه الحقائق تسقط الكثير من الأوهام المعششة في الأذهان، وتكشف في الوقت ذاته عن جوهر الخلل الذي يعود أساساً إلى تغييب الحريات والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، وإلى مناخ الشمولية والاستبداد الذي ساد طويلاً، ودمر خلايا النمو والتجدد في المجتمع.

والحال، لم يعد بالإمكان بعد اليوم القفز فوق الاستحقاق الديمقراطي ونداء الحرية، ليس فقط لأنه صنو إنسانية الإنسان ونافذة خلاص حيوية لتجاوز ما وصلت إليه أوضاعنا من تردٍ وفساد وعنف وانحطاط، وإنما أيضاً لتنامي وعي البشر وإدراكهم لأهمية دورهم

وجدوى أخذ قضيتهم بأيديهم، خاصة بعد الآمال التي أشاعتها رياح التغيير في المنطقة العربية، وحفزت همم الشباب السوري للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم، مستندين إلى الرصيد المعنوي والسياسي الذي تراكم في أوساطهم جراء تضحيات قدمتها معارضة شجاعة في مقارعة الاستبداد ولإبقاء جذوة النضال متقدة، وإلى انتشار المعارف والعلوم وتطور وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، والاستفادة من مختلف التجارب العالمية.

ثار السوريون يحدوهم أمل كبير بأن تستجيب السلطة لمطالبهم وشعاراتهم حول الحرية والكرامة. كانت عيونهم ترنو نحو ما حققته المظاهرات الشعبية وحشود ساحات التحرير والتغيير في تونس ومصر واليمن، فأظهروا حماسة وإيثاراً قل نظيرهما للحفاظ على سلمية احتجاجاتهم وتواترها. لم يكن في حسبانهم أن تصل الامور بهم إلى ما وصلت اليه، وبرغم إدراكهم أن النظام السوري سيلجأ كما العادة إلى محاصرتهم وقمعهم وإجهاض حراكهم، فقد فاقت شدة العنف وأساليبه توقعاتهم وكذلك حضور نهج سلطوي بدا كأنه مبيت أو مجهز مسبقاً لإفراغ الاحتجاجات الشعبية من محتواها الوطني، وتحويل الصراع من صراع سياسي وسلمي إلى صراع مسلح تشحنه الغرائز والاستفزازات الطائفية. ولم يبق لديهم من خيار سوى الاستمرار في الثورة أمام نظام يزدري السياسة والإصلاح ولا يقبل تقديم التنازلات أو أية مساومة، وتتصرف أركانه كأنها في معركة وجود أو لا وجود، وأن ليس من رادع يردعها في توظيف مختلف أدوات القهر والفتك حتى آخر الشوط، في رهان واهم على إخماد الثورة وإعادة تثبيت مناخ الخوف والرعب في المجتمع، بدليل استباحة القهر والقتل والاعتقال وهذه الطريقة التدميرية التي تتعرض لها أماكن السكن في معظم المدن والأرياف السورية، بما في ذلك تشديد الحصار المزمن عليها والضغط على حاجاتها وخدماتها وشروط معيشتها دون تقدير لما قد يجره ذلك من ردود أفعال واندفاعات مرضية، ومن أضرار وشروخ يصعب ترميمها.

والنتيجة، عنف منفلت يمعن تخريباً وتدميراً في حيوات الناس وممتلكاتهم، معرضاً، حتى الآن، أكثر من نصف السوريين لأضرار وأذيات تتعدد أشكالها، فهناك ما يفوق المائة ألف من القتلى، ومثلهم من الجرحى والمشوهين، وتفوقهم أعداد المفقودين والمعتقلين، ثم أضعاف مضاعفة من الهاربين نزوحاً داخلياً إلى أماكن أقل عنفاً أو لجوءاً إلى بلدان الجوار، ناهيكم عن مئات الألوف باتوا اليوم بلا مأوى والملايين في حالة قهر وعوز شديدين، وقد فقدوا كل ما يملكون أو يدخرون، وتكتمل الصورة المأساوية بوضع اجتماعي واقتصادي لم يعد يحتمل، إن لجهة انهيار الكثير من القطاعات الانتاجية والخدمية وتهتك الشبكات التعليمية والصحية، أو لجهة صعوبة الحصول على السلع الأساسية وتدهور المعيشة مع انهيار القدرة الشرائية وتفشي غلاء فاحش لا ضابط له، والأهم ما يخلفه العنف المفرط والاستفزازات الطائفية من تشوهات وانقسامات في المجتمع، ومن شحن العصبيات وروح التنابذ والنزاع، وتشجيع عودة كل مكون اجتماعي إلى اصوله القومية

أو الدينية أو الطائفية، كي يضمن بعضاً من الحماية والوجود الآمن، ما يهدد النسيج البشري المتعايش منذ مئات السنين بالانشطار إلى هويات ممزقة، وإلى صراعات من طبيعة إقصائية ستترك أثاراً مريعة على وجود ووحدة البلاد والدولة والشعب، وتالياً على مشروع التغيير الديمقراطي برمته.

وللاطمئنان على مسار الثورة السورية بعد عامين ونصف العام من مقارعة الاستبداد، لم تعد تكفي الثقة بزخم شعاراتها وشدة معاناتها وصور الاستبسال المذهل لشعب ينتفض من أجل حقوقه ضد نظام لا يتوانى عن استخدام أشنع وسائل القهر وأكثرها ضراوة للحفاظ على موقعه، فثمة عوامل دخلت بقوة على الخط فرضتها التطورات الجارية على الأرض، وتؤثر بلا شك على سلامة بناء مجتمع مدني وحر وتعددي.

وهنا، لا نضيف جديداً في القول إن النظام هو أهم مسئول عن إعاقة المسار الأقل تكلفة نحو الديمقراطية، وقد نجح عبر قمعه المفرط والبشع في عسكرة الثورة، وجعل السلاح صاحب الكلمة الأولى والأخيرة، من خلال الإصرار على إنكار الأسباب السياسية للأزمة، واعتبار ما يجري مؤامرة كونية وأعمالا إجرامية لعصابات مسلحة ترتبط بأجندة خارجية، مروراً بتصفية رموز العمل المدني التي قادت المظاهرات ونادت بالسلمية، وبضرب أي تفاعل بين المعارضة السياسية التقليدية وحراك شبابي عفوي يتعطش لمعارفها وخبراتها، ومروراً بتعميم وتشجيع ممارسات استفزازية شحنت الغرائز الانتقامية والنزعات الطائفية في بلد كان يعتقد أنه محصن جيداً ضدها، إنتهاءً باستيلاد مقصود لقوى التطرف والتعصب بإطلاق سراح المئات من كوادر الجماعات الجهادية، وتسهيل دخول أنصارها إلى البلاد، وتغلغلهم في الجسم الشعبي والمكون السياسي والعسكري للثورة لتشويهها، قبل أن ينقلب بعض السحر على الساحر، وتقطع بعض هذه الكوادر الجهادية خيوط ارتباطها مع النظام وتجد فيما يحصل فرصة لتنفيذ مشروعها الخاص.

لم يوفر النظام جهدا لتحويل الثورة التي تناهضه إلى صورة تشبهه من حيث نمط التفكير وأساليبه، فهو يدرك استحالة بلوغ الحرية والتخلص من الاستبداد بعقلية تشبه عقليته، وأدوات تماثل أدواته، الأمر الذي عزز حضور المتطرفين، ومكنهم من إدارة بعض مناطق البلاد واستباحتها بممارسات تدل على تكرار تجربة أعتى الديكتاتوريات في القمع والإقصاء، لكن هذه المرة بعقل الميليشيات الإسلاموية، كالخطف والاعتقالات العشوائية والاغتيالات التي طالت بعض رموز العمل المدني والسياسي المعارض، ما يضع المجتمع على شفير حرب أهلية مديدة، وما تخلفه من تفكك وتشرذم وانحطاط، ويضع كثيرا من اللوم على المعارضة السياسية التي لا تزال متأخرة ومترددة في مقارعة جماعات مسلحة لا تخفي مشروعها الإسلاموي المناهض لقيم الحرية والكرامة، جماعات درجت العادة على الاستخفاف بوزنها لكن مع كل يوم يمر يبدو أنها تزداد حضوراً وتجذراً وتنذر بكثير من الإرباكات والتعقيدات على مسار الثورة وأهدافها.

إذا كانت أهم نتائج الربيع العربي هي إعادة المجتمع إلى السياسة وبعث صور التظاهر والاحتجاج الشعبي من الرماد بعد أن غيبتها آلة القمع والاضطهاد لعقود من الزمن، وهو الأمر الذي لا تزال بلدان الثورات تضج به، ويسم تطور خلافاتها وصراعات مكوناتها. فإن اللجوء إلى السلاح طلباً للحسم في سوريا وسيادة منطق الحرب، أجهض هذا التحول النوعي، وأعاد المجتمع إلى المربع الأول، ضارباً عرض الحائط بقيمة الحضور الشعبي والمدني الذي جسدته المظاهرات والاحتجاجات السلمية لصالح لغة العنف والحسم العسكري، وهو أمر بدأ ينعكس على مستقبل الثورة، ويضعف قيمة الحقل السياسي ودوره الرئيس في تقرير مصير المجتمع، تاركاً لحملة السلاح كلمة الفصل في رسم أهداف هذه الثورة وطابع قواها ومستقبل شعاراتها.

وعليه، لا سبيل لتصور قيام بديل ديمقراطي من دون الناس والسياسة، السياسة هي روح المجتمع الحي وأساس عافيته، وإضعافها يعني إضعاف المجتمع المدني كقوة فاعلية لها حضور خاص وقيمة متميزة في البناء الديمقراطي. ولنعترف بأن العسكرة ونزع المدنية عن الثورة هو نزع للسياسة وتعطيل للقدرة الاجتماعية على إنتاج إرادة عامة أو أحزاب وبرامج، وتالياً تدمير التراكمات الإيجابية التي حققها الحراك الشعبي وشرعية المطالب التي نهض من أجلها، ما ينذر بالانقلاب على قيم الاعتراف بالآخر المختلف وبالتعددية وبحرية الاختيار، وإفقاد الحراك الشعبي فئات متعاطفة معه، ثم تعزيز سلبية وتردد فئات أخرى.

لا يمكن لثورة نهضت لمقاومة الاستبداد أن تأخذ معناها الحقيقي إن لم تبق أمينة لشعارات الكرامة والحرية التي أطلقتها، وإن لم تبادر اليوم قبل الغد لضبط التجاوزات التي يهدد تراكمها بانزلاق المجتمع إلى مزيد من التفكك وإلى دورة عنف مدمرة، وإن لم تقاوم كل إغراء مادي يترافق بإملاءات سياسية، وإن لم تسارع إلى احتواء كل أنواع الشحن الطائفي، وتتحسب من التعميم ومن اقتحام التعددية الإثنية والدينية بمنطق العنف والغلبة، وإن لم تتأن وتكبح محاولات عزلها عن بيئتها واستعداء الناس عليها وهروبهم من كوادرها وقواتها بمجرد دخولها إلى مناطقهم، وتالياً مراجعة مسئوليتها النسبية عن الأضرار الفادحة الناجمة عن خوض معارك في أماكن مكتظة من أجل انتزاع موقع أو التقدم تكتيكياً.

هو مجرد وهم ويزيد المعاناة والآلام، الرهان على الحسم العسكري، وعلى دور المعالجة العنيفة في منح السلطة أو المعارضة فرصة الانتصار. ومن المحال، بعد أكثر من عامين من العجز المتبادل، أن ينجح النظام بأي وسيلة، ومهما يكن دعم حلفائه، أو تنجح المعارضة وإن مدت بالأسلحة، في قلب موازين القوى بصورة نوعية، لكن إصرار الطرفين على الاستمرار في هذا الخيار يقود بلا شك إلى حرب أهلية مديدة مع ما قد يرافق ذلك من تكلفة بشرية ومادية باهظة، ومد الاستبداد بأسباب الحياة.

والحال، عندما يغدو الصراع السوري مثقلاً بالفتك والدمار، ويصبح منطق العنف والسلاح صاحب الكلمة الفصل، وتطغى أخبار المعارك، بهزائمها وانتصاراتها، على كل اهتمام، من دون اعتبار لأرواح الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، وحين يقف المجتمع أمام نخبة حاكمة عاجزة عن تعديل طرائق القمع والتنكيل، وتوظف كل شاردة وواردة لتغذية أوهامها عن جدوى الاستمرار بالعنف حتى آخر الشوط، وعندما يقف الحراك الشعبي أمام معارضة مفككة ومشتته لم تستطع بعد هذا الزمن الطويل وفداحة ما قدم من تضحيات أن تنال ثقته، وصارت تفتنها لغة العنف والسلاح وتخترقها جماعات متطرفة جهادية لا علاقة لها بشعارات الثورة عن الحرية والكرامة، وتسعى لفرض أجندتها على المجتمع، حتى لو كانت النتيجة تدميره وإفناء الآخر، وأخيراً عندما تختقن البلاد بصراع دموي مستعصٍ وتقف على مشارف المزيد من التدهور والهلاك، والتحول إلى دولة فاشلة، وإلى وطن مستباح تتنازعه باستخفاف قوى إقليمية ودولية هي أبعد ما تكون عن مصالح الشعب السوري ومشروعه الوطني، عندها يمكن أن نتفهم ونفسر حالة التسليم والرضا التي تتنامى لدى كثير من السوريين بالخيار الأممي. والقصد أن ثمة رأيا جمعيا بدأ يتشكل ويتسع أنصاره، يجد أن مفتاح الإنقاذ الوحيد للبلاد من دوامة هذا الفتك والدمار، هو المطالبة بإرادة أممية حازمة تضع حداً للعنف، وتجبر أطراف الصراع على ترك ميدان الحرب والخضوع لمعالجة سياسية تحفظ وحدة البلاد، وتفتح الباب أمام تنفيذ خطة طريق للتغيير تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقواعد الديمقراطية التي تمكن هذا الشعب المنكوب من تقرير مصيره.

ثمة أسباب عديدة تفسر هذا الاسترخاء المخزي للمجتمع الدولي تجاه ما يحصل في سوريا وإحجامه خلال أكثر من عامين من العنف عن فرض الحل السياسي، مكتفياً بإشهار إدانات لفظية لعنف السلطة والنوسان بين تشديد العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية وتكرار الدعوات لعزل النظام سياسياً ورحيله، من هذه الأسباب ما يرجع لتفهم الهموم الإسرائيلية من وصول سلطة جديدة إلى الحكم في سوريا تهدد أمنها واستقرار المنطقة، وربما لأن الصراع السوري يقع ضمن محور نفوذ في المنطقة يختلف ويتعارض مع ما يمكن تسميته المحور الغربي الذي انتمت إليه أو دارت في فلكه أنظمة بلدان الثورات الأخرى، وتالياً إلى الخشية من ردود أفعال المحور الإيراني الداعم للنظام، ومن حسابات التكلفة في بلد لا يمتلك موارد للتعويض، ومنها ما يتعلق بالفائدة المرجوة من استمرار الصراع في استنزاف روسيا وإيران أطول مدة ممكنة، وربما في إجهاض مسيرة الربيع العربية التي باتت تثير القلق الغربي مع وصول الإسلاميين إلى السلطة واحتمال العودة إلى مربع ديكتاتورية أشد بؤساً.

لكن اليوم ثمة مؤشرات تثير بعض التفاؤل حول احتمال تقدم المجتمع الأممي للعب دور جدي وحاسم في وضع حد للمأساة السورية، منها أن إسرائيل ربما اكتفت بعد أكثر من

عامين من العنف المنفلت بما حصل من خراب ودمار وتهتك اجتماعي وسياسي في سوريا، واطمأنت إلى أن هذا البلد فقد أخيراً دوره الإقليمي، ولن يشكل لعقود قادمة مصدر إزعاج وقلق لها، وصارت أقرب لإعطاء ضوء أخضر، من زاوية حسابات أمنها الاستراتيجي، للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً كي تأخذ على عاتقها أمر ترتيب ما تبقى من البيت السوري، وفي الطريق تحرير الكرملين من قسط العبء الإسرائيلي في بناء سياساته ومواقفه من الصراع الدائر، خاصة أن موسكو التي عقدت العزم على دعم النظام بكل الوسائل، وراهنت على قدرة الآلة القمعية على الحسم ومنحتها المهل والفرص، بدأت تشعر مع كل يوم يمر بالمأزق وصار يقلقها احتمال الغرق في المستنقع السوري مع رجحان تطور الصراع إلى نزاع أهلي مديد، وما يتطلبه ذلك من استنزاف مادي وسياسي لها؛ وفي السياق نفسه يمكن قراءة التجديد الذي شهدته القيادة الإيرانية بعد وصول حسن روحاني إلى سدة الرئاسة، وميله نحو الاعتدال في التعامل مع الغرب ومشكلات المنطقة، كاشفاً عمق الأزمة التي تعانيها طهران وشدة حاجتها لالتقاط الأنفاس، وتالياً مدى جهوزيتها لاتباع سياسة مرنة في التعاطي مع الملف النووي وتخفيف درجة توغلها في الصراع السوري وكلفته، عساها تخفف حالة العزلة والحصار والتأثيرات السلبية لتواتر العقوبات الاقتصادية.

ومع أخذ حسابات الحليفين الروسي والإيراني في الاعتبار، ثم طول أمد الصراع والعجز عن الحسم في ظل الإنهاك المتزايد للقوى العسكرية والأمنية، وتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وتصاعد حدة الضغوط العربية والدولية، ينهض السؤال عن فرصة حصول تحول في سلوك النظام السوري وطريقة إدارته للأزمة، أو احتمال تبلور اتجاه داخل تركيبة السلطة نفسها يزداد قناعة بعجز الحل الحربي عن وقف التدهور وبضرورة المعالجة السياسية، ويكون مجبراً على اتخاذ قرارات قاسية في التعاطي الجدي مع الخيار الأممي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ويجد البعض أن ما يعزز فرصة هذا التحول اتساع دائرة المعارك التي بدأت تطال مناطق سوريا كانت حتى الأمس القريب تنعم بالهدوء والسكينة، ولنا فيما يحدث اليوم في جبال اللاذقية أكبر مؤشر ونذير، وما يعززها أيضاً استعداد قسم مهم من المعارضة السورية لتخديم الحل السياسي، وتخفيف أعباء التغيير وتكلفته، والأهم هو الضغط المتنامي لكتلة شعبية تتسع يومياً، بدأت تفقد ثقتها بقدرة النظام على استعادة السيطرة وتجاوز أزمته، وتزداد مخاوفها من انكشاف الصراع الطائفي، ومن امتلاك مجموعات إسلامية متشددة وعناصر سلفية وجهاديين حيزاً مهماً في المشهد مهددة، حيث حلت، حياة الآخر المختلف ومستقبل الثورة وشعاراتها، وطبعاً لا تقتصر هذه الكتلة الشعبية على الأقليات التي تنبذ العنف وتخشى الفوضى ووصول الإسلام المتشدد إلى السلطة، بل تتسع لتضم قطاعات مهمة من الفئات المدينية الوسطى التي تنتمي للإسلام السني المعتدل، وأيضاً بعض القاعدة الاجتماعية للنظام نفسه، ويجتمع هؤلاء على اختلاف منابتهم ليس فقط على وحدة همومهم ضد الموت والقتل اليومي

وإيمانهم المشترك بحقهم في الحياة، وبأنهم جميعهم صاروا في «الهوى سوا» كما يقول المثل الدارج، وأن من لا يزال سالماً وآمناً اليوم قد لا تبقى أحواله كذلك غداً، وإنما أيضاً على رغبة مشتركة في تجنيب وطنهم المزيد من الهلاك والخراب وويلات الفوضى والحرب الأهلية وفي البحث عن خلاص كأهون الشرور وبأقل تكلفة، وعلى ضمان مستقبل آمن وواعد للجميع لا يوفره غير إزالة الاستبداد وتكريس قيم المواطنة والديمقراطية.

وإلى حين اتفاق الإرادة الأممية على وقف العنف ووضع البلاد على سكة المعالجة السياسية، يبقى الواضح أن الصراع سيطول، وأن مخاض ولادة البديل الديمقراطي سيكون عسيرا، وهنا يقع على عاتق المعارضة السورية العبء الأكبر في تخفيف آلام هذا المخاض، وضمان سلامة الوصول إلى شعارات الحراك الشعبي وأهدافه بأقل كلفة ممكنة، من خلال المسارعة لمعالجة المشكلات والتعقيدات الكبيرة التي تعترض الثورة السورية والتي تزداد تعقيداً طرداً مع طول أمد الصراع وتفاقمه، خاصة لجهة إظهار نفسها كبديل ديمقراطي متميز يستحق الثقة، ينقض الماضي ويحمل مستقبلاً واعداً، واستعداداً عالياً للتضحية من اجل الكرامة والحرية.

إلى الآن، لم ترق المعارضة السورية وبكافة أطيافها إلى مستوى التحديات والمسئوليات الملقاة على عاتقها، ولم تنجح في مواكبة حركة الناس في ثورتهم، أو على الأقل كسب ثقتهم، ولم تستطع أن تبدع أشكالاً وطرائق للتواصل والتفاعل معهم، وهي ثغرة كبيرة كان يتوجب المسارعة إلى ردمها في ثورة كالثورة السورية، تتسم بأنها جاءت مفاجئة وعفوية، لم يخطط لها مسبقاً ونهضت بمعزل عن البرامج الحزبية، ومن دون قوى سياسية عريقة تقودها، أو شخصيات تاريخية أو كاريزمية تتصدر صفوفها.

وطبعاً لا يمكن للمعارضة السورية أن تعالج هذه الثغرة وتنجح في نيل ثقة الناس ودعمهم ما لم تنجح في إظهار نفسها كطرف متميز، ينقض التعامل الفوقي مع المجتمع، ويشكل قدوة ومثلاً يحتذى في المثابرة والتضحية، وفي إطلاق المبادرات لتمكين الحراك الشعبي ودعم صموده وتغذيته بالخبرات السياسية والمعرفية، وما دامت أعداد كوادرها تزداد في المهجر بينما تزداد الحاجة إليهم في المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطة من أجل تنظيم الحياة والأمن وخلق نمط من التعاضد لتقاسم شح الإمكانيات المعيشية، وأيضاً للحد من التجاوزات والخروقات وروح الثأر والانتقام التي تنشأ في ظل غياب دور الدولة والقانون، ولمحاصرة التعصب والانحرافات الطفولية الحالمة بانتصار سريع وتقاسم المغانم، والأهم لإعادة الوجه الأخلاقي للثورة، ليس فقط من زاوية معالجة العنف وتداعياته، وإنما أيضاً من زاوية رفع قيمة الإنسان، كروح وذات حرة، ووضعها في الموضع الذي يليق بها، والتجلد لضرب المثل في الالتزام بسلوك ينسجم مع شعار الحرية، ويبدي أعلى درجات الاستعداد للتسامح واحترام التنوع والتعددية وحق الاختلاف.

وهنا لم يعد ينفع لتبرير واقع المعارضة الضعيف والمشتت التذكير بما عانته طيلة

عقود من جور السلطة وظلمها، أو القول أنها المرة الأولى في تاريخها التي توضع أمام امتحان حقيقي لدورها وقدرتها في قيادة حراك شعبي واسع يطالب بالتغيير الديمقراطي الجذري، فطول زمن الثورة والتضحيات الغالية التي يقدمها الناس من أجل حريتهم وكرامتهم تستحق معارضة سياسية موحدة من طراز مختلف، تتحمل مسئوليتها بتبني الخيار الديمقراطي وتلاحمها حوله وجهوزيتها للتضحية في سبيله.

وبعبارة أخرى فإن مواجهة الاستبداد والنجاح بإسقاطه يتطلب العمل الدءوب لوضع حجر الأساس للمشروع الديمقراطي المعافى، ودون فهم هذه الحقيقة سيفضي أي تطور لمشكلة من المشكلات إلى بعض الإحباط واليأس وشيوع أحاسيس باللاجدوى والعجز، فليس بالإمكان نقض الاستبداد وبناء الديمقراطية من دون إظهار صورة حافزة ومشجعة للبديل القادم، ومن دون دحر الثقافة السياسية والمدنية القائمة على النمط القهري والطغياني، والانتصار للنمط الديمقراطي القائم على الحرية والتسامح والمساواة والمشاركة السياسية.

إذا كانت أهم مظاهر الثورة السورية رص مكونات المجتمع حول شعاري الحرية والكرامة وبعث صورة الشعب، محتجاً ومتظاهراً، بعد أن غيبته آلة القمع والاضطهاد لعقود من الزمن، فإن إهمال القيم الاخلاقية وعدم تكوين وعي وسلوك ديمقراطي معارض يحتذى به وجاذب للثقافات الأخرى ولأهم الفئات والقطاعات الشعبية، سيفضي إلى إضعاف أهلية استيعاب الآخر والتعايش معه، وإلى انفكاك أعداد المشاركين أو المتعاطفين مع الثورة، ما ينذر بتعديل المشهد الوطني للحراك الشعبي وتشويه عموميته.

والقصد أنه، وفي خصوصية المجتمع السوري التعددي، تقع على المعارضة السياسية مسئولية كبيرة في طمأنة الرأي العام وقطاعاته المترددة، وخاصة الأقليات الخائفة على مصيرها ومستقبلها وإقناعها بالعلاقات الصحية المفترض صياغتها بين مكونات المجتمع الواحد، فلن تنمو الثقة بالتغيير ويشتد عود الثورة وترسخ أقدامها في الأرض، وتصان من الانزلاق إلى مزيد من العنف وإلى صراعات متخلفة تحرفها عن أهدافها في نقض الاستبداد وبناء الديمقراطية، إذا لم تتوسع دائرة انتشارها وتزداد نسبة المشاركين فيها، وتكسب فئات المجتمع السلبية والصامتة إلى صفوفها، وما يعزز هذه الثقة أن تحرص على ممارسة سلوك ينسجم مع شعارات الحرية والتعددية التي ترفعها، عبر مراقبة حازمة لأفعالها، وإبداء أعلى درجات الاستعداد للتسامح والتعاون والتكافل، وأن تثبت للجميع أنها على اختلاف فئاتها ومذاهبها وطوائفها وقومياتها ومشاربها الأيديولوجية قادرة على التوافق، وعلى احترام تنوعها والاحتكام لقواعد العملية الديمقراطية السلمية، وأنه يمكن الوثوق بها لتجنيب البلاد احتمالات الفوضى والصراع الأهلي والتفكك والتذرر، والأهم أن تحرص على إيضاح أفكارها ومواقفها من التغيير الديمقراطي بعيداً عن أي غموض أو التباس، وهنا يتوجب الوقوف عند أهم الالتباسات التي تكتنف بعض المفاهيم

السياسية للمعارضة السورية والتي يهدد استمرار غموضها مسار التغيير الديمقراطي.

أولاً، إزالة الالتباس في رسم العلاقة بين السلطة والنظام والدولة والديمقراطية، ففي مواجهة دولة أمنية مملوكة لعقود طويلة من قبل سلطة تحوز صلاحيات مفتوحة وقدرات لا حدود لها على التعسف تحت ذرائع سياسية وأيديولوجية، تغدو الثورة معنية بخلق تعريف جديد لدولة خاضعة لصلاحيات وواجبات عمومية، وتضع نفسها في خدمة المجتمع وليس في خدمة سلطة قابلة للتداول.

والمعنى أن تغيير السلطة وإزالة الاستبداد يجب ألا يقود إلى مطالبات بتفكيك الدولة أو الإطاحة بمؤسساتها وبدورها كمحتكر للسلاح وكعصب أساسي لحماية المجتمع، بل على العكس التشديد على دورها بما يصون العقد الاجتماعي ويحفظ التوازن بين حريات الناس وحقوقهم وواجباتهم، مع ما يستدعيه ذلك من تطهير ولفظ للدعائم الاستبدادية، والقصد أن نجاح الديمقراطية يعني نجاح بناء الدولة الديمقراطية، بصفتها تعبيراً صحياً جامعاً عن كل مكونات المجتمع وأطيافه على اختلاف انتماءاتهم العرقية ومعتقداتهم الدينية.

إن التغيير الديمقراطي يعني في أهم وجوهه، أن القابلية لتفعيل الدولة الديمقراطية العمومية ستبقى قائمة ومطلوبة ويزيد فرص نجاحها حضور المجتمع المدني بمختلف فئاته وفعالياته ليمارس دوره في الحماية والرقابة، وكقوة ضاغطة وضابطة تضع ثقلها في الميزان لصالح خيار الاحتكام للمؤسسات بما في ذلك محاصرة الفلتان الأمني والاندفاعات العمياء.

العلاقة بين ضرورتي الدولة والديمقراطية تستدعي توضيح المسافة أيضاً بين مفاهيم الدولة والنظام والسلطة، فإذا كانت الدولة مؤسسات عامة متنوعة المهام، منها التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومنها الاقتصادية والاجتماعية، فإن ما يحكمها موضوعياً هو "النظام" الذي يحدده الدستور والقوانين المرعية والأعراف، ويصوغ هيكلية الدولة والعلاقات بين مؤسساتها، وبينها وبين المجتمع، وفي حالة الدولة الديمقراطية فإن حاكمها هو النظام الذي يستمد دستوره وقوانينه وأعرافه من قيم الحرية والمواطنة وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون، ما يجعلها حيادية تجاه الصراعات الاجتماعية، ويمكنها من أن تسمو بمهماتها نحو العمل على تنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون التدخل في محتوى أو فحوى هذه العلاقات، بينما تعرّف السلطة بأنها اليد القابضة على الدولة، والتي تعمل لإدارتها وتسخير النظام بما ينسجم مع مصالح الفئة التي تمثلها، والتي تنجح أحياناً في تعطيل العملية الديمقراطية وإلغاء الدستور والقوانين وفي تسخير جميع مؤسسات الدولة وقواها لمصلحتها الخاصة. وفي المقابل فإن العملية الديمقراطية التي تضمن تداول السلطة وتناوب القوى السياسية المتصارعة على إدارة الدولة ومؤسساتها تساعد تدريجياً على تحرير الدولة من أية التزامات مسبقة

لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى وتنحو بها نحو التعويم والحياد أكثر فأكثر. وبعبارة أخرى، لا أمل في دحر الاستبداد ونجاح العملية الديمقراطية حين يكون كل طرف مؤمناً إيماناً مطلقاً بمشروعيته، وبأنه مالك الحقيقة، وبأنه الوصي على الوطن والناس، وحين يسعى بمختلف الوسائل للسيطرة على السلطة وعبرها على الدولة ومؤسساتها، واعتبارها ملكية خاصة له، ثم فرض النظام الذي ينسجم مع أجندته وحساباته الضيقة دون اعتبار لمصالح الآخرين وحقوقهم.

ثانياً، ربطاً مع ما سبق، ثمة التباس مهم في الخصوصية السورية ومجتمعها التعددي، هو مفهوم الدولة المدنية، بصفتها نقطة وغاية مشتركة توافقت عليها تيارات دينية وتيارات علمانية لتجاوز خلاف تاريخي وتوحيد جهودهم ضد الاستبداد. حيث أن تصريحات ومواقف أهم جماعات الإسلام السياسي، حول مفهوم الدولة المدنية، لا تزال غامضة وضبابية، ما يهدد مستقبل التغيير الديمقراطي واحتمال إعادة إنتاج الاستبداد بلباس ديني.

لقد نشأ ميل واضح ما قبل الثورة السورية لدى مختلف التنظيمات السياسية الدينية وغير الدينية لتبني مفهوم الدولة المدنية عوض الدولة العلمانية، والهدف المعلن هو التخلص من اتهامات يوجهها البعض للعلمانية بأنها مصطلح غربي وافد يثير الالتباسات وأحياناً الاختلاطات في تطبيقاته الوطنية، وأيضاً للالتفاف على حملات التشويش والتشويه التي تعرض لها، وأساءت إليه من قبل أنصار التعصب الديني أو من قبل علمانيين متطرفين جعلوا من العلمانية عقيدة مقدسة لا يطالها النقد ولا تحكمها الخصوصية، متناسين انتشار العلمانية كحكم عادل في سائر أرجاء العالم، من اليابان إلى الصين والهند وبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتركيا، ومتناسين أن تنوع تطبيقاتها لم يؤثر على جوهرها في فصل الدين عن الدولة، وضمان حرية المعتقد، وبناء عقد اجتماعي يستند إلى القوانين الوضعية والعقلانية، ولا يميز بين المواطنين لأي سبب، ومتناسين أيضاً أنها المبدأ الذي تتمسك به الجاليات المسلمة في بلدان الاغتراب للدفاع عن حقوقها في المواطنة الكاملة وفي أداء شعائرها الدينية.

هذا التوافق على استبدال مصطلح المدنية بالعلمانية في وصف الدولة التي ستشاد على أنقاض الاستبداد، لم يكن وللأسف أصيلاً عند بعض القوى الإسلامية، بل بدا أشبه بتواطؤ تكتيكي، إما كبديل لشعار الدولة الدينية القديم الذي يثير النفور، ويتعارض مع مبدأ الديمقراطية والمساواة واحترام التعددية الذي ينادون به، وإما لأن مصطلح المدنية غير محدد بدقة في الأدبيات السياسية ولا يزال موضع أخذ ورد، ما يجعله فضفاضاً يسهل الالتفاف عليه والتلاعب به للتهرب من الالتزامات الواضحة التي يستوجبها مفهوم العلمانية، وقد صقلته وحددت سماته السجالات النوعية التي شهدها عبر التاريخ.

ثمة إسلاميون يقولون إن «الدولة المدنية هي استمرار لدولة المدينة المنورة كأساس

وحكم وقياس»، مشيحين بأنظارهم عما راكمته البشرية خلال تطورها من قواعد وعلوم لتنظيم حياتها وعن الحديث النبوي الشريف «أنتم أدرى بشئون دنياكم». وهناك من يختزلونها في «الدولة التي لا يقودها رجال الدين، ولا يحكمها العسكر» دون تحديد لمحتواها، أهو ديني مقدس أم وضعي ملموس، وهل يتعين فيها الإنسان بدينه ومذهبه أم تصان حقوقه دون النظر إلى جنسه ومعتقده ومنبته وموقعه، بينما يصفها إسلاميون آخرون «بدولة القانون المستمد من الشريعة الإسلامية» أو «بدولة تحترم كل الشرائع السماوية، فلا تلزم غير المسلمين بشريعة الأغلبية بل تحترم حقهم في تطبيق شرعهم الخاص»، أو هي «دولة عموم المواطنين، لكن لا ولاية لغير المسلم على مسلم ولا ولاية لامرأة على الرجل». وكل هذه العبارات تطيح وحدة الدولة وحيادها تجاه الأديان، وتنطلق من التمييز بين المواطنين ونفي فكرة المساواة وما يتفرع عنها من حرية وحقوق يتوسلها الناس لتقرير مصائرهم.

والحال، بعد زوال الاستبداد الذي يستمد من الشعارات الوطنية والقومية غطاءه وشرعيته، فإن ما يهدد بعودة الاستبداد تحت عباءة دينية حين يتمكن الإسلام السياسي من التلاعب بمفهوم الدولة المدنية، ويستخدمه كشعار تكتيكي لإزالة أسباب الخوف بصورة مؤقتة عند العلمانيين وعند الأقليات، بينما يضمر أفكاراً عن الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وينتظر الفرصة لإعلانها بعد إزالة النظام القديم، دون اعتبار لشعارات الحرية والكرامة والتعددية التي نادى الناس بها، وبذلوا التضحيات الثمينة من أجلها.

وتأسيساً على ما سبق فإن الثورة السورية تحتاج اليوم وكي لا تقع في استبداد جديد لتعريف واضح ومشترك للدولة المدنية بسبب ما يكتنفه من التباسات، وكضرورة لابد منها لطمأنة الأقليات العرقية أو الدينية وجذبها إلى الصفوف، والأهم للانتصار على الاستبداد فكراً وممارسة، وهو التعريف الذي يفترض أن يوضح بصورة قاطعة العلاقة بين الدين والسياسة على نحو يمنع التجاوزات المؤسفة التي تتنامى هذه الأيام، ويضع حداً لتطرف ديني ينفي حقوق المواطنة المتساوية عن غير المسلمين ويقصي أصحاب الرأي أو المعتقد الآخر، وأيضاً لخطاب طائفي الهوى يحاول أن يذكي نار الفتنة المذهبية بدل استثمار الحقوق المدنية المتاحة للجميع بلا تفرقة أو تمييز.

والحقيقة أن ما يقصد بالدولة المدنية، حين جرى تداولها كشعار للتغيير وللثورة في سوريا، هي الدولة المستندة إلى شرعة الاختيار التعاقدي الحر، وليس الدولة المستندة إلى أساس أيديولوجي، دولة تحافظ على جميع أعضاء المجتمع، وتضمن لهم حقوقهم بغض النظر عن منابتهم وانتماءاتهم، وتستمد من القوانين الوضعية قوتها وليس من أية شرعة أخرى، هي دولة وطنية عابرة للقوميات والأديان والمذاهب تكرس مبدأ المواطنة وتأمين حرية المعتقد، بمعنى أن الإنسان لا يحدد إلا بصفته مواطنا متساويا في الحقوق والواجبات وليس من خلال جنسه أو دينه أو قوميته، وأيضاً دولة تعتمد الديمقراطية

كنظام سياسي، وأهم تجلياته رفض منطق القوة والغلبة وأخذ السلطة غصباً من قبل فرد أو نخبة أو جماعة أيديولوجية، وتالياً ضمان الحريات العامة والخاصة وفصل السلطات وتداول الحكم عبر انتخابات نزيهة.

ثالثاً، في ظل المجتمع السوري التعددي ومع تباين التفسيرات حول ماهية الدولة المدنية المنشودة، وتنامي الطابع الإسلامي للثورة السورية، بت تسمع أصواتا مضطربة تحاول حرف الثورة عن هدفها الديمقراطي في الدعوة إلى نظام محاصصة طائفية، يضمن للأقليات وزنا مكافئاً في السلطة ومؤسسات الدولة، ويصون حقوقها من الانتهاك من قبل أكثرية يعتقدون أنها منسجمة وتتربص بهم للنيل من وجودهم الوطني وحقوقهم كمواطنين.

ونعترف بأن ثمة قطاعات شعبية واسعة تستشعر الخطر من أكثرية إسلامية تستأثر بالثورة، وتحاول أن تقطف ثمارها وفرض تصورها وأجندتها على الدولة والمجتمع، ربما بسبب انطلاق الاحتجاجات من مناطق هذه الأكثرية، أو لأن أهم كتائبها المسلحة تحمل أسماء إسلامية، أو لما جرى تناقله عن أعمال ثأرية ذات صبغة طائفية، وربما لأنها استعانت بشعيرة الخروج من الجوامع وهتافات التكبير، ومؤخراً بشعارات تشير لانزياح نحو الاتجاه الإسلامي، فضلاً عن السلفي الجهادي، وربما بسبب النزوع الاستئثاري للإسلام السياسي الذي وصل إلى السلطة في غير بلد عربي، الأمر الذي عزز من قلق هذه القطاعات وسلبيتها، وأيقظ لديها خوفاً دفيناً راح يغذي نزعة دفاعية عنيفة ترفض سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم وعلى مراكز النفوذ؛ لما يمثلونه برأيهم من تهديد لمدنية المجتمع السوري وطبيعته التعددية، وإقصاء للآخر المختلف وقمع الحريات الدينية والسياسية.

واستدراكاً، ليس غريباً أن تسمع اليوم أفكاراً تقول بطائف سوري لوقف الصراع الدامي، تشبهاً بلبنان وكدعوة لإقرار تشارك في السلطة على أساس المحاصصة السياسية، أو تقول إن تشابه النظامين والتركيبتين الاجتماعيتين في سوريا والعراق سيقود إلى نتائج متشابهة في إعادة بناء الدولة والسلطة، والتلميح مرة أخرى من قناة التجربة العراقية إلى مبدأ المحاصصة الطائفية والإثنية.

هذه الأفكار ما كانت لتأخذ حظها في الحياة لولا وجود شروط حافزة، خلقتها صعوبة الحسم والخلاص بسبب ما وصل إليه توازن القوى الداخلي وارتباطاته الإقليمية والعالمية التي يزداد تأثيرها طرداً مع طول أمد الصراع، ولولا وجود مصلحة خارجية تهدف عبر إرساء نظام المحاصصة في سوريا إلى إخراج هذا البلد من دائرة التأثير السياسي في المنطقة، والتعويل على إشغال نظامه الطائفي الجديد بخلافات ومشاكل داخلية تعزله عن محيطه العربي والإقليمي.

وما يزيد الطين بلة أن سوريا لم تعرف سلطة سعت إلى خلق نسيج اجتماعي يكرس روح المواطنة ويتجاوز الارتباطات المتخلفة، قومية كانت أم طائفية أم مذهبية، فهذه الأخيرة بقيت أساس الولاء ومحركاً لأفعال الأفراد وبعض الجماعات، فضلاً عن أن روح المحاصصة الطائفية كانت تتفشى في بلدنا بأقنعة شتى في ظل صمت داخلي وإقليمي ودولي، وتنازل ضمني من بعض الطوائف عن حقوقها كي لا تطعن بوطنيتها، والأنكى أنها مورست سلطوياً بشكل مستتر في معظم مؤسسات الدولة وطيلة عقود من الزمن. ويعرف الكثيرون أن ثمة توزيعا للمناصب ولمواقع المسئولية، وعلى نحو غير معلن رسمياً، بين الإدارات والحكومة والجيش وبعض الأجهزة الأمنية، يعطي كل طائفة حصة تتناسب مع تقدير النظام لوزنها أو مدى حاجته إليها. وزاد الأمر تعقيداً سلوك المعارضة السورية التي يبدو أنها لم تخرج من جلباب أساليب السلطة، وبدت محاولاتها مكشوفة حين لجأت بدورها إلى المحاصصة في اختيار الشخصيات القيادية، وبالغت في تقديم أسماء كردية أو علوية أو مسيحية أو درزية كجزء من ملاك هيئاتها، لإظهار صورة عن نفسها تقنع الداخل والمجتمع الدولي بأنها، كبديل قادم، تمثل جميع أطياف المجتمع السوري، ولا يخرج عن هذا السياق ظهور تشكيلات سياسية على أساس الانتماء الطائفي، مثل "سوريون مسيحيون لدعم الديمقراطية"، وأيضاً مؤتمر المعارضين العلويين الذي عقد في القاهرة، تحت شعار «كلنا سوريون، نحو وطن للجميع».

إذا كان هناك من يرى أن نظام المحاصصة الطائفية هو المدخل الأقل سوءاً لوقف الانزلاق نحو حرب أهلية ولتجنب تقسيم البلاد وتفكيكها، أو على الأقل لتغيير المشهد المألوف عن استفراد إحدى الطوائف بالسلطة ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، وإذا كان ثمة من يعتقد أن هذا الخيار إجباري وكنتاج طبيعي لاستبداد مديد أفرغ البلد من مدنيته، وتالياً كمرحلة مؤقتة في مجتمع لم ينضج ثقافياً وسياسياً بعد كي يؤسس لدولة المواطنة والمساواة، لكن عليه أن يدرك ويتحسب من أن نظام المحاصصة يقود إلى إباحة التنافس الطائفي الذي بدوره يدفع كل طائفة إلى التماس تحسين موقعها النسبي ضمن النظام ذاته وليس على حسابه، والأسوأ حين تتوسل حلفاء خارجيين أقوياء لتعزيز حضورها ومواقعها، والأنكى أنه نظام ينهي تماماً مبدأ المواطنة المنشود صنو الحرية والديمقراطية، حين يتم تعريف كل سوري بطائفته وتفرض عليه كمرجعية سياسية واجتماعية، وحين يتسبب بقيام نظام متعدد الرءوس أو سلطة هي أشبه بعربة تجرها عدة أحصنة في اتجاهات مختلفة، تضعف حضور الدولة العمومي وقدرتها على تحقيق وظائفها، دون أن نغفل أن أحد أهم مخاطر هذا الخيار يكمن في أنه سيفتح الباب أمام صراعات وخصومات حول وزن كل طائفة وأحقية تمثيلها وحصصها في توزيع المناصب وحدود النص على ذلك في الدستور.

لم تكن الثورة السورية من صنع أحد، بل هي، وباعتراف كل القوى السياسية، انتفاضة شعبية عفوية نهضت ضد الظلم والتمييز، ومن معاناة أجيال جديدة من الشباب المهمش، بعيداً عن الأطر الحزبية والأيديولوجيات الكبرى وشعارات الهوية، وإذا كانت كتلتها الرئيسة تنتمي بداهة إلى الإسلام بصفته دين الأغلبية، فهي تنطوي على تنوع وتعددية لافتين، فإلى جانب العرب والأكراد والشراكسة والتركمان والآشوريين، هناك مشاركة متفاوتة تبعاً لكل منطقة من مختلف الطوائف والمذاهب.

لكن، وبرغم مشاركة بعض الجماعات من الأقليات السورية في الثورة ولو بنسب محدودة، فإننا نشهد قلقا وخوفا لديهم من مرحلة ما بعد النظام، يزداد مع ظهور خطابات حول أسلمة الثورة وممارسات إقصاء وتهميش من بعض المعارضين، بل وهناك من يدفع موقفه إلى حد القول إن ثمة من يتقصد تهميش دور الأقليات لإعطاء الثورة السورية بعداً وشكلاً إسلاميين، دون أن يهتم بأن يلتقي مقصده مع محاولات النظام تعميم فكرة إسلامية الثورة وتوظيف حضور القاعدة وأخواتها كي يخفف الضغوط الخارجية، ويضمن استمرار ولاء قطاعات كبيرة من الأقليات أو وقوفها على ضفة الصمت، وبخاصة الفئات التي تتقارب في نمط عيشها مع الوضع القائم ليدعي أنه يتحدث ويحارب باسمها، لنجد علاقة هذه الأقليات بالثورة كأنها تدور في حلقة خطيرة، فتنامي العنف والميل الإسلامي في الثورة السورية، إذ يعزز من مخاوف أبناء الأقليات، فإن خوف هؤلاء وإحجامهم عن المشاركة يعزز بدوره من إسلامية الحراك ويغذيه ببعد طائفي ليعود ويغذي تلك المخاوف من جديد، الأمر الذي يفتح الباب على خيارات متعددة لا تزال تتنازع مستقبل الأقليات وتطلعها لضمان حقوقها والحفاظ على خصوصيتها.

النظرية تقول إن المحاصصة الطائفية هي شكل مرضي من أشكال «الديمقراطية التوافقية» لاحتواء مخاوف مكونات مجتمع تعددي، لكنها تطيح عملياً بصحة المجتمع وعافيته، وتكرس أشكالاً متنوعة من الاستبداد والتمييز، بينما يقول الفكر السياسي إن النظام الطائفي من ألد أعداء الديمقراطية، لأنه يؤجج الصراع بين زعماء الطوائف ويجعل الانسان يؤمن بأن طائفته هي فوق الجميع، وبأن حصته من النفوذ هي فوق المجتمع، في مواجهة قيم الديمقراطية التي تجعل جميع أفراد المجتمع متساوين في الحقوق والواجبات، وليس لأحد فضل على الآخر لا في العرق ولا في الدين ولا في الطائفة، وليس هناك مرجعية تعلو على مرجعية الوطن الواحد والمجتمع الواحد. في حين تقول التجربة إن المحاصصة طائفية أثبتت فشلها في لبنان والعراق، وهي لن تؤدي في أحسن الأحوال إلا لمزيد من التنافس والاحتقان الاجتماعي واستنزاف طاقات البلد وثرواته، ناهيكم عن تدمير الروح الوطنية حين يفرض أفراد دون كفاءة ومؤهلات أو رموز ذات هشاشة وضعف أخلاقي في مراكز سياسية؛ بسبب انتمائهم إلى هذه الجماعة أو تلك. بينما الواقع يقول إن الأقليات في سوريا خائفة فعلاً، ويأتي تخوفها ليس من ماضٍ قمعي تعرضت له، بل

مما تشهده بلدان أخرى من سيطرة قوى دينية على السلطة تستقوي بالأكثرية الدينية وتسعى لأسلمة الدولة والمجتمع، ما يهدد خصوصية هذه الأقليات وثقافتها ونمط عيشها.

صحيح أن على الأقليات إدراك أن الاستبداد لا يحمي سوى مصالحه، وأن أفضل طريقٍ لإزالة تخوفاتهم هو الانخراط الفعّال في مجرى التغيير والتأثير بنتائجه، لكن صحيح أيضاً أن على قوى الثورة في ظل تعقيدات الوضع الراهن المساهمة في تفكيك هذه التخوفات بتغليب الرؤية الوطنية والممارسات المنسجمة معها، والأهم في إنضاج بديل ديمقراطي لا يكتفي بالعنوان العريض بل يخوض في تفاصيل إزالة مخلفات المرحلة الدموية ومقومات بناء الدولة المدنية وطرق إدارتها، وفي الأسس الدستورية لضمان المساواة بين المواطنين وحرياتهم وحقوقهم غير المنقوصة.

رابعاً، المؤسف إذا كانٍ ميل الحراك الثوري نحو الإسلام السياسي بأنواعه يحرّض في أوساط المجتمع الأخرى ميلاً نحو الانسجام الفئوي المقابل، بدل أن يواجه بطرح يشدد على أفكارٍ المواطنة والديمقراطية، لكن المؤسف أكثر أن يدفع هذا الميل إلى أقصاه، وأن نسمع أفكاراً عن التقسيم ودعوات لإقامة كانتونات ودويلات إثنية أو طائفية لا تهدد فقط وحدة البلاد وإنما سلامة التحول الديمقراطي وإزالة الاستبداد، خاصة أن هذه الافكار بدأت وللأسف تحظى باهتمام كبير في ظل بيئة خصبة حاضنة، خلقتها حدة الصراع السياسي والأمني المتصاعد وأساليب العنف السلطوي المفرط وممارساته الاستفزازية، ومحاولاته تشويه وطنية الثورة وحصرها في البعد الطائفي، ما يدفع النسيج البشري المتعايش منذ مئات السنين نحو العداء والتفكك، ويعززٍ عودة كل مكون اجتماعي إلى أصوله القومية أو الدينية أو الطائفية كي يضمن بعضاً من الحماية والوجود الآمن، فكيف الحال إذا كان تطور المعارك والتخندقات يدل على أن التقسيم جارٍ فعلاً على الأرض من خلال المناطق التي تخرج عن السيطرة وتدار من قبل قوى المعارضةً، أو من خلال المناطق الموالية التي تحظى بتمايز واهتمام سلطوي خاص.

ما لا يدرك كله لا يترك بعضه، فإذا تعذرت إعادة السيطرة على كامل البلاد يمكن الاكتفاء بشريط ساحلي منسجم اجتماعياً وطائفياً، هي فكرة يروجها بعض أنصار النظام، ربما لتخفيف قلقهم من هزيمة شاملة، أو لأنها الفرصة الوحيدة للسلطة في الحفاظ على استمرارها ولو على جزء من البلاد تستطيع الدفاع عنه، إن فشلت في إعادة إنتاجٍ سيطرتها على المجتمع ككل، وربما لأنه الخيار الأخير أمام المرتكبين، ما دام يوفر لهم مكاناً مناسباً يمكن الاحتماء به والهرب من المتابعة والمحاسبة والعقاب. وهنا يمكن أن نضيف حضور مصالح خارجية تشجع اللجوء لتقسيم سوريا كخيار أخير، أهمها المصالح الروسية والإيرانية، ولكل منهما حيثياتها، فقادة إيران لا يريدون التفريط، وأياً تكن النتائج والآثار، بالحلقة السورية من سلسلة محور نفوذهم المشرقي، ولو تقلصت إلى شريط ساحلي مع ما يتطلبه ذلك من توظيف جهود وإمكانات لمدها بأسباب الحياة، وروسيا ربما لا يهمها حصول تغيير في خرائط المنطقة بقدر ما يهمها الاحتفاظ بالورقة السورية وبالقاعدة العسكرية المتقدمة في مدينة طرطوس لتعزيز موقعها التفاوضي مع الغرب.

أخيراً، يخطئ من يعتقد أن التحول نحو الديمقراطية هو مجرد مشروع سهل التنفيذ، ويخطئ من يظن أن هذه الطريق لن تكتنفها صعوبات ومشكلات عديدة، أولها ضرورة وقف العنف ونقل الصراع إلى مستواه السياسي بعد عامين ونصف العام تقريباً من اندلاع الثورة، ومن هذا الحجم الكبير من الضحايا والدمار والمشردين؛ وثانيها إفشال مساعي بقايا النظام القديم، وأيضاً ما يعرف بقوى الثورة المضادة لاستغلال وتفعيل التوترات المستندة إلى محمولات متخلفة، إثنية ودينية، لتقويض هدف التغير الديمقراطي وإفراغه من محتواه، وما يزيد الطين بلة حضور قوى متنوعة من الإسلام السياسي لا يهم بعضها شعارات الحرية والمواطنة بقدر ما يهمها طبع الثورة بطابعها، وجعل هوية الدولة ببعد واحد ينسجم مع ما تمليه أجندتها الأيديولوجية، وكل ما سبق يدل على صعوبة المرحلة الانتقالية.

يقصد بالمرحلة الانتقالية تلك الفترة التي تمتد بين إسقاط الاستبداد والتأسيس للدولة الديمقراطية، تعترضها بداية تحديات، تتمثل بالتنازع على مصير النظام المندثر، وكيفية محاسبة رجالاته، وعلى الحلول المباشرة الواجبة لتأمين حاجات المجتمع وأمنه، وتكتنفها مهمات متنوعة؛ كصياغة دستور جديد وتشريعات تضمن حقوق الإنسان والمواطنة وقضاء مستقل وإعلام حر واقتصاد قوي ومؤسسات نزيهة لضمان الأمن، وأكثر ما يهددها هو العمى الأيديولوجي والعقائدي الذي ينذر بنشوء بؤر متفجرة للمنازعات، الطائفية أو المذهبية، ما يفسح في المجال أمام تصاعد العنف وإسقاط المشروع الديمقراطي في أتون الفوضى والصراع الأهلي.

هي مرحلة عسيرة تعترض الثورة السورية، ربطاً بحجم المشكلات والصعوبات وبنوعية المعوقات السياسية المتأثرة اليوم بطابع السلطة القائمة، وما خلفه العنف المفرط من مآسٍ ودمار وشروخ، وأيضاً بخصوصية المجتمع وتنوع مكوناته ودرجة تطوره الاقتصادي والثقّافي، والأهم بمدى تبلور البديل السياسي ونضجه، والحال، كلما كانت هذه المشكلات واضحة وتمت معرفة أسبابها وأشكال تمظهرها وملابساتها، كانت القدرة على تجاوزها أسهل، وأيضاً كلما نجحت قوى التغيير في خلق تفاهم وطني عريض، وإحباط الألغام الأيديولوجية التي خلفها تباين الخيارات الفلسفية والاجتهادات الدينية والحزازات القديمة، وتجاوز سوء الفهم والتنافس المرضي فيما بينها كانت التكلفة أقل.

صحيح أن بعضٍ فعاليات الثورة السورية بادرت وطرحت خطة طريق للمرحلة الانتقالية، ربطاً بمشاريع عن دستور جديد وعن محطات ومقترحات سياسية لليوم التالي بعد الانتهاء من نظام الاستبداد والإقلاع بالتحول الديمقراطي، وصحيح أن ثمة دعوات متنوعة للمعارضة السورية، مرة لتشكيل حكومة موقتة، ومرة لانتخاب هيئة تنفيذية، لترشيد إدارة الثورة لأحوالها ولمجتمعها، مع وجود مناطق واسعة، خرجت عن سيطرة السلطة تحتاج إلى ذلك، وخاصة إلى الأمن وإلى مجالس محلية وإلى تأمين حاجاتها ومعالجة مشكلاتها، لكن الصحيح أيضاً أن ثمة تقصيرا لا يزال قائماً في تقديم إجابات شافية عن أسئلة ملحة تشغل بال الكثيرين حول سياق عملية التغيير وشروطها وما

يكتنفها من منزلقات ضمن خصوصية المجتمع السوري بتعدديته وحساسية ارتباطاته الإقليمية والعالمية، بما في ذلك إدراك حدود الجمع بين التدخل الأممي الناجع لوقف العنف، وبين أشكال تمكين الحراك الثوري وتعزيز خياره، كأنه قد يواجه مصيره وحيداً، وكأن قدره أن يصنع مستقبله بسواعد أبنائه.

هو أمر بديهي أن يتمنى كل عاقل مساراً سلساً وآمناً لثورة تقوم من أجل التغيير الديمقراطي، أو أن يخشى خطف شعاراتها عن الحرية والكرامة، وحلول استبداد محل آخر أشد قسوة وأضيق خناقاً، أو يتحسب مما قد يرافق هذا المرحلة الاستثنائية من فتك وتنكيل وانفلات قوى المجتمع من عقالها على غير هدى. لكنه لن يكون عاقلاً إن اندفع نحو تسطيح الأمر، معتقداً أن الثورة هي مخطط مرسوم مسبقاً في الأذهان، يفترض أن يتحقق دون عوائق أو خسائر أو آلام، أو ينجرف بحجة ما قد يرافق مسار التغيير من فظائع وأهوال نحو الدفاع الأعمى عن الركود والاستنقاع القائم على القهر والفساد والمهانة.

وعليه، فما تعانيه الثورة السورية اليوم من نزاعات واضطرابات جراء انكشاف أحشائها ليس إلا نتيجة لما راكمته سنوات طويلة من القهر والقمع، ولنجاح الاستبداد في تدمير المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وقتل روح السلام والتآخي والمبادرة لدى الناس، والأوضح سعيه المستمر لتلغيم وحدة المجتمع بإحياء شبكات من المصالح والارتباطات العشائرية والقبلية أو الدينية، يستولد منها القوى والصراعات المتخلفة كي يضع الجميع أمام اختيار خطير: إما الانصياع للاستبداد كضامن للأمن والاستقرار، وإما الفوضى والحرب الأهلية.

الديمقراطية ليست مسحة سحرية وراية وشعارات خلابة، بل هي طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع يتضمن قيماً وآليات ومؤسسات، وتالياً لا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية دون تعميق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في احترام التنوع والاختلاف وأساليب التوافق وإدارة الصراعات السلمية ودون توافر الآليات المساعدة على نشر هذه القيم والمؤسسات التي عبرها ومن خلالها تمارس هذه الطريقة في الحياة. ما يعني أن الانتقال إلى الديمقراطية في مجتمعاتنا لا يتحقق فور توفير بعض الحريات والقيام بانتخابات برلمانية، بل هو عملية تاريخية قد تستغرق فترة زمنية غير قصيرة، وغالباً ما تشهد في بعض مراحلها إرباكات وصراعات حول السلطة، وإصرار قوى معينة على تخريبها وإيقافها والارتداد عنها.

يقول الشباب السوري الثائر إن زمن الوصاية قد انتهى، وموسم الأيديولوجيات القومية أو الشيوعية أو الدينية قد انقضى، وأن دولة المواطنة والديمقراطية هي مستقبلنا، ويقول أيضاً إن الدرس الأعمق الذي لن ينساه السوريون أبداً بعد خروجهم من محنتهم وانتصار ثورتهم، هو حجم مسئوليتهم في قيام الاستبداد ودوام استمراره، وأن ما من جهد يجب أن يوفر أو يؤجل بعد اليوم لمنع إنتاج ظواهر الاستبداد والتمييز في الدولة والمجتمع مستقبلاً، جهد يمتد في مختلف حقول الحياة، في السياسية والدين، وأيضاً في الثقافة والتربية والتعليم والمجتمع المدني.

دمشق ٢١ / ٨ / ٢٠١٢

فى مسارات الثورة السورية ومصائرها
على أعتاب عامين ونصف العام من انطلاقها

ياسين الحاج صالح

"كيف يمكن للثورة السورية تجنّب الوقوع في براثن نظام قمعي شمولي جديد"؟

لا يبدو السؤال بهذه الصيغة المطروحة على المشاركين في الكتاب محدِّدا لأكبر المخاطر التي تتهدد سوريا والثورة السورية. سوريا مهددة، بالأحرى، بالتفكك ككيان، والانهيار كدولة، والانحلال كمجتمع إلى أمد يطول. ستتقصى هذه المقالة الأصول الأقرب لهذا الوضع. لكن الظاهر منذ الآن أن سوريا التي يرتكز عليها نظام بشار الأسد، «سوريا الأسد»، ليست إلا واحدة من ٤ أو ٥ سوريات، تتجه نحو التباعد والصراع، أو نحو تعايش عدائي.

هناك سوريات أخرى تنازع المملكة الأسدية تمثيل سوريا العامة. أولاها سوريا الثائرة التي تبدو اليوم مشتتة الذهن والإرادة، إن في تعبيراتها السياسية أو أذرعها العسكرية أو وعيها الذاتي؛ وثانيتها سوريا السلفية التي تبدو منذ عام وأكثر متسعة المراتب على نحو مستغرب؛ ومن هذه الأخيرة سوريا القاعدة التي لها جناحان هنا، «جبهة النصرة لأهل الشام»، و«الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)؛ ثم سوريا الكردية أو «كردستان الغربية»، على ما يسميها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي وقطاع متسع من الناشطين الكرد.

ثم إن كلا من هذه السوريات تبدو مقطعة الأوصال، يتحكم بها أمراء حرب أو سادة إقطاعيون مسلحون، ولم يستشر سكانها في أمر وقوعهم في مقاطعة هذا أو ذاك أو الطريقة التي يحكمهم بها هؤلاء الأمراء.

ولا تشكل «سوريا الأسد» اليوم غير المنبع الديناميكي للتفكك والخراب العام، أعني خراب فكرة سوريا العامة الواحدة، أشبه بإسرائيل إزاء فلسطين حتى اليوم، والمشرق

العربي، ومنه مصر، حتى أوقات متفاوتة امتدت بين سبعينيات القرن العشرين وأواخر القرن. احتكار التفوق الجوي والسلاح المتطور عموما إسرائيلي جدا، ومثله الاستئثار بأسلحة الدمار الشامل، ومثلهما تصوير النفس متراسا في وجه التطرف والإرهاب. وعلى نحو ما إن وجود إسرائيل المتفوقة والحصينة في العالم العربي، وكفالة أمريكا والغرب ألا يستطيع هزيمتها أو حتى تحقيق ضرب من التوازن معها، كان أحد منابع تمزق العالم العربي وتنازعه، فإن وجود النظام الأسدي المحصن روسيًا وإيرانيًا، الذي حالت القوى الدولية النافذة دون أن يستطيع الثائرون تهديده جديا، له المفعول ذاته: تفرق عالم الثورة الاجتماعي والسياسي والعسكري.

الثالوث السوري:

تنفرد سوريا عن دول عربية متوسطة الدخل تشبهها من نواح أخرى بثلاثة أشياء.

أولها نجاح النكوص نحو حكم سلالي في الأسرة الأسدية، وتحول التوريث ضمن هذه الأسرة إلى القانون الباطن للنظام أو دستوره الحقيقي، غير المصرح به مع ذلك. ظل الاسم الرسمي لسوريا هو «الجمهورية العربية السورية»، ولم يُصرّح يوما من قبل أي مسئول في النظام بأن سوريا أضحت قاعدة لمملكة خاصة، المملكة الأسدية، ولم يتطور أيضا نسق من الأفكار «العقلانية» يسوِّغ هذا التحول السياسي الأكبر في تاريخ البلد منذ نشوئه، أو يضفي عليه الشرعية. ظل واقعا مكتوما، غير مضاء ولا يناقش. ولهذا السر المعلن امتثل عموم المثقفين السوريين رهبةً، وتواطأ معه بعضهم مصلحةً.

الشيء الثاني هو وزن الطائفية كأداة أساسية في الحكم منذ وقت مبكر من حكم حافظ الأسد، وقبله بطريقة مختلفة. أعني هنا استناد النظام إلى علاقات القربى لضمان دوامه وإعادة إنتاجه، وتوافق مصلحته في الدوام مع إعادة إنتاج موسعة للانقسامات الأهلية الموروثة. يثير هذا الشرط تفاعلات طائفية في المجتمع ككل، وشكل بمحصلة أكثر من أربعة عقود حائلا فعالا دون تقارب السوريين أو الاقتراب من تشكل وطنية سوريا دامجة، فضلا عن كونه منبعا انفعاليا فياضا للعنف الفاشي[1].

لكنه أكثر من أي شيء آخر أفسد السياسة و«العقل» بأن جعل النقاش في الشئون العامة مستحيلا أو يكاد، ليس لخطورة الأمر «أمنيا» على من قد يطرحونه ويفكرون فيه (وقد كان خطرا بالفعل)، ولكن لأن قطاعات من وكلاء العقل المفترضين، المثقفين والناشطين السياسيين، جعلوا من كبت النقاش في هذا الشأن المتنفس الوحيد لنشاطهم العام وعواطفهم الوطنية. للأمر جذور في تكوين سوريا البعثية ونخبها السياسية والثقافية، مما لن نتطرق إليه هنا. لكن هذا حرم سوريا من المفعول التطهيري والمعقلن للتفكير العلني في المشكلات العامة، وأسهم في تحويل الطائفية إلى شبح

لا شكل له ولا ملامح محددة، يقض مضاجع المجتمع والسياسة والثقافة. كان من شأن نقاش علني في الأمر أن يضبط المشكلة ويُموضِعها ويحددها، فيسهل سيطرة المجتمع عليها وتحرره منها.

في المقام الثالث عرفت سوريا ضربا من التحرير الاقتصادي في سنوات حكم بشار، يوافق ما يسمى عادة رأسمالية الحبايب أو أيضا رأسمالية المحاسيب. لا شيء خاصا جدا في هذا التحول، لكن تعرض التحولات الاقتصادية في بلدنا سمة سوريا مميزة جدا: حيث يجري الكلام عنها فإنه يسدل ستارًا مطبقًا من الصمت على جذورها السياسية، كأنها تجري في فراغ سياسي، أو كأن السياسة شيء ثانوي لا تأثير له عليها. في المقابل، تسجل المعارضة التقليدية في سوريا انشغالا ثابتا بالنظام السياسي، وانشغالا ضعيفا بالتحولات الاقتصادية، فتحرم نفسها من فهم تشكل مركز الثقل الجديد للنظام، الثروة والامتيازات الضخمة، إلى جانب المركز السياسي الأمني العريق. النظام اليوم هو المركب السياسي الأمني المالي.

كان التحول الليبرالي تشريعا لتحول جرى واقعيا، شغل بموجبه «الجيل البعثي الثالث» أو «أبناء المسئولين»[٢] ومحاسيبهم موقع الصدارة في البرجوازية الجديدة التي شغل منحدرون من البرجوازية السورية القديمة مواقع تابعة فيها. محصلة نحو نصف قرن من الحكم البعثي، «الاشتراكي»، هي تشكل هذه الطبقة الجديدة التي لا تستطيع الاستقلال عن الدولة بحكم شروط تكونها ومنشأ ثرواتها، ولا تحمل تاليا أي كمون تحرري أو ديمقراطي. وما يميز سوريا من طغيان فاشي، رأينا تجليه أثناء الثورة، ولا يضاهيه بدرجة ما غير طغيان الأسرة القذافية في ليبيا، هو النهج السياسي للدفاع عن الامتيازات الخارقة وغير العقلانية التي نشأت وتصلبت في العقدين الأخيرين من حكم حافظ الأسد.

الثلاثية سالفة الذكر تكفي للقول إننا بعيدون عن عالم الدولة الوطنية التي قد تتوسع في وسائل الإكراه في مجتمع متأخر، وهي تحاول توحيده ومجانسته من جهة، وتطويره تعليميا واقتصاديا واجتماعيا من جهة ثانية.

بمجرد الكلام على حكم سلالي نكون حيال نكوص إلى ما قبل وما دون الدولة الوطنية، وبعيدا عن الشعب والمواطنين، بعيدا أيضا عن عالم الحداثة السياسية الذي تشكل الدولة والحزب السياسي والمثقف والمواطن فاعليه العامين. لا يزال لدينا دولة وأحزاب ومثقفون وبقايا أيديولوجيات عمل حديثة، و«مواطنون»، لكن يتحرك الجميع في عالم من الطغيان والروابط العمودية، يلغي فاعليتهم التحررية المفترضة أو يقلبها على نفسها.

محصلة الفعل المتعاضد للثلاثية، الحكم السلالي الوراثي والطائفية ورأسمالية المحاسيب، هو بكل بساطة تداعي الدولة الوطنية، كإطار اجتماعي وسياسي للحياة والتفكير، وك«وعي مطابق» لها في بنيته الأساسية. ما حصلنا عليه هو وضع مختلط

ومشوش، لا يتاح لعامة الناس المهمشين والمضطهدين ما يساعدهم على ضبطه أو التأثير عليه، فيما يفضل «الخاصة» الاستفادة منه على الاعتراض المكلف عليه.

الكيان ينهار، النظام يستمر، الثورة تتعثر:

ما الذي جرى في الثورة؟ كيف اكتمل انهيار الإطار الوطني وآلت سوريا إلى بلد منقسم، لا شكل له ولا قوام، ولا يكاد سكانه بالذات يحيطون بشيء من وضعه أو يتحكمون به؟

هناك أربعة تحولات مهمة عرضت في نقطة ما قريبة من منتصف الخط الزمني للثورة السورية، ويحوز اتساع مساحة تلاقيها قيمة تفسيرية خاصة.

أولها المفعول التراكمي للعنف المهول، حربا وتعذيبا وحصارا، المقترن دوما بكراهية وتحقير خارقين. ملايين السوريين أصابهم هذا العنف مباشرة، وأصاب الجميع بصورة غير مباشرة، وسمم النفوس كلها. يكفي ذكر القصف بالطيران لمناطق مأهولة، ومنه سلسلة هجمات بالطيران على طوابير الخبز في آب من عام ٢٠١٢[٣]، والقصف بصواريخ سكود البعيدة المدى لمناطق مأهولة، واستخدام الغازات السامة، وقد أوقعت في ٢١ آب/أغسطس فوق ١٤٠٠ ضحية في غوطة دمشق الشرقية، ونحو ١٠ آلاف من المصابين[٤]، ومعايشة عدد كبير جدا من الناس للدم والأشلاء والقتلى، حتى لم يعد يشارك في الجنائز غير عدد قليل من أخصاء الشهيد (على ما عاينت بنفسي في غوطة دمشق في ربيع ٢٠١٣)، يكفي ذلك حتى نتبين ملامح من الجحيم الذي يعيش فيه ملايين السوريين منذ ٣٠ شهرا.

ومعلوم أن ما يداني ثلث السوريين، ٧ ملايين نسمة تقريبا، هُجِّروا من منازلهم، إن داخل البلد (٥ ملايين) أو خارجه (فوق مليونين)، فيما هي أكبر موجة من التحركات البشرية في تاريخ البلد والعالم العربي، لا تقارن بها نكبة اللاجئين الفلسطينيين في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولا اللجوء العراقي في السنوات التالية للاحتلال الأمريكي.

ومن المحتمل أن هناك ٢٠٠ ألف في مراكز اعتقال كثيرة، منها مثلا مطار المزة الذي لم يسبق أن استخدم كمركز اعتقال[٥]، ومنها مركز اعتقال يجري فيه تعذيب يومي وحشي عند الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد شقيق بشار[٦]، ومنها إعادة استخدام سجن تدمر الإرهابي[٧]، وتعميم نظامه الوحشي على المقرات الأمنية وسجون أخرى. يتعرض السجناء في المقرات الأمنية لأشكال متطرفة من التعذيب، تتوفر عنها روايات مريعة[٨]. وقد سقط منهم شهداء ٢٨٢٦ حتى يوم ٢٠١٣/٨/٢٩، حسب «مركز توثيق الانتهاكات» السوري، الجهة الأكثر موثوقية في شأن المعلومات عن ضحايا الثورة[٩]. والأرجح أن لهذه الوحشية ضلعًا في اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وتفضيل عدد كبير من الناس الموت على أن يعتقلوا.

وتعرض ما لا يمكن إحصاؤه من النساء للاغتصاب في السجون أو في البيوت من قبل قوات النظام والشبيحة[١٠].

وقد يكون عدد المصابين والمعاقين في مرتبة نصف مليون أو أكثر[١١].

يولد العنف انفعالات يمتنع التحكم بها، غضبًا مستعرًا ونوازع انتقام وتعطشًا للثأر وعمى للبصيرة وكراهية وتصلبا للنفس. ومعلوم أن الأمر وصل في حالة واحدة معروفة إلى محاولة أكل أحشاء أحد قتلة النظام المقتولين، وجعلت صاحبها، أبو صقار، علما على الثورة ككل، يذكره على المنابر الدولية زعماء رقيقو المشاعر من شاكلة فلاديمير بوتين.

كان العرب القدماء يقولون إنه يخرج من جسد القتيل طائر اسمه الصدى يصرخ طلبا للثأر. لا شك أن عشرات ألوف طيور الصدى تستصرخ الثأر اليوم في الأجواء السورية اليوم. وإذا كان الجن والعفاريت والأشباح إسقاطات خارجية للانفعالات البشرية، فإن العنف المجنون الذي عرفه البلد قد أطلق جيوشا من الجن والأشباح والغيلان من الجسد السوري الممزق.

أي عقل بارد، وأي تفكير واضح، في عالم الصدى والجن والأشباح؟

لقد حطم العنف المهول الرابطة الوطنية أيضا، ورفع مستوى العداوة بين السوريين إلى مستوى تحوز فيه أية عداوات وخصومات أخرى قيمة نسبية بالكاد، وبات التخلص من العنيف العام، أيا تكن الوسيلة وعلى يد أي كان، تطلعا مشروعا. ليس هناك وجه عادل للوم المعنّفين المنكشفين المهانين عليه.

وتدريجيا، مع تقدم الصراع، سجلت قوى محسوبة على الثورة تجاوزات متكاثرة وخطيرة، غير عادلة وغير إنسانية، وأخذ الأمر يتفلت من قدرة أي كان على الضبط. قد يمكن تفهم دوافع هذه التصرفات أو بعضها، لكن حين نصل إلى هنا، نخرج من عالم القيم، ويضعف التماهي بالثورة، وتتسع مراتب الاغتراب عنها، وندخل عالم الثأر والانتقام، الذي يؤول في النهاية إلى أن يقتل الجميع إن استطاعوا، ويمسي الجميع مثل الجميع. هناك اليوم سجون كثيرة عند مجموعات كثيرة مناهضة للنظام أو مستفيدة من انكفائه عن بعض المناطق، ولا يبدو أن معاملة السجناء، وليسوا كلهم من أسرى النظام، كريمة أو قريبة من الكرامة. ومنذ الآن هناك سمعة مقلقة لبعضها، مثل «سجن التوبة» التابع للواء الإسلام في دوما، ومخيفة لبعض آخر مثل جميع السجون السبعة التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام («داعش») في محافظة الرقة. هذا فضلا عن نظام عقوبات إسلامي، مورس في بعض المناطق على نحو استعراضي، وبغرض إظهار من يكون صاحب السلطة والكلمة العليا، وليس من باب العدالة وإحقاق الحق. في سجن التوبة

الدوماني يفرض على السجناء أن يحفظوا أجزاء من القرآن، والصلاة طبعا. ومثل ذلك في سجون «داعش». ولا يبدو أن مصممي هذا النظام العقابي المقيت يتبينون أنهم يقيمون ارتباطا شرطيا بين العقاب والقرآن، فيجعلون حضور الله في حياة المسلمين أداة إكراه وقهر.

لدينا هنا حلقة مفرغة: عنف النظام المديد يثير انفعالات حادة عند المعنّفين، يتصرف هؤلاء بطريقة عنيفة وغير عادلة حيث أتيحت لهم الفرصة، أما المجتمع ككل فيبدو مأخوذا على حين غرة، ولا يستطيع تنظيم نفسه ضد تجاوزات المعتدين الجدد، أو التأثير على سلوكهم. يتسع نطاق الاغتراب السياسي الذي قامت الثورة أصلا ضده، ومن يتيسر له من مغتربي الثورة يشق دربه إلى مغترب ما، في الغرب أو غيره، ومن لا يستطع يغترب في داره، مستبطنا أوامر ونواهي السادة الجدد، أو منتهكا إياها في السر.

والمشكلة أنه ما دام العنف الأسدي مستمرا، فالفرصة محدودة جدا لاعتراض عام منظم على عنف وتعسف أي مناهضين له. وليس غير اعتراض منظم وعام هو ما يمكن أن يثمر.

في المقام الثاني دخلت مجموعات جهادية وجهاديون من أصول متنوعة دون إطار جامع لهم أو مرجعيات شرعية معترف بها أو عنوان معلوم يمكن الأخذ والعطاء معه. أغلب هؤلاء أجانب، قادمون من بلدان عربية وإسلامية وغربية، لكن «الأجنبية» صفة جوهرية للجهاديين حتى حين يكونوا سوريين. نعني أجنبية فكرية وقيمية وسياسية عن الدولة الوطنية الحديثة بحكم المثال الاجتماعي والسياسي الذي يتطلعون إليه، ولا يتحملون بفعل التزامهم الحصري به غير مستوى متدنٍ من المسئولية حيال هذا المجتمع الغريب، السوري، وحيال حساسياته وذاكرته وتكوينه البشري وتاريخه الحديث.

يسجل دخول الجهاديين الأجانب عنصرا في اتساع نطاق ممارسة يمكن تسميتها سياسة الأعماق أو سياسة اللاشعور، التي يتمازج الدين والسياسة فيها ليكون الدين سياسة مباشرة والسياسة دينا، ولتعتبر طبقات التفكير والمفاهيم والرموز التي تكونت فوق العمق الديني، ما سنسميه «العقل»، غبارا يتعين نفضه وبدَعا يتوجب قمعها. ومن هذه المفاهيم والرموز الدولة الوطنية ومبدأ المواطنة وتمايز الأمة السياسية عن الأمة الدينية وتمايز القانون عن «الشريعة»، وأولوية الذاكرة الوطنية على التاريخ ما قبل الوطني القديم.

انخفضت قيمة هذه السياسة القديمة، سياسة الأعماق، بفعل تشكل الدولة الوطنية الحديثة القائمة مبدئيا على المواطنة، وصارت توصف الممارسات التي تربط السياسة بالدين، بحق، بأنها طائفية. تداعي الدولة الوطنية وتنظيماتها، وتهافت سياسة نخبها القائدة (تمارس الطائفية من وراء قناع الوطنية)، تسببا في تقويض الدولة الوطنية والهوية الوطنية، وتعميم الطائفية في المجتمع. الجهاديون، وطائفيتهم مبدئية ومحاربة،

هم بمثابة انبعاث حديث لمبدأ سياسي قديم، ظل معاصرا لنا بفعل تهافت الدولة الوطنية وانحطاط نخبها القائدة.

سهل من دخول الجهاديين خروج معابر حدودية من سيطرة النظام في صيف ٢٠١٢، ثم خروج مناطق متسعة من سيطرته في صيف وخريف العام الماضي. لكن كان النظام ذاته قد أفرج عن مئات من الإسلاميين والسلفيين الجهاديين المحبوسين لديه في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١ وحزيران/يونيو، وقبيل الثورة أيضا، وذلك في خطوة ماكرة يحتمل أنه كان يُعوِّل عليها في تحول مواجهته إلى «جهاد»، بما يمكنه من بيع مكافحة الإرهاب في السوق السياسية العالمية. ويقول «مجاهد» من «جبهة النصرة»، أبو عبدالله الأنصاري (٢٨ عاما، كان ملازما أول انشق في خريف ٢٠١١ عن جيش النظام)، تسنّت لنا رفقة سفر شاقة طوال ٨ أيام في شهر تموز من هذا العام إن النظام مكر، لكن الله مكر به، وهو خير الماكرين، وإن مكر الله يتجلى في اعتقاده في صعود الجهاديين وصعود قضيتهم.

«جبهة النصرة» هي التشكيل الجهادي الذي أعلن عن نفسه في مطلع ٢٠١٢، وهو مرتبط بتنظيم القاعدة، وقد «بايع» زعيم التنظيم أيمن الظواهري في نيسان ٢٠١٣. لكن ظهر في الأشهر الأخيرة تشكيل جهادي آخر، مرتبط بالقاعدة بدوره، هو «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، منازع على الشرعية القاعدية ل«جبهة النصرة». ويبدو أن أيمن الظواهري، زعيم القاعدة، أقر الجماعتين معا، على أن تبقى «الجبهة» في سوريا، و«الدولة» في العراق. وهو ما لم تمتثل له الأخيرة، «داعش»، وتوسعت على حساب الجبهة في مناطق من الشمال السوري، الرقة وتل أبيض ومنبج وجرابلس...، وبعض مناطق إدلب. ويبدو أن بعض التوتر بين التنظيمين يحيل إلى اعتبارات «وطنية»، فالنصرة مكونة من «مجاهدين» سوريين أساسا، وهي إن كانت تقبل مجاهدين عربا ومسلمين، يسمون «المهاجرين»، على ما شرح لي أبو عبدالله الأنصاري المشار إليه للتو، فلأنهم يتمتعون بكفاءات خاصة، ولا تضعهم الجبهة في مواقع قيادية فيها.

لكن يبدو لي أن الأمر لا يتعلق بتوجه وطني سوري متسق، بل بضرب من مراعاة أكبر للبيئة السورية قياسا إلى «داعش»، مراعاة لا يكف عن مناقضتها المثال الفكري والسياسي الأممي للجهاديين. وليس واضحا كيف سيحل هذا التناقض: لمصلحة المثال الأممي، الذي يؤسس لسطة مطلقة وأكثر «أجنبية»، وتاليا الاقتراب من «داعش»، وربما الانحلال فيها، أو لمصلحة الإطار السوري و«الأنصار» (أي «المجاهدين» السوريين)، وما يوجبه ذلك من مراجعة المثال الجهادي الأممي.

«الدولة»، بالمقابل، مكونة من «مهاجرين» وافدين، ومن «أنصار» سوريين. ومن السوريين تجتذب «داعش» على نحو لافت أناسا كانوا في أسفل السلم الاجتماعي (مهربين، أصحاب سوابق، بائعي سكائر...)، فتمنحهم سلطة واعتبارا وهيبة، وربما يتمسكون هم بها لأنهم يدينون لها بكل شيء.

وهناك في الجو العام ما يبدو مناسبا للجهادية، ليس الكثير من العنف والغضب المستعر طوال عامين فقط، بل واستهدافا تمييزيا للبيئات السنية. الجهاديون نتاج التقاء موجة أسلمة، تتلون في سوريا حتما بسردية مظلومية سنية معادية لغير السنيين (للعلويين بخاصة)، مع رد عنيف على شرط المجتمع المعنّف. وفرت شروط الثورة مع الزمن مساحات أكبر لتلاقي وامتزج هذين العنصرين: سنية سياسية واعية بذاتها ومقاومة مسلحة. ما المحصلة؟ ماذا ينتج عن تلاقي الهوية الدينية المسيّسة والمقاومة المسلحة؟ الدين والعنف؟ بالضبط «الجهاد».

الجهاديون جهاد مشخص يمشي على قدمين، أو بالأحرى على أقدام كثيرة. مساحات اللقاء المتسعة بين الدين والعنف تفسر الانزياح التدريجي لمقاومة النظام باتجاه إسلامي، وسلفي أكثر منه إخوانيا، وسلفي جهادي بخاصة، وارتفاع راية الجهاد السوداء على حساب علم الثورة الملون[١٢].

هناك أيضا التعطش لممارسة السلطة، والسلطة المطلقة، مما توفر المجموعات الدينية المتطرفة أساساً له وتسويغا مقدساً. التعطش للسلطة يبدو شائعاً بصورة لافتة بين السوريين، بقدر ما هو غير مدروس أبداً. نخمن أن للأمر صلة بتفكك الأطر التكافلية التقليدية، وشيوع نمط الفرد المنفلت بلا ضوابط من أي نوع، وشيوع نموذج الأنا المطلق في سوريا(١٣).

في المقام الثالث، هناك تنام محسوس، وإن لم يكن ظاهرا للدور الخفي وغير المرئي في الصراع السوري، أعني الأجهزة السرية لأطراف متنوعة. هذا عنصر مهم دوما في السياسة الدولية، لكن تأثيره يتنامى، وقد يصبح أساسيا في أطوار تداعي سلطة الدولة والنظام العام، وتدهور سيطرتها على حدودها وتفاعلاتها مع العالم الخارجي. سوريا تعرض اليوم مثالا للدولة المثقّبة كجغرافيا، والمفككة ككيان، والمنكشفة كمجتمع، والبهيمية كنظام، مثال اللاوطن، ما يجعلها ميسرة لاختراقات من كل نوع.

لا نملك معلومات محددة في هذا الشأن، لكن لا يكاد يكون ثمة شك في تدخل كبير لأجهزة سرية كثيرة، إسرائيل وأمريكا، وإيران وحزب الله، وتركيا والسعوية وقطر وبريطانيا وفرنسا وغيرها، هذا من طبائع الأمور في ظروف كظروفنا. ولا ريب أنها، ومخابرات النظام الأسدي معها، تستتبع مجموعات سوريا متنوعة بطرق متنوعة أيضا.

وفي ظهور الجهاديين ذاته يلتقي العامل غير المرئي من حيث إن نشاطهم سري ومحجوب، ومن حيث ما يحيط ببعض المجموعات على الأقل من شبهات ارتباط ببعض الأجهزة السرية، أو من اختراقها من قبل بعض تلك الأجهزة. وقصة ميشال سماحة، الوزير اللبناني السابق، الموقوف في لبنان حاليا، الذي كان يفترض أن يشرف على تفجيرات في لبنان، يستهدف بعضها شخصيات مسيحية، وتلصق بظهر

جهاديين إسلاميين، مثال ناطق على دور الأجهزة السورية، وعلى جانب من صناعة الجهاد[١٤]. ويظهر هذا المثال أن دور المخابرات يتعدى العمليات القذرة إلى خلط الأوراق والتلاعب بالعقول والمواقف. هذا عنصر قد يكون الأهم في عمل المخابرات، ونرجح أنه يشكل جانبا كبيرا من عمل المخابرات السورية، وشريكاتها الإيرانية والروسية.

وفي الرقة يثار تساؤل بصدد عدم تعرض طيران النظام، المروحي والنفاث، لمقر «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وهو يشغل بناء معروفا، قصر المحافظة، المقر الرسمي الأعلى للسلطة محليا. هذا بينما تتعرض مواقع أخرى للقصف، ولا يكف عن السقوط ضحايا مدنيون. هل يمكن تجنب السؤال؟ وما يتضمنه من شبهة بارتباط من نوع ما، «موضوعي» على الأقل، بين النظام و«داعش»؟

بما هي أجنبية كلها، من زاوية نظر الوطنية السورية، فإن تلك الأجهزة، ومنها في ذلك دوما مخابرات النظام الأسدي، لا تختلف عن الجهاديين في تأثيرها المحطم للإطار الوطني.

العنصر الرابع مرتبط بالعناصر السابقة، ويتصل بالدور الكبير، الكبير جدا فعلا، للمال السياسي في التأثير على خيارات أعداد كبيرة من السوريين وتوجهاتهم السياسية والفكرية. في الغوطة الشرقية، في نيسان/أبريل الماضي سمعت قولا ينسب إلى هوشي منه: إذا أردت أن تقضي على ثورة، أغرقها بالمال! ويبدو أن هذا المال قام بدور مفسد هائل، وأتى، أو كاد، على روح المبادرة والتطوع والشجاعة التي ظهرت في عام الثورة الأول. وغير أن هذا المال مرتبط بأجندات جهات «داعمة» أجنبية، فإنه دخل ريعي مفسد لنظام القيم وللارتباط بين العمل والدخل، ومفسد للسياسة قبل كل شيء عبر شراء الولاءات والمواقف.

إذا صح مثلا أن مجموعة ملثمة تصور شريطا تعلن فيه عن نفسها باسم كتيبة كذا، وأنها قامت بعملية كذا كي تنال «دعما» ماليا من جهات راعية، ثم تصور شريطا آخر باسم آخر، وتنسب لنفسها إنجازات أخرى، مزورة غالبا، إذا صح ذلك فإن فيه دلالة كافية على الخراب الهائل الذي تسبب فيه المال السياسي. هذه رواية سمعتها من مقاتل من منطقة دير الزور، كان جنديا على جبهة الجولان، قبل أن ينشق ويشارك في مواجهة قوات النظام في الغوطة الشرقية. علما أنه على المستوى العسكري يشكل هذا المال قناة ربط بين مجموعات مسلحة في الداخل السورية ومجموعات ممولة في دول الخليج بخاصة، أكثرها سلفية التوجه ومتشددة دينيا، ولا يبعد أن يكون لبعضها على الأقل روابط بمخابرات بلدانها.

وإلى ذلك هناك مال الدول، الخليجية والغربية وإيران، الذي يبدو أنه أفسد سياسيين بقدر لا نعلمه، لكن نقدر أنه كبير. وكذلك مال مؤسسات داعمة غربية يبدو أنه أسهم بدوره في إفساد ناشطين سياسيين سوريين، خارج البلد وداخله. هناك اليوم دورات من

كل نوع تدرب في بيروت أو تركيا أو أوربا ما لا يحصى من «ناشطين» سوريين على ما يفترض أنها أنشطة مدنية أو «لتقييم الحاجات». وهي حين لا تثار بشأن أنشطتها أسئلة متشككة، فإنها تصنع عادات سيئة واعتمادا سلبيا من قبل الناشطين السوريين على «رضاعة» الدعم المالي السخي[١٥]. ويبدو أن هناك «ناشطين» يتعيشون من المشاركة في هذه الأنشطة، يميزهم عموما تواضع كفاءتهم، وضعف مشاركتهم الفعلية في الثورة.

والمفعول المشترك للمال في كل الحالات هو تحويل الولاءات، وتوجيه الموالين في اتجاهات متنافرة، لا تتوافق مع مصلحة الثورة والمصلحة الوطنية السورية.

تشترك هذه التحولات الأربعة، العنف المجنون الذي مورس طوال نحو ٩٠٠ يوم دونما توقف، الجهاديون وسياسة الأعماق، والقوى السرية أو غير المرئية، والمال السياسي، في تحطيم الإطار الوطني للحدث السوري، وتجعل الاكتفاء به على مستوى التفكير والتحليل قاصرا وغير منتج. لم يعد لسوريا داخل، وتاليا لم يعد يجدي الاقتصار على التحليل الداخلي. تحولنا بسرعة من بلد بداخل ضيق يكاد يكون سجنا إلى بلد منفلت بلا داخل.

وفي التحولات الأربعة المذكورة للنظام الأسدي سجل متفوق. فغير مشاركة مرجحة في صناعة الجهاد والجهاديين، لم يكف النظام عن خوض جهاده الخاص وسياسة أعماقه الخاصة، التي لا تنفصل السياسة فيها عن الرابطة العقدية. الطائفية، وهي ركن أساسي من أركان سياسة النظام، هي سياسة أعماق، ولطالما كانت قوة مقوضة لعقلانية السياسة ولصلاحية التفكير السياسي العقلاني.

ودور أجهزة النظام السرية في التضليل وصنع وقائع تنسب إلى غيره مرجح وكبير، والأرجح أننا لا نحيط إلا بجوانب محدودة منه. إذا أتيحت المعلومات كلها يوما فقد يتبدى لنا أننا نعيش في عالم مزوّر إلى حد بعيد، وأن أكثرنا حذرا تعرض إلى التضليل مرارا. ومعلوم أن أجهزة النظام السرية «أجنبية» كثيرا عن أي معنى حي للوطنية السورية، إن من حيث الوحشية والقسوة اللامتناهية في التعامل مع عموم السكان، أو من حيث الروابط مع أجهزة مشابهة (إيران، حزب الله، روسيا...)، أو من حيث الطائفية التي تعشش فيها أكثر من غيرها، فضلا عن التكتم التام على ميزانياتها وتمويلها المحتمل لأفراد وجماعات داخل البلد وخارجه.

ثم دور المال السياسي المفسد. شراء الولاء في الداخل أو في المحيط الإقليمي من الفنون التي مهر بها النظام كثيرا. قبل الجميع الأحزاب الداجنة في «الجبهة الوطنية التقدمية»، والكثير من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين. لا انفصال بين السلطة العمومية والأموال الخاصة هنا، ويمكن للمال في سوريا أن يفتح جميع الأبواب المغلقة في البلد، على نحو يستحيل ما يدانيه في أي بلد رأسمالي.

أما العنف الذي لا يعرف حدا فلا أحد يجاري حكم السلالة الأسدية فيه. كان هذه

رهانها الذي لم تحد عنه من أول يوم من الثورة. ولها الفضل الكبير في تكسير الرابطة الوطنية وإثارة نوازع الثأر، ونشر العنف في المجتمع السوري ككل، ودفع ما كان يمكن أن يكون نزاعا سياسيا داخليا إلى حرب محلية وإقليمية. وسبق أن قتلت عشرات الألوف من السوريين واعتقلت وعذبت عشرات الألوف في أزمة وطنية كبيرة في جيل سبق.

ثم مفعول الزمن. فقد تفاقم الانكشاف متعدد المستويات بفعل تطاول الأمد بالصراع السوري.

في قبضة "اللاعقل"...

بمحصلة فعل العوامل الأربعة، مضروبا بالزمن، يبدو اليوم كأن طبقة من حياة السوريين ووجودهم قد تحطمت، بكل مكوناتها الفكرية والسياسية والنفسية والأخلاقية، والمادية، وأن الطبقة الأعمق التي أخذوا يستقرون عليها هي طبقة أقدم، مكونة من عناصر أكثر أولية، دينية ومذهبية وإثنية وجهوية وقبلية، تولدت عن تفكك المُركَّب السوري الحديث، الدولة الوطنية. كانت تلك العناصر تشكل «الآخر»، «الأجنبي»، الذي كانت هذه الدولة تُعرِّف نفسها، وعيها وضميرها الوطنيين، بالتمايز عنه في أيام صعودها، هذا قبل أن تشرع بتقويض نفسها كدولة وطنية والانقلاب إلى حكم سلالي لا وطني أو قبل وطني، «أجنبي».

فإذا اصطلحنا بتسمية «العقل» على الطبقة الأحدث من المدركات التي تتكون لدينا بفعل العيش في أطر اجتماعية وسياسية وفكرية محددة في زمن محدد، المزامنة تاليا للمشكلات التي يطرحها علينا هذا العيش، فإنه حين تتحطم هذه الطبقة أو يتعطل اشتغالها لسبب ما، تظهر طبقات تحتها، أقدم وأقل ملاءمة لمقاربة المشكلات الراهنة، وأدنى «عقلانية». ويمكن لهذه الطبقات الأعمق والأقدم من المدركات أن تغدو موضع استثمار سياسي وفكري لقطاعات من المجتمع، أقل استفادة من الأطر الاجتماعية التي تنهار، ولا يوفر لها «العقل» القائم، المزور والملعوب به، أدوات لوعي نفسها أو لغة للتعبير عن مطالبها.

«العقل»، في الإطار السوري، تكونه مدركات من نوع الدولة ومؤسساتها والأمة والشعب والمواطن والطبقة والحزب السياسي والدستور والقوانين...، وقد انقلب في السنوات الأسدية، والبعثية، إلى مدونة عقابية للسوريين، تتيح اتهامهم وتخوينهم ومصادرة أصواتهم، ولا توفر لهم بالمقابل فرصا للاحتجاج والمطالبة الجماعية وتمثيل أنفسهم. مع تحطم أطر الحياة الوطنية في مسار الثورة، وقد كانت منخورة قبلها، فإن ما يتحطم معها هو «العقل» أيضا، وتفقد تلك المدركات نفعها في تنظيم وعينا بالواقع المتفجر ونقده.

لكن الإدراك الإنساني، مثل الطبيعة، يكره الفراغ، وهو لا يتحمل الحيرة والتشوش، وسيملأ نفسه بأقرب المتاح من المدركات، أقرب المتاح من اللاعقل. ليست المدركات والمفاهيم التي نستخدمها لإدراك الواقع «بنى فوقية» أو انعكاسات خفيفة لواقع تحتي ثقيل، إنها أدوات أساسية للتوجه في الواقع والتحكم به. حين تتعطل الأدوات الحديثة المزامنة، «العقل»، أو تستخدم لنزع قدرة عموم الناس على تعقل أوضاعهم، نستخدم أدوات غير مزامنة وأقل ملاءمة، اللاعقل.

ويأخذ اللاعقل شكلين محتملين: طبقات أقدم من المدركات، غير مزامنة للمشكلات الراهنة، أقرب إلى «اللاوعي السياسي» بمفهوم ريجيس دوبريه[١٦]، وهو قائم على الرابطة الدينية وتنويعاتها المؤسسة للاجتماعي، وموافق للتشكيلات الاجتماعية التي أشرنا إليها (الطائفة والعشيرة والإثنية والقبيلة...). وتقترن هذه الطبقات بالعنف بفعل الانهيارات الجيولوجية للعقل وأطره الاجتماعية، وعدم صلاحية مدركات الطبقة الجديدة لتنظيم الحياة المعاصرة. والشكل الثاني هو الإبداع، وما هو طليعي في التنظيم والتفكير، وما لم يتشكل في طبقة أو ما لا يزال سائلا. اليوم نعايش في سوريا طبقة من الوجود والثقافة أقدم، مزامنة لتشكيلات قديمة كالعشيرة والطائفة والنحِّلة والإثنية...، ولا نرى إلا القليل من الإبداعية والتفكير الجديد.

نعايش أيضا الاستثمار في اللاعقل، وبناء هياكل اجتماعية وسياسية موافقة له، وتحديدا الإقطاعيات العسكرية الدينية التي سنتكلم عنها لاحقا.

إقطاعيات عسكرية دينية...

نحن بعيدون هنا عن صورة بلد مهدد بالوقوع في براثن طغيان جديد. التهديد في سوريا اليوم وجودي أكثر، يطال كيان البلد ووحدته و«عقله»، أو وعيه الذاتي كدولة وطنية، وهو منذ الآن يطال أيضا قابليته للحكم، وقابليته للفهم، وقابليته للعيش أيضا. لدينا إمارة أسدية عدوانية تشغل حيال باقي سوريا (نصفها مساحة، وأقل من نصف سكانها) موقعا إسرائيليا. لدينا أيضا تجزؤ متعدد المستويات، لا يشكل التجزؤ الطائفي شكله الوحيد ولا الأبرز. شيء يشبه الإقطاع العسكري في مناطق متعددة في البلد، يهيمن فيها تشكيل عسكري، يستولي على مقرات عامة (مدارس، إدارات، مقرات أمنية وعسكرية، مقرات حزبية، مصارف...)، ويمارس ما يقارب سلطة مطلقة في منطقة نفوذه. ليس الأمر كذلك في كل مكان. لكن في كل مكان يحصل فيه ذلك، هناك تناسب بين تقدم التجزؤ الإقطاعي المستجد وبين تراجع الإقطاعيات الجديدة عن المشاركة في مواجهة الإقطاعية الأسدية. الأكثر تجنبا للصراع مع النظام، «الدول الإسلامية في العراق والشام»، هي الأكثر تجسيدا لهذا الضرب من إقطاعة عسكرية دينية تطلق على نفسها

اسم «دولة»، وتتصرف حيال الأوساط المحلية التي تسيطر فيها بنهج طغياني، لا تشغل طلبات السكان وتفضيلاتهم أدنى اعتبار فيه، ولا يكاد يحد منه حتى الآن غير وجود تشكيلات عسكرية أخرى يتواتر أن تدخل في صراع مفتوح معها (الرقة في الأسبوعين الأولين من شهر آب/أغسطس ضد «لواء أحفاد الرسول»، المرتبط بهيئة أركان «الجيش الحر»؛ وفي بلدة الدانا القريبة من الحدود التركية في محافظة إدلب في الأسبوع الأول من تموز، ضد «الجيش الحر» أيضا).

والواقع أن العدد الكبير من التشكيلات العسكرية التي نشأت أصلا في مواجهة النظام، ونالت دعما من أطراف خارجية متنوعة، دولتية ودون دولتية، واستولت على ممتلكات عامة، وأحيانا خاصة، يحمل في ذاته احتمالات التجزؤ المتقدم في غيبة ميل توحيدي معاكس. دور المعارضة السياسية كان أكثر من محدود في مجال التوحيد، كان سلبيا في الغالب بفعل رثاثة أدائها وتبعياتها الخارجية هي ذاتها.

الإسلامية السنية، في صيغ سلفية غالبا، وإخوانية بدرجة أقل، هي الأيديولوجية المشرعة لمجموعات مقاتلة متنوعة، لكنها مع ذلك لا توفر أساسا توحيديا حتى للبيئات السنية الخارجة عن سيطرة النظام، وهي من باب أولى أقل تأهيلا لتوفير أساس توحيدي للمجتمع السوري ككل.

ولقد تسنى لي ملاحظة بعض هذه البيئات عن كثب في مناطق من دمشق وحمص والرقة، وهي تبدو مقيمة في بؤس عميق، منعزلة عن الدولة إلا كقوة قاهرة خارجية، وعن العالم الواسع المتغير، وعن الثقافة، وتعيش حياة ريفية متدهورة، على هوامش الدولة والاقتصاد الوطنيين. ولعلها تركن بسهولة إلى تشكيلات إسلامية توفر لسكانها الأدنى دخلا وتعليما ضربا من وطن خيالي بديل، «الإسلام». الواقع أنه وطن يترك أكثرية السكان في هذه البيئات بالذات في العراء، ولا يوفر سكنا دافئا لغير حفنة من الوجهاء الجدد وتابعيهم. لم ألمس في أي مكان ابتهاجا خاصا بإشغال أصناف من الإسلاميين موقع الصدارة في مناطق خارج سلطة النظام، أو شعورا بوحدة الحال مع المسيطرين الجدد.

وغير المجموعات المقاتلة الإسلامية، لا تعرض تشكيلات «الجيش الحر»، وقد كانت متن المقاومة المسلحة منذ نشوئها، ما يكفي من تماسك ومناقبية للحد من انتشار المجموعات العسكرية الإسلامية، سواء منها المرتبطة بجهات خارجية متنوعة (الإخوان يحظون بدعم قطر، والسلفيون غير الجهاديين يحظون بدعم السعودية)، أو العدمية التي تربط بين «الخارج» السماوي و«الخارج» الاجتماعي، أعني توفر عمقا سماويا لأفراد من الأكثر انكشافا وهامشية وضياعا. الواقع أن قلة انضباط مجموعات «الجيش الحر»، وسوء سمعة بعضها، يوفر بيئة خصبة للمجموعات الإسلامية المتشددة التي لا تعتدي على أملاك خاصة، لكنها لا توفر أية أملاك عامة وتتعامل معها كغنائم مباحة. استولت «حركة أحرار الشام الإسلامية»، السلفية أيضا، على ما قد يعادل ١٠ مليارات ليرة سوريا

كانت مودعة في المصرف المركزي في الرقة بعد انتزاعها من سيطرة النظام في الأسبوع الأول من شهر آذار من هذا العام، وليس معلوما كيف جرى صرف المبلغ الهائل، والحركة لم تقدم أي كشف حساب بمصير هذا المال العام أمام أي كان.

وفي هذا ما يشير، وليس هناك ما يشير بعكسه حسب اطلاعي، إلى ضمور تام في البعد الأخلاقي والإنساني، والوطني، في سياسة وسلوك وتفكير المجموعات الإسلامية، وإلى انشغالها بمصالحها الخاصة، وبالتعطش إلى السلطة العامة.

ولدى هذه المجموعات مشروعها أو مشاريعها الخاصة، التي لا يكفل تقاربها الفكري تعاون قياداتها، والمتمحورة أولا وأساسا حول السلطة. ليس «الإسلام» الذي تستند إليه هذه التشكيلات الكثيرة المتشابهة غير ركيزة لسلطة مطلقة يُحرّم نقدها، وتضفي الشرعية على التفضيلات الذاتية لإسلاميين محدثين غالبا، تفضيلات محركها الجوهري هو المال والسلطة. وهي تستفيد بدهاء مبتذل، لكن فعال ومحروس بالقوة، من الصفة الإسلامية لإخفاء طابعها الجوهري كمشاريع سلطة مطلقة، ليس لها بعد تحرري من أي نوع. كل الثقافة هنا ترتد إلى نزعة الاكتفاء الإسلامي ونظرية المؤامرة. صورة العالم عند الإسلاميين على تنوعهم أشد قتامة وشرانية من صورته عند القوميين. إنه مكان شرير وفاسد وخطير وعدواني، وأمريكا ومعها إسرائيل، تحركان كل شيء من وراء الستار، وليست النظم العربية غير دمى وبيادق شطرنج بيدهما. سمعت هذا الكلام التبسيطي من مجاهدين إسلاميين، يفترضون أنه البداهة عينها، وهو ما يثير التساؤل عن وجود مشكلة كبيرة في تمثل قطاعات واسعة منا للعالم، أي أيضا في فرص التعليم والثقافة والإلمام بالعالم المعاصر.

وليس لدينا، بالتأكيد، ما نتعلمه من عالم شرير هذه صفاته، بل ليس هناك غير نصب الحواجز في وجهه، إن لم يكن مهاجمته و«فتحه». وبينما كانت التهمة المعيارية لمعارضي النظام الأسدي هي العمالة لأعداء غير متعينين، أمريكا وإسرائيل تفضيليا، فإنه عند التشكيلات السلفية الجهادية يبدو كل ناشط مستقل مشتبها بعمالته للناتو تحديدا، فيما يشكل توريدا لخبرة تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق.

وتشكل نزعة الاكتفاء الإسلامية ونظرية المؤامرة العالم الفكري للإسلاميين بدرجة تتناسب مع تشددهم. لا يعتبرون أن كل ما لديهم حق، بل إن كل ما هو حق لديهم. وهذا هو الباطل بعينه. وليس الأقل تشددا بينهم على مسافة تذكر من هذا العالم، كما لا تواتي الأنبه والأوسع اطلاعا بينهم الشجاعة لقول شيء صريح ضد هذا التكوين الهاذي الذي يحمي فقره الفكري والقيمي وغثاثته الخارقة بعقيدة مبتذلة عن شرّانية العالم.

ونميل إلى الاعتقاد بأن التدهور الثقافي غير المنقوص الذي تعاني منه بيئات كثيرة في سوريا من العوامل الكامنة وراء التجزؤ الاجتماعي من جهة، وصعود التشكيلات

الجهادية من جهة أخرى. خلال عقود، نحو أربعة حتى اليوم، افتقر المجتمع السوري إلى الوجهة التاريخية أو «المشروع» الذي يوحد التطلع إليه أنظار الناس وتوقعاتهم، وغرق في حاضر بائس مؤبد تهيمن عليه نخب منحطة. كان حافظ الأسد هو وجهة سوريا ومشروعها، ثم صار مشروعنا هو سلالته اليوم. وظاهر أنه ليس لهذا المشروع مضمون وطني أو إنساني عام.

«الإسلام» هو المشروع البديل عند قطاعات نشطة سياسيا من السنيين السوريين. يتعلق الأمر اليوم بإسلام أصولي، مفهوم فهما حرفيا، كسلسلة أوامر ونواهٍ، ك«شريعة»، ومنفصل أكثر من أي وقت مضى عن الثقافة كسيرورة تعلم واكتساب وابتكار. ويعيش حالة كفاف ثقافي محكم، وموسوس بالسلطة واشتهاء السطة وإرادة السلطة على الناس. إنه حافظ أسد آخر، غير مشخص[١٧].

في المجمل، يشكل ظهور إقطاعات عسكرية دينية نتاجا لتمزق البلد تحت وطأة العنف المهول الذي مورس بحق البيئات الثائرة، ولتعدد الجهات «الداعمة» للكفاح السوري، ولتدهور ثقافي وسياسي أقدم، ولتجزؤ محلي أقدم بدوره. كانت تغطيه المركزية الفوقية للنظام البعثي والأسدي، وأخيرا نشأ الإقطاع الجديد عن مطامح سلطوية غير مكبوحة من قبل أشخاص ومجموعات تربوا في ظل النظام الأسدي، وترعرعت مطامعهم بفضل حيازة السلاح، وانتزاع أراضٍ من النظام المعتدي، وخدمها تطاول الصراع.

كم يحتمل أن يبلغ عدد هذه الإقطاعيات؟ لا نعلم. لا تزال العملية في طور مبكر. ليس هناك بعد إقطاعية محددة تسيطر منفردة على منطقة بعينها من البلد، وتستأثر بحكمها. لكن نرى أن الأمور سائرة في هذا الاتجاه، ولا يبعد أن تتفجر صراعات في مناطق من البلد كي ينفرد التشكيل الأقوى بحكمها والسيطرة على مواردها. في مناطق من دير الزور تسيطر مجموعات مسلحة على آبار النفط، وتصفيه بطرق بدائية، أو تبيعه خاما، أو تشتري مصافي نفط صغيرة متطورة، وتجني الملايين من العملية[١٨]. وتستولي «جبهة النصرة» على بعض آبار النفط في دير الزور[١٩]. وليس هناك غير «الإسلام» لإضفاء الشرعية على هذا التفكيك المنظم للكيان الوطني والاستيلاء على الموارد العامة. صار يكفي «التكبير» على شيء ما حتى يعتبر غنيمة حلالا للمستولين عليه.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمجموعات تعاني من كفاف فكري وسياسي مفرط، فإن «الإسلام» هو الثقافة الجاهزة والسياسة الجاهزة، لحجب هذا الإدقاع، بل تحويله إلى غنى واكتفاء. من يتشكك ويتساءل عدو للإسلام، «كافر».

التكفير سياج مجرب لحماية سلطة الإسلاميين، مثل التخوين عند البعثيين.

في التداول في بعض مناطق البلد قصص يختلط فيها الواقع بالخيال، تظهر المناخات العامة في هذه المناطق ومدى الكفاف الفكري والسياسي. منها مثلا أن يرى مكتوبا على

الزجاج الخلفي لسيارة: كتيبة الزهير بن العوام! ومنها ما يبدو أقرب إلى طرفة عن كتيبة «سيدنا أحد»، التي يبلغ من علم مؤسسيها أنه كان للرسول صديق عزيز اسمه أحد، وأن الرسول سمى غزوة أحد تكريما له! ومنها أن يعرف «مجاهد» نفسه باسم كتيبته: «ابن اليتيمة» (اسمها كتيبة ابن تيمية). قد تكون هذه طرائف مخترعة أو مبالغا فيها، لكن ما تتضمنه من إشارة إلى فقر فكري وثقافي صحيح. في «الإسلام» المؤسس للإقطاعيات الجديدة القليل من المعرفة الإسلامية، ومن كل معرفة أخرى.

ليس هناك مشكلة لدى النظام الأسدي في التعايش مع إمارات إقطاعية عسكرية دينية، كان سبق الجميع في الكلام عليها، ويحتمل أن له ضلعا في هندسة بعضها. هو في الأصل، وقبل الثورة، إقطاعية عسكرية خاصة، يحكمها أمير أسدي وراثي. وإن كان يفضل استعادة كامل الإمارة إلى حكمه، فلأنه يصعب عليه التفريط في ميراث، وليس لأية اعتبارات وطنية لم يلحظ أثر لها خلال عامين ونصف العام تقريبا. لا وطنية في الإقطاعيات العسكرية الطائفية.

ثم إن من شأن وجود إقطاعيات عسكرية هنا وهناك، ومنها إقطاعيات سلفية، وإقطاعية كردية (وضعت يدها على بعض آبار النفط في محافظة الحكسة أيضا)، أن يسبغ شرعية نسبية على إقطاعيته الخاصة، بل أن يقلل من شذوذها، ويجعلها انعكاسا لمجتمع مجزأ وإقطاعي التكوين والتفكير، على ما قد يفضل القول المثقفون العضويون للنظام. بل من شأنه أن يجعلها تبدو استمرارا للدولة السورية، وهو ما لا تستطيع زعمه الإقطاعيات الدينية، ولا تفكر فيه أصلا المقاطعة الكردية المحتملة. وإنما لذلك بالذات لا يستطيع الإقطاعي الأسدي التضحية بدمشق بخاصة لمكانتها التاريخية والرمزية الكبيرة، ولأن السيطرة عليها، وهي العاصمة، تحجب الوضع الإقطاعي وراء غلالة سوريا عامة. من يسيطر على دمشق فرصته أكبر في أن يكون «الدولة»، حتى لو كان مثل حافظ الأسد وسلالته القاتلة.

ويبدو لنا بالفعل أن الأمور تتجه في سوريا إلى ضرب من تعايش إقطاعيات، تشغل الإقطاعية الأسدية موقعا متفوقا عسكريا واقتصاديا بينها، وتحظى بدعم قوي من روسيا وإيران، ومحطة التقوية اللبنانية المعروفة لنفوذ الأخيرة، لكن لا تستطيع هذه استعادة جميع أملاكها بفعل توازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهذا وضع مرشح لأن يستمر طويلا، ويذكر بغير محطة تاريخية من التجزؤ وتعدد الإمارات، عرفتها سوريا في تاريخها القديم وتاريخها الإسلامي.

وبدلا من طاغية واحد نحصل على عدد من الطغاة الصغار، ويسير البلد الذي لم ينجح في التخلص من الطغيان قدما على درب البربرية والانحلال. يقول جلبير أشقر: «كلما كان سقوط النظام السوري أسرع، كان الأمر أفضل. وكلما طال أمد بقائه، زاد خطر غرق البلد في الهمجية»[٢٠].

والواقع أن مظاهر الانحلال الجارية، والإقطاعيات العسكرية الدينية أبرزها، مرتبطة بصورة وثيقة بصعوبة إسقاط النظام الأسدي، وليست مرشحة إلا للتوسع بقدر ما يتمادى الصراع السوري دون مخرج تقدمي وعادل.

إن دينامية الإقطاع العسكري مرتبطة بالعوامل المحركة المشار إليها فوق، العنف ودخول الجهاديين والأجهزة السرية والمال السياسي، لكن المحرك الانفجاري المنشط لهذه الدينامية هو استمرار النظام كقوة عدوانية «إسرائيلية» في عالم «فلسطيني» مكشوف حولها. وليس هناك أي أمل في وقف هذه الدينامية دون تعطيل عمل المحرك. لن يعني سقوط النظام وقفا فوريا لعملية «الأقطعة»، لكن لا أمل في وقفها دون التخلص منه. ولعل من شأن ذلك أن يحرض ديناميات معاكسة لمصلحة شكل جديد من الوطنية السورية، يوقف زحف «اللاعقل» الذي يحرس فيه الدين التجزؤ والطغيان ونهب الموارد العامة، بما يؤهل الشروط لظهور «عقل» وطني جديد (مدركات مزامنة لأوضاعنا الجديدة، وأنسب لمعالجة المشكلات المستجدة).

لكن بقدر ما يظهر كم أن التخلص من هذا النظام عملية شاقة، فإن ظهور سوريا جديدة على أنقاض «سوريا الأسد» سيكون عملية أشق بعد.

سوريا بين ما فوقها وما تحتها:

هذا الوضع السوري المعقد أصعب من أي شيء واجهته سوريا حتى في أيام الانتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٦). وهو في الواقع يثير تساؤلا عما إذا لم تكن المشكلة في تصور سوريا كدولة موحدة لشعب سوريا واحد. التدخل اللبناني العراقي الإيراني المنظم في الشئون السورية إلى جانب النظام، والتدخل التركي والخليجي الأقل تنظيما، والتدخل الإسرائيلي الخفي في حماية النظام وضمان بقائه، والبعد الطائفي لهذه التدخلات كلها، بما فيها الغربية (تحت شعار «حماية الأقليات»)، كل ذلك يثير تساؤلات عن معنى الكيان السوري وفرصه في البقاء.

يتكلم البعض عن نهاية حدود سايكس بيكو، لمصلحة شيء غير واضح [٢١]، ربما إطار مشرقي أوسع[٢٢].

لكن تمكن الإشارة بقدر أكبر من الصدقية والوضوح إلى انقسام واقعي للبلد إلى كيانات أصغر، قد يتطاول عمرها وتتصلب، وليس تشكلا لكيان أكبر.

وفي واقع الأمر سار الكلام عن تجاوز دولنا القائمة دوما يدا بيد مع واقع التجزؤ الداخلي في كل منها. «الوحدة العربية» كانت الشعار الذي غطى، في سوريا والعراق بخاصة، السياسات الطائفية في الداخل والتدخلات الفظة في الإقليم في آن. وفي كل الحالات

كان إضعاف بلداننا لمصلحة «الأمة العربية» من فوقها يترجم عمليا لمصلحة خرقها من تحتها لمصلحة الطوائف والتحالفات الطائفية والتبعيات الخارجية. ولا يبدو أن صعود الإسلاميين المستندين إلى مفهوم الأمة الإسلامية يتعارض مع التجزؤ الإقطاعي وتنافس الإقطاعيات الناشئة. وهذه المرة لن تكون استثناء عن النسق العام. فالكلام عن زوال حدود سايكس بيكو إنما يشرع لمشرق تابع، بهيمنة شيعية وسيادة إيرانية. أصحاب هذا الرأي لا يجدون بأسا في سياسة إيران وتطلعاتها للسيطرة في العالم العربي.

نصوت من جهتنا للكيان السوري، ضدا على التجاوز المزعوم لحدود سايكس بيكو، وضدا للتجزؤ الإقطاعي المتقدم. ولا نرى أصلا تعارضا بين الأمرين. فيجري انتهاك الحدود الموروثة لمصلحة هيمنة إيرانية، بينما تعيش أجزاء واسعة من سوريا أوضاعا إقطاعية متدهورة ولا مخرج منها.

مهما تكن علاته، ومهما يكن اليوم موضع نزاع وساحة حرب، فإن الكيان السوري يمكن أن يكون حلا لمشكلات عديدة.

أولاها أن إعادة تأهيله أيسر من نشوء كيانات جديدة، طائفية وإثنية، تبدأ من الصفر، ويصعب أن تنال الشرعية الذاتية والدولية التي نالها الكيان السوري. وثانيتها أن أية كيانات جديدة ستكون أطرا أضيق حتما للترقي السياسي والأخلاقي حتى من «سوريا الأسد»، وبالتأكيد من سوريا متحررة، وأنه مهما تكن صعوبات العيش معا لسوريين مختلفي المنابت يتقاتلون اليوم، فإنها أقل صعوبة وأيسر تدبرا، اقتصاديا ونفسيا، من تعايش كيانات سوريا ولدت في الحرب والقتال، وستعيش حتما في الحرب والقتال؛ وثالثتها أن الوطنية السورية القائمة على المواطنة هي المبدأ الإيجابي الذي يمكن الاستناد إليه لمقاومة التشكلات السلفية الجهادية ونزعات الإقطاع العسكري، بما فيها الإقطاعية الأسدية؛ ورابعتها أن سوريا موحدة أقل تعارضا مع أوضاع إقليمية قابلة للإصلاح من سوريا مُكسّرة إلى عدة سوريات متنازعة. الإقطاعيات السورية الصغيرة مشاريع رجعية في كل حال، تابعة في كل حال، وجالبة للسيطرات الخارجية حتما.

سوريا مكسب تاريخي يمكن البناء عليه بحيث يكسب فيه السوريون كلهم. صحيح أنها كيان فتي، عمره أقل من ١٠٠ سنة، لكن له تاريخ منذ الآن، والصراع الهائل الذي شهده في الأشهر الثلاثين المنقضية يفترض أن يكون دافعا قويا للتأمل في شخصيته وتاريخه ومعناه، وتكوينه الجغرافي والاجتماعي. ما هي شخصية وما تاريخ وما معنى كيانات تابعة تنشأ من تكسير سوريا؟ لا شيء غير الخوف والكراهية.

على أنه لا جدال في ضرورة إعادة بناء معنى سوريا وهويتها ونظامها السياسي على أسس جديدة، مغايرة لما عرفته في الزمن البعثي والأسدي، ولما كانته قبل ذلك أيضا. يجري الكلام أحيانا عن فيدرالية، أو عن لا مركزية سياسية، وأحيانا عن نظام محاصّة طائفية.

يمكن التحفظ على هذه الاقتراحات، لكن دلالتها السلبية على عدم صلاحية نموذج دولة مفرطة المركزية أقوى من دلالتها الذاتية الإيجابية.

وترتبط بالحاجة إلى مراجعة البناء السياسي لسوريا حاجة أخرى إلى تصور مختلف للهوية. سوريا كقطر عربي لا مطمح له غير أن ينخرط في أمة عربية واحدة ليست مشروعا مستقبليا، لقد خسرت معركة البقاء سياسيا وأخلاقيا. وسوريا الإسلامية التي تتطلع إليها أصناف الإسلاميين لا تبدو أكثر صلاحا. إن بروفاتها الراهنة مقترنة بالإقطاع العسكري، وبضيق فكري وسياسي واجتماعي خانق منذ الآن، ويمتنع أن تؤسس لأوضاع أكثر مساواة وحرية، أو أقل طائفية.

تبقى سوريا السورية التي لا يمكن لمضمونها أن يبنى على غير حل مشكلة العيش معا لسوريين مختلفين، وضمان أوسع قدر من الحرية والعدالة للجميع. العروبة والإسلام جزءان من سوريا، أساسيان، لكن سوريا لا ترتد إليهما.

لا نعرف شيئا من ملامح الدرب الذي سيقودنا إلى سوريا جديدة قابلة للحكم، وللحياة. لكن ليس هناك شيء تقدمي أو وطني أو إنساني في «سوريا الأسد»، أو في سوريا السلفية التي هي سوريات متعددة، أو في سوريا كردية، هي منذ الآن مصدر توتر ونزاع وعنف في البلد المنكوب.

في أية اتجاهات يحتمل للوضع السوري أن يتطور اليوم؟

في واحد من أربعة اتجاهات أو خمسة في تقديري.

أن ينتصر النظام الأسدي في حربه، ويستعيد السيطرة على مناطق البلد كلها. هذا مستبعد فيما نرى، وسيؤول إن حصل إلى حكم الشبيحة في الداخل، أي أشكال متطرفة من الوحشية والنهب والقتل والاعتقال والتعذيب، وإلى سيطرة إيرانية شيعية عدوانية على البلد، وإلى مجتمع محطم اقتصاديا وسياسيا ونفسيا.

أن تنتصر الثورة وتقتلع النظام بالقوة. هذا يؤول بنا إلى وضع «الثورة المطلقة» التي لا تبقي من النظام القديم شيئا وتمسحه عن آخره[٢٣]. لكن مفارقة الثورة المطلقة أنه يرجح لها، حين تبدأ بالبناء، لا تجد غير خبرات واستعدادات تكونت في ظل النظام السابق، فتعيد بناءه ذاته، وإن على أسس فكرية مختلفة، وعلى يد نخب جديدة. نحصل على نظام إسلامي بدل نظام بعثي، وبعد «الرفاق» نحصل على «الإخوة». ونرى اليوم في مناطق خارجة على سيطرة النظام حلول عبارات دينية مأثورة من القرآن أو أحايث نبوية محل العبارات الرثة لبشار الأسد وأبيه وصورهما. والغرض واحد في الحالين: إبلاغ من يهمهم الأمر، عموم السكان، من هو صاحب السلطة ومن يكون السيد. ليس هناك مضمون وراء

هذه الممارسة يتعدى ذلك.

وليس مضمونا، بعدُ، أن يؤدي إسقاط النظام بالقوة، اليوم، إلى زوال الإقطاعيات العسكرية المتكاثرة. لقد ارتبطت بها مصالح مادية ومعنوية وسياسية لم تعد مواجهة النظام تشغل موقعا متقدما في سجل اهتماماتها. لذلك ربما سيسوؤها أن تنتهي الثورة ويسقط النظام، لأنه سيكون وقت المساءلة عن مبرر وجودها، وعما جنت وفعلت. والأرجح فيما نرى أن يقتضي الأمر بعد التخلص من الإقطاعية الأسدية صراعا جديدا ضد الإقطاعيات الجديدة، وأولها الإقطاعية العدوانية ل«الدولة الإسلامية في العراق والشام»، لكن أيضا كل الإقطاعيات الأخرى، الأقل تماسكا وعدوانية. سيكون حظا طيبا أن تتاح لسوريا ديكتاتورية وطنية معادية للإقطاع تلم شعثها، وتحافظ على كيان البلد.

الاحتمال الثالث أن تجري تسوية سياسية يتغير بموجبها النظام تغيرا أساسيا، وتطوى صفحة «سوريا الأسد» سلما. قد يكون هذا هو الخيار الأسلم اليوم، لكن ليس هناك أدنى مؤشرات فعلية عليه. لا يستطيع النظام التنازل عن شيء بسبب تكوينه وبنية مصالحه المتطرفة، فإما أن يبقى كما هو وإلا ينهار كليا. هذا هو الأصل في أنه لم يفتح ولو نافذة صغيرة للسياسة طوال ٣٠ شهرا. وهو اليوم مستمر في حربه، وحلفاؤه لا يشعرون بأدنى قدر من الحرج من المجاهرة بالوقوف إلى جانبه بالمال والسلاح والرجال.

إلى ذلك، يبدو أنه يصعب كثيرا اليوم أن تحظى أية تسوية سياسية بالإجماع من طرف طيف الثورة الضعيف الكثافة أصلا. وهذا ليس بفعل التطور السياسي والفكري والانفعالي غير المتكافئ للثورة في بيئاتها المتعددة فقط، ولا لأن جرائم النظام لم يعد يكفر عنها غير استئصاله الجذري فقط، وإنما أيضا لأن بعض الإقطاعيات وأمرائها سيزايدون على أي ترتيب سياسي محتمل، مهما يكن أقرب إلى الإنصاف، لحماية إقطاعياتهم ولارتباط مصالحهم بتطاول الصراع وتعقده لا بانتهائه.

الاحتمال الرابع تمادي الأوضاع الحالية، حرب مطلقة بلا ضوابط من طرف النظام، ودعم إقليمي ودولي محدود لتشكيلات من المقاومة المسلحة بما يكفي لأن لا يستعيد النظام المناطق الخارجة عن سيطرته، لكن بما لا يكفي لإسقاطه. يوم ٢٥ آب/أغسطس الماضي نشرت نيويورك تايمز الأمريكية مقالة لإدوارد لتواك من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» يفيد عنوانها أن أمريكا تخسر في سوريا أيا يكن الفائز، النظام وحلفاؤه أو المعارضة التي يغلب الإسلاميون في صفوفها. والرجل يقول بكلبية تامة إن استعصاء متماديا في سوريا هو الحصيلة الوحيدة التي لا تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية(٢٤). الاستخلاص السياسي من ذلك هو وجوب خسارة الطرفين معا.

وعدا أن الحصيلة الفعلية للسياسة الأمريكية حيال سوريا طوال ٣٠ شهرا تنضبط بهذا التقدير، فإن له سوابق أشهرها الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين،

وقد صاغها في حينه هنري كيسنجر[٢٥].

يتوافق تمادى الصراع مع انحلال البلد إلى إقطاعيات واستمرار النزيف المادي والبشري، وأوضاع إنسانية ميئوس منها يدفع ثمنها الأفقر بين السوريين، وأوضاع نفسية ومعنوية بائسة، يشيع فيها التشاؤم والانتحاب والقنوط، مما لم تعرض النخب السورية (والعربية) يوما أدنى حد من الترفع عنه.

أليس هناك، أخيرا، احتمال خامس، بتدخل عسكري دولي، غربي؟ حتى أيام قليلة مضت كان يبدو هذا أمرا مستبعدا. لكنه يلوح اليوم احتمالا قويا بعد المذبحة الكيماوية الأخيرة في الغوطة ٨/٢١. غير أننا نرجح أن يأخذ هذا التدخل المحتمل شكل ضربات من النوع الإسرائيلي لمواقع بعينها، الغرض منها معاقبة النظام وتأديبه وليس إسقاطه، وإنقاذ ماء الوجه الذي أهدره استخدام النظام المتكرر للسلاح الكيماوي، ورفع الحرج عن النفس أمام السوريين والحلفاء العرب. لكن هذا لن يؤثر على مسار الصراع تأثيرا حاسما. بل وقد يعطي النظام انتصارا معنويا، لكونه خرج من مواجهة دولية سالما، وقادرا على الضرب والإيذاء. أما احتمال تدخل واسع بغرض إسقاط النظام فيبدو معدوما. وهذا لأنه يستتبع من الغرب تدخلا مضاعفا، إن جاز التعبير، تضاف فيه التشكيلات الجهادية، القاعدة وأشباهها، إلى النظام في سجل الاستهدافات. المعضلة التي يواجهها الغرب، والأمريكيون بخاصة، هي أنه إذا تدخلوا قليلا، فلن يكون لتدخلهم تأثير كبير، وسيكون بمثابة هزيمة، أما إذا تدخلوا أكثر (إسقاط النظام) فسيتعين عليهم أن يتدخلوا كثيرا جدا (مواجهة الجهاديين)، والتورط من ثم في عمليات عسكرية وسياسية واقتصادية مكلفة ومعقدة، وغير مضمونة النتيجة.

أين الثورة السورية؟

هل إذن انتهت الثورة السورية إلى تمزق البلد وانهيار الدولة وظهور إقطاعيات عسكرية وجماعات جهادية؟ هذا هو الاتجاه العام اليوم، ومنذ نحو عام. لو تمكنت الثورة من إسقاط النظام في وقت أبكر، في حزيران/حزيران ٢٠١٢، بعد ١٥ شهرا من انطلاقها، وقت بلغت بؤر التظاهر في البلد ذروتها، فوق ٧٠٠ مظاهرة أسبوعيا، لكانت فرص سوريا في النجاة من أسوأ ما نراه اليوم أكبر بكثير. في النصف الثاني من زمن الثورة، انفصل هدفها السلبي، إسقاط النظام، عن هدفها الإيجابي، سوريا الجديدة الديمقراطية، وذلك تحت ضغط الصراع وعنفه؛ وبات إسقاط النظام مطلبا حيويا، تنبع شرعيته من وجوب الدفاع عن الحياة ضد القاتل العمومي، وليس من أية تطلعات تتجاوز ذلك. تطلعات صارت تبدو شيئا فشيئا كمالية، ولم تعد تتوافق مع الاستعدادات النفسية للمجتمع المعنّف، المستميت في صراعه، أو مع الأشكال الفكرية والعسكرية والسياسية التي اضطرت الثورة للانتظام وفقا لها كي تدوم.

هناك، بلا ريب، طيف واسع من الناشطين السياسيين والحقوقيين والمقاتلين يمثلون استمرارا للثورة وتطلعاتها الإيجابية، طيف واسع من النساء الرجال، لكنه مشتت وضائع الصوت اليوم. وحده سقوط النظم سيضع هذا الطيف الذي لا مركز لها ولا كيان جامع في وضع أفضل لاستعادة زمام المبادرة، ولو جزئيا، لمصلحة رؤية أكثر تحررية واستيعابية لسوريا[٢٦].

في المجمل، تبدو سوريا اليوم مسرحا لعملية إعادة تشكل عنيفة وواسعة، تطال الدولة (كيانا ومؤسسة حكم) والمجتمع والسكان والدين. سوريا اليوم بلد لا شكل له، ليس دولة وطنية ولا هو دولة سطانية تقليدية، وتقاوم النظام فها مئات التشكيلات العسكرية على نحو لم يسبق رؤيته في ثورة اجتماعية أو في حرب وطنية، وتظهر فيه كائنات دينية متشددة غريبة، ويمارس فيه عنف هائل، ويشكل عمليا ملعبا للغيلان. الغول كائن مهول ولا شكل له. نتكلم على عملية إعادة تشكل كيرى؛ لأنه يبدو أن بلدنا منغمس في عملية تحول عنيفة للأشكال، تمر بفقدان الشكل وبهذه الكائنات المشوهة الغريبة.

لا نعلم شيئا عما يمكن أن تتمخض عنه هذه العملية، ولن نحاول التنبؤ بما سيأتي.

نلتزم الحدود التي رسمها زهير بن ابي سلمى يوما:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ... ولكنني عن علم ما في غد عمٍ.

الهوامش

(١) تراجع لكاتب هذه السطور: في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية، مجلة كلم البيروتية، العدد ٧، صيف ٢٠١٢. المادة متاحة هنا:

http://www.kalamon.org/articles-details-152#axzz2dYfgzfDw

(٢) الجيل الأول هو جيل التأسيس، وهم من مواليد العقد الثاني من القرن العشرين عموما (ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، أكرم الحوراني...)؛ والجيل الثاني جيل السلطة، وهم من مواليد ثلاثينيات القرن العشرين عموما (حافظ الأسد، عبد الحليم خدام، مصطفى طلاس، رفعت الأسد، علي دوبا، محمد مخلوف...)؛ أما الجيل الثالث فهو جيل أبناء الأخيرين، وهم من مواليد ستينيات القرن العشرين وسبعينياته (بشار الأسد، رامي مخلوف، وأبناء خدام وطلاس قبل "انشقاقهم" عن النظام...). في هذا الشأن، ينظر كتابي: السير على قدم واحدة، سوريا المُقالة، الفصل المعنون: في أن الليبرالية الاقتصادية نهج الجيل البعثي الثالث؛ دار الآداب، بيروت، ٢٠١٢.

(٣) تقرير هيومن رايتس ووتش: الهجوم على طوابير الخبز، وقد أحصت المنظمة ١٠ هجمات، ويبدو أنه سقط أزيد من ١٠٠ ضحية بسببها. التقرير متاح هنا:

http://www.hrw.org/ar/news/2012/08/30

(٤) ١٤٦٦ حسب المكتب الطبي الثوري الموحد في الغوطة الشرقية، أما مجموع المصابين فيقارب ١٠ آلاف، ٦٧٪ منهم نساء وأطفال. انظر تقريرا مصورا صادرا عن المكتب على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=faxCgsiPHmc

(٥) من شهادة مباشرة لصديق شاب لا يمكن ذكر اسمه قضى شهورا في عنابر المطار عام ٢٠١٢. ينظر كذلك هذا التحقيق عن سجن المطار هنا:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=703673&issueno=12401#.UiCRxdIwprc

(٦) ينظر تقرير مركز توثيق الانتهاكات: شهادات حول جحيم معتقلات الفرقة الرابعة، متاح هنا:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/4thdivision

(٧) حسب تقرير هيومن رايتس ووتش المعنون: بأي طريقة، مسئولية الأفراد والقادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا، صدر في الشهر الأخير من عام ٢٠١٢. متاح على الرابط:

http://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/15-0.

يتحدث التقرير عن وجود ٢٥٠٠ معتقل في السجن.

(٨) تنظر تقارير هيومن رايتس ووتش: أقبية التعذيب، على الرابط:

http://www.hrw.org/ar/reports/2012/07/03-1..

والتقرير: سوريا، احتجاز ناشطات وتعرضهن لانتهاكات على الرابط

http://www.hrw.org/ar/news/2013/06/24.

تنظر أيضا مقالة دارا عبدالله المريعة: أنا حي في السجن، على الرابط:

http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=576241؛

وكذلك تقارير مركز توثيق الانتهاكات: شهادة المعتقل أحمد أبو علي، المعروف باسم أبو تمام، حول فرع المخابرات الجوية - في محافظة درعا؛ متاح على الرابط التالي:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/daraaairforce.

وتقرير عن فرع الخطيب - أمن الدولة، وشهادة المعتقل: ياسر عبد الصمد حسين كرمي؛ متاح هنا:
http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/khatibbranch.

و تقرير حول أهوال فرع المنطقة - الفرع ٢٢٧، على الرابط:
http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/militarybranch227.

(٩) رقم الشهداء تحت التعذيب موثق بالاسم. انظر المعلومات المفصلة على الرابط:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8Y29kTXVsdGk9Niw3LDksMTB8

(١٠) انظر نص Lauren Wolfe المعنون: Syria has a massive rape crisis،

متاح هنا: http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/syria-has-a-massive-rape-crisis
وكذلك تقرير هيومن رايتس ووتش: اعتداءات جنسية في المعتقلات السورية، هنا:
http://www.hrw.org/ar/news/2012/06/15-1

(١١) تحدثت تقارير في شهر أيار من هذا العام عن أكثر من ٢٧٠ ألف معاق. ينظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/75a1131d-0341-4c6d-b1d7-aff2c9dd424d

(١٢) تراجع في هذا الشأن مقالتي: صورة، علمان، وراية: مقاربة اجتماعية رمزية لتفاعل وصراع أربع سوريات؛ متاحة على الرابط

http://therepublicgs.net/2013/07/15/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%8C-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%8C-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%A9/

(١٣) من أجل الأنا المطلق، تنظر مقالتي: من الأبوات إلى الأنوات، جيلان من الثقافة والسياسة، متاحة هنا:
http://almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=522645

(١٤) حول قصة سماحة ومخطط التفجيرات الذي كان يفترض أن يقوم به، تراجع جريدة «الحياة»:
http://alhayat.com/Details/425424

(١٥) تنظر مقالة نائلة منصور: اسمي كفرنبل، ولا أحتاج إلى دورات في "تقييم الحاجات"، في موقع مجموعة الجمهورية:

http://therepublicgs.net/2013/05/22/%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%83%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%8C-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85/

(١٦) كتابه: نقد العقل السياسي، ترجمة عفيف دمشقية، الطبعة الأولى، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٦.

(١٧) في مناطق من الغوطة الشرقية، دوما بخاصة، جرى تحوير عبارات من نوع: الأسد أو لا أحد، إلى الإسلام أو لا أحد، وجنود الأسد مروا من هنا، إلى جنود الإسلام مروا من هنا، والأسد للأبد، إلى الإسلام للأبد. ومن هذا التحوير الكسول الذي أبقى همزة الألف فوقها، وأطال سنة الدال لتصبح لاما، ثم أضاف حرفا ألف وميم، والذي يحافظ على بنية التفكير والرمزية الأسدية، اشتققت مصطلح الإسلامية، الذي يجمع بين الأسدية والإسلام، أو يُحِل الإسلاميين محل الأسد في السلطة دون أي تغيير آخر. تنظر مقالتي: صورة، علمان، وراية... المحال إليها في هامش سابق.

(١٨) انظر معلومات مفيدة على هذا الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/04/02/-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-.html

(١٩) انظر مادة مترجمة عن الجارديان البريطانية، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/04/02/-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A7-%20%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-.html

(٢٠) كتابه الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٣٣.

(٢١) مثلا نعوم تشومسكي: سايكس بيكو تنهار... على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/185107

(٢٢) مثلا علاء المولى: مجلس التعاون المشرقي، ضروري وممكن، متاح هنا: https://al-akhbar.com/node/186210. وكذلك ناهض حتر: مجلس التعاون المشرقي،
http://www.rasseen.com/art.php?id=36504b73135ab0b8070bb2e3f50be050a36f0bf1

(٢٣) تنظر مقالتي: الثورة السورية ووضع الثورة المطلقة، على الرابط: http://alhayat.com/Details/460137

(٢٤) مقالة لتواك على هذا الرابط:
http://www.nytimes.com/2013/08/25/opinion/sunday/in-syria-america-loses-if-either-side-wins.html?smid=fb-share&_r=1&

(٢٥) على ما أذكر دانيال بايبس قبل حين: أسباب دعم الأسد وبقائه في السلطة رغم المجازر. متاحة هنا: http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=120094

(٢٦) من أهم الشبكات الناشطة المرتبطة بالثورة والمتكونة معها لجان التنسيق المحلية، التي تقوم بأنشطة احتجاجية وإغاثية وتوثيقية، وسياسية أيضا. وهناك العديد من الناشطات والناشطين المستقلين الذين يعملون في شروط قاسية داخل البلد. ومن العسكريين أحيل إلى سلسلة بورتريهات لمقاتلين، أنجزتها في شهر أيار وحزيران/مايو ويونيو الماضيين في الغوطة الشرقية، بصورة خاصة أبو خالد الغزلاني
http://therepublicgs.net/2013/05/15/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84/.

وأبو قصي
http://therepublicgs.net/2013/06/02/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%82%D8%B5%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84/

وأبو نجم القدموسي
http://therepublicgs.net/2013/06/17/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%86%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%8A/.

الثورة السورية
واحتمالات عودة الديكتاتورية

أنور البني
رئيس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

الأوضاع قبل الثورة:

الثورات بشكل عام، وإن كان هدفها الأساسي تغيير النظام السياسي، إلا أنها تقوم بطريقها بتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا لأن الثورات لا تقوم إلا بفعل اهتراء بنية المجتمع من كل جوانبه.

ويختلف حجم التغيير ومداه في البنية المجتمعية بكل وجوهها تبعا لظروف وأسباب انطلاق الثورة، والمسار الذي تسلكه، والوقت الذي تستغرقه، والوسائل التي تستعملها.

هناك حركات مجتمعية كبيرة لم تنجز خلال تحركها سوى تغيير شكل السلطة السياسية وأشخاصها، ولم تصل إلى بنية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم وتتحكم بالمجتمع ككل. هذه حركات قاربت الثورة، ولم تصل لأن تكون ثورة حقيقية.

والثورات الكاملة الحقيقية هي التي تقلب كل بنى المجتمع وعلاقاته، وتغير المفاهيم القديمة التي رسخت في عقل المجتمع وعاداته وطريقة تفكيره والعلاقات ما بين مكوناته.

ورغم أن أسباب قيام الثورات عديدة، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن تأثيرها يكون واضحا على كل الاتجاهات بسبب اهتراء البني الحاملة للمجتمع ككل. ولعل أعمق الثورات وأشملها هي التي تتضافر فيها كل العوامل، ويشارك بها كل مكونات المجتمع وطبقاته وفئاته؛ كل لسببه الخاص.

والثورة السورية هي من هذا النوع العميق والشامل والواسع. فأسباب انطلاقها هو تراكم طويل ومرير من القهر السياسي والانفراد بالسلطة والقمع وممارسة أقسى وأبشع

طرق الاستبداد السياسي المباشر على المجتمع واستعمال كل وسائل الإرهاب والتنكيل والقمع بحق الشعب طيلة أكثر من خمسين عاما، ما أدى إلى احتقان كبير في المجتمع، وشعور بفقدان القيمة الإنسانية للمواطن، وضعف إحساسه بالمشاركة في الوطن، فهو مجرد نكرة وأجير لدى أصحاب النفوذ، وليس صاحب حق!

هذا بالإضافة إلى الضغط الاقتصادي الكبير، حيث كان دخل المواطن في تراجع مستمر ويجد نفسه رويدا رويدا ينزلق إلى الفاقة والحاجة، وازداد عدد الفقراء والمحتاجين، وارتفعت معدلات البطالة، فيما أصحاب النفوذ يكدسون المال على حساب الناس، واستخدمت السلطة كل الوسائل لقهر المواطن واستلابه، فوجوده السياسي مرتبط بمدى ارتباطه بالأجهزة الأمنية وتنفيذ طلباتها. ووجوده الاقتصادي أي عمله، مرتبط بولائه للسلطة وعدم القيام بأي عمل أو قول يخالف ممارساتها، حتى لا يقع تحت طائلة التسريح التعسفي، ليس هذا فحسب بل وصلت لحد الضغط اقتصاديا بتسريح ومنع عمل أقرباء وأهل المعارضين السياسيين في محاولة لإرهاب البيئة المحيطة بهم، ومنع أي حالة حتى تعاطف وليس تأييد لهم، وحتى مارست القهر الثقافي بتسييد ثقافتها وفنها اللذين يسبحان بحمدها وحاربت أي فن أو ثقافة مستقلة. بالإضافة إلى سيطرة كاملة على الإعلام بكل أشكاله المرئية والمسموعة والمقروءة، وحظر وحجب أي إعلام مخالف أو صوت معارض. أي أنها أطبقت وبيد من حديد على أي مجرى هواء يمكن أن يصل إلى المجتمع، وكانت السلطة هي المتحكمة الوحيدة والحصرية بكل مفاصل وتفاصيل المجتمع عبر أجهزتها الأمنية مباشرة أو بالواسطة عبر أدوات تحت السيطرة والتحكم الكامل.

حتى على صعيد البناء العمراني فقد استغلته لمصلحتها، فأطلقت يد الموالين لها والمرتبطين بها لإشادة المخالفات العمرانية بكثرة وكثافة، ما كدس لديهم ثروات هائلة، ووضعت السكان القاطنين في مناطق المخالفات تحت إرهاب طردهم وهدم منازلهم. كما وضعتهم تحت الابتزاز بالولاء مقابل تزويد هذه البيوت المخالفة بالحد الأدنى من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي. وجعلت هذه الخدمات البسيطة منحة ومكرمة لتقديم المزيد من الولاء. واعتمدت بذلك على عدم إصدار المخططات التنظيمية للمدن والبلدات، وتعقيد الحصول على رخص البناء، ما جعل الحاجة للمخالفات ضرورة في ضوء الازدياد السكاني الكبير. واستخدمت قانون الاستملاك لزيادة غنى المرتبطين بالسلطة على حساب المالكين البسطاء.

وتلاعبت بالأقليات العرقية والدينية والطائفية، وأصبح الولاء المطلق مدخلا لنيل أبسط الحقوق. ففي الحالة الكردية شجعت وبسطت الحماية على أحزاب محددة، وجعلتهم أوراق لعب وتلاعب، خدمة لأجندة اقليمية تتعلق بالعلاقة مع الجارين التركي والعراقي، في الوقت الذي قمعت فيه حقوق الأكراد، ومارست تطهيرا عرقيا في مناطقهم، وقامت بتعريب أسماء القرى والبلدات، وعمليات نقل وتهجير بين العرب والأكراد، وحجبت حق

المواطنة والجنسية عن عشرات الآلاف منهم، ومارست قمعا شديدا على الأحزاب التي عارضت النظام.

وتلاعبت بالأقليات المسيحية بمنحها بعض الحقوق الشكلية بممارسة الشعائر، فيما حرمتها من حق المشاركة السياسية، وقد شهدت فترة حكم البعث أكبر أعداد هجرة للمسيحيين خارج البلاد حيث استقبل العالم، وبالأخص الدول الاسكندنافية، عشرات الألوف منهم.

وتلاعبت بالأقلية الدرزية، واعتبرت الدروز رهائن لعلاقتها بالأقلية الدرزية بلبنان، ينوس وضعهم مع نوسان العلاقة مع مواقف زعيمي الدروز بلبنان، وليد جنبلاط وطلال أرسلان.

من هذا المرور السريع على الوضع السوري الذي صنعه النظام، وما آل إليه المجتمع بعد خمسين سنة من الاستبداد، نصل إلى أن أكثر من تسعين بالمائة من الشعب السوري كان متضررا من النظام وممارساته، وأن بذور الثورة كانت كامنة فعليا في المجتمع قبل بدئها بسنوات. ولعل الانتفاضة الكردية عام ٢٠٠٤، والإشكالات التي حدثت بين أهل السويداء والبدو عام ٢٠٠٠، والتي غذّاها النظام، كانت مؤشرات عن حالة الاحتقان التي وصلها المجتمع. ولو التقطت القوى المعارضة هذه الإشارات، وبنت عليها منذ ذلك الوقت، ربما لم نكن ندفع كل هذا الثمن الكبير ثمنا للحرية والانعتاق من الديكتاتورية. فقد كانت الظروف الداخلية للثورة جاهزة، ولكن الظروف الخارجية لم تكن جاهزة لدعم وتبني الثورة حين ذاك.

نشوء الديكتاتوريات واستمرارها، سوريا نموذجا:

نشوء الديكتاتورية ليست مسألة سهلة وبسيطة، وإنما هي عمل معقد نوعا ما. فوصول مجموعة محددة إلى سدة السلطة في بلد ما يكون بطريقتين، إما بانقلاب عسكري، تضع فيه مجموعة عسكرية يدها على السلطة كاملة، كما حصل في معظم بلدان العالم الثالث، وفي منطقتنا كما سوريا ومصر والعراق؛ أو بفعل ظرف خاص ناتج عن احتلال خارجي أو تهديد خارجي أو مهمات داخلية ملحة وخطيرة، فيختار الشعب انتخابيا مجموعة تضع يدها تدريجيا على السلطة كاملة وعلى مقدرات البلاد، كما حصل في ألمانيا وإيطاليا ومصر مؤخرا، حيث وصل هتلر وموسوليني ومحمد مرسي عبر الانتخابات إلى السلطة.

ولا يكفي أن تصل هذه المجموعة للسلطة حتى تنشأ ديكتاتورية، فمن أجل الاستمرار والديمومة تقوم بخلق بيئة قانونية كاملة تحمي وجودها، وقطع الطريق على أي محاولة لانتزاع السلطة منها في المستقبل، وهذه البيئة القانونية تشمل كل نواحي المجتمع.

وفي النموذج السوري نجد أن انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣ جاء تحت الشعارات الداخلية الواعدة بالاستقرار والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الإقطاع وعودة الأراضي للفلاحين، ورفع مستوى ذوي الدخل المحدود، والشعارات الخارجية تحرير فلسطين ومحاربة الإمبريالية والصهيونية والوحدة العربية.

ومع البيان رقم واحد الذي أعلن الانقلاب، جاء البيان رقم ٢ الذي صادر الصحف والمجلات جميعها، وقمع حرية الإعلام؛ ومع قوانين تثبيت الإيجارات وقانون الإصلاح الزراعي ومنع تسريح العمال، جاءت قوانين إحداث محكمة أمن الدولة العليا ومحكمة الميدان العسكرية الاستثنائيتين والمرسوم التشريعي رقم ٦ الذي يحكم بالإعدام على كل من يناهض أهداف الثورة ويعرقل تطبيق التشريعات الاشتراكية.

وجاء الانقلاب الثاني في تشرين الثاني ١٩٧٠، حيث بدأ بتأسيس الأرضية القانونية بشكل ممنهج لترسيخ السلطة بيد الرئيس شخصيا، وذلك عبر إصدار دستور ركز السلطة كلها بيد رئيس الجمهورية.

فقد جاءت المادة الثانية منه لتنص على أن النظام هو نظام رئاسي، ومدة الرئاسة سبع سنوات.

ويجري اختيار الرئيس عبر استفتاء على مرشح تقترحه القيادة القطرية لحزب البعث حصرا، ولا يمكن لغير البعثي أن يرشح نفسه للرئاسة حسب المواد ٧١- ٨٤.

ووضعت كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد رئيس الجمهورية، فهو القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ويعلن حالة الحرب والسلم؛ ورئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية، يعين رئيس الوزراء والوزراء، ويرأس الجلسات، ويحدد مهام الحكومة، وهي مسئولة أمامه، ولا تحتاج لموافقة مجلس الشعب؛ كما أن رئيس الجمهورية يرأس مجلس القضاء الأعلى حسب المادة ١٣٢؛ وللرئيس كامل الصلاحيات التشريعية، حيث له الحق بإصدار المراسيم التشريعية والقوانين بكل أنواعها حسب المواد ١١١ - ١١٢ - ١١٣؛ كما أن للرئيس وحده إصدار العفو العام وإعلان حالة الطوارئ حسب المادة ١٠١؛ وللرئيس حق تعطيل الدستور حسب المادة ١٤٩.

وجاءت المادة ٣٩ لتعطل عمل المحكمة الدستورية العليا، وتمنع عنها النظر بدستورية القوانين ما لم يطعن بالقانون أمامه رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب، وخلال فترة خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره فقط. ووضعت المحكمة تحت وصاية رئيس الجمهورية بمنحه الحق بتعيين أعضاءها دون حاجة لأي موافقة من أي جهة، وحدد مدة العضوية بأربع سنوات فقط، مما وضع أعضائها تحت وصاية وهيمنة رئيس الجمهورية وحده (المواد ٦٢ - ١٤٥).

وبعد هذا كله حصّن الدستور رئيس الجمهورية من أي محاسبة أو مساءلة عن الجرائم التي يرتكبها، فيما خلا حالة الخيانة العظمى، وتجري محاكمته أمام المحكمة الدستورية العليا التابعة له أساسا.

وحصنت المادة ١٣٩ فبركة وتزوير الانتخابات بمنع الطعن بنتائجها إلا أمام المحكمة الدستورية العليا، وحتى نتائج الطعن إذا جاءت بكشف التزوير منعت المادة المذكورة، تنفيذها باشتراطها موافقة مجلس الشعب نفسه المطعون بشرعيته على حل نفسه أو طرد أحد أعضائه.

وجاءت المادة الثامنة لترسخ لحزب البعث قيادة الدولة والمجتمع، ولتحرم عمل الأحزاب بحصر وجودها وشرعيتها بكونها جزء من الجبهة الوطنية التقدمية التي يكون فيها حزب البعث له الأغلبية الحكمية.

وجاءت المواد ٩ - ٢١ - ٢٣ - ٤٩ لتعطي ل"المنظمات الشعبية" المنبثقة عن حزب البعث والتابعة له حق تنفيذ السياسة العامة للحزب، وتحرم المجتمع من تنظيم عمله الأهلي وجمعياته ومنظماته المستقلة، وتربطها به حصريا.

وغيرت مهام الجيش الوطني، فأصبح "جيشا عقائديا"، مهمته الدفاع عن السلطة وتحقيق أهدافها، وليس عن الوطن، حسب المادة ١١ من الدستور.

هذا على صعيد الدستور، أما في باقي جوانب المجتمع فقد بسطت الديكتاتورية أجنحتها أولا عبر إعلان حالة طوارئ دائمة امتدت لأكثر من ثمانية وأربعين عاما، ولم ترفع إلا بعد قيام الثورة.

ومنعت قيام الأحزاب والجمعيات الأهلية، وحلّت النقابات، وأعادت تشكيلها على أساس التابعية والدفاع عن السلطة، وليس عن أعضاء النقابات، مما جعلها مع المنظمات الشعبية الأخرى أدوات تحكّم وقمع إضافية.

وسيطرت على الإعلام بشكل كامل، وعلى السلطة القضائية بتعديل قانون مجلس القضاء الأعلى وجعل الأغلبية فيه للموظفين التابعين لوزير العدل وليس لقضاة الحكم، ودمج النيابة العامة مع قضاء الحكم وجعلهم تابعين لوزير العدل.

ووضعت قانون انتخابات على أساس يتيح الهيمنة والسيطرة الكاملة على الانتخابات ونتائجها وعدم وجود جهة مستقلة تشرف على الانتخابات، ووضعها تحت إشراف وزير الداخلية، ولجان الانتخابات تكون من الموظفين التابعين للوزارات. وقسمت الدوائر الانتخابية على أساس المحافظة، لتعرقل دخول مستقلين، وليكون باعها طويلا بتزوير النتائج كما ترغب.

ووضعت أجهزة الرقابة والتفتيش تحت وصاية وتصرف رئاسة مجلس الوزراء، مما شجع الفساد بكل أنواعه، وأسبغ الحماية على الموظفين الفاسدين ما داموا يدينون بالولاء للسلطة ويدعمون وجودها.

ومنعت محاكمة رجال الجيش وعناصر الأمن والشرطة والجمارك إلا بعد الحصول على موافقة رئيسهم، مما شجعهم على التمادي بارتكاب الجرائم دون محاسبة.

إذاً أسست الديكتاتورية في سوريا لوجودها واستمرارها بكل التشريعات الممكنة، ومع أن التشريعات القانونية العادية التي أصدرتها ابتداءً من الدستور كانت كفيلة وحدها بتغطية وجود واستمرار الديكتاتورية، إلا أن السلطة مع ذلك أبقت على إعلان حالة الطوارئ لتغطي نفسها بحالة عدم تطبيقها لقوانينها وتجاوزاتها على البيئة القانونية التي تستند إليها.

كيف نمنع نشوء الديكتاتورية؟

لنمنع نشوء ديكتاتوريات جديدة يتوجب البحث عن الركائز التي تعتمد عليها الديكتاتوريات لاستمرارها.

أولى هذه الركائز هي نظريات أيديولوجية تترجمها بشعارات وأهداف كبرى، تلامس مشاعر الشعوب وقضاياها الكبرى، قومية أو وطنية، وحاجاتها الملحة الداخلية. تستخدم الديكتاتورية هذه الشعارات لتبرير وجودها ومحاولة حشد وتأييد شعبي وعسكري، تستند إليهما لإضفاء شرعية على تجاوزاتها وارتكاباتها واستبدادها. ومن الشعارات أيضا مسألة العدالة الاجتماعية، وإنصاف الطبقة الكادحة والفقيرة والتنمية وغيرها مما يلامس أحلام الطبقة الأوسع بالمجتمع. فالسلطات التي جاءت تحت هذه الشعارات تحولت كلها إلى مجرد ديكتاتوريات لمصلحة مجموعة قليلة في السلطة.

أو تتستر تحت ستار الأيديولوجية الدينية التي ترى أن الدين هو الحلّ، وتسمي نفسها مندوبة الله على الأرض لفرض تعاليمه وأوامره وتطبيق شريعته، وهذا النوع ينتج أسوأ وأشد الديكتاتوريات ظلامية وشراسة، لأنها تستند إلى مرجع إلهي لا يمكن دحضه أو مخالفته تحت طائلة التكفير والردة والقتل. وغالبا هذه الديكتاتوريات لا تزول بسبب ثورات داخلية، وإنما تحتاج إلى حروب خارجة، تؤدي إلى هزيمة النظام وسقوطه، وبالتالي تفتح بابا واسعا لإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة.

كما هناك الأيديولوجيا القومية والوطنية التي تتلطى تحت شعارات الوحدة القومية ومحاربة الاستعمار والإمبريالية والاستقلال وسيادة القرار الوطني وغيرها من الشعارات الجوفاء. وهذه الشعارات هي الأكثر سهولة لأنها الأكثر غموضا، وتستطيع الديكتاتوريات

شطّها ومطّها حسب حاجتها، بالإضافة إلى أنها الأكثر قبولا لأنها تدغدغ مشاعر كل مكونات الشعب. وتقوم الديكتاتوريات من أجل ذلك بتضخيم دور وحجم العدو الخارجي المفترض، وتأليف أساطير حول قدراته المؤامراتية ونفوذه وخطورته، بل يمكن أن تقوم بخلق وصناعة أعداء وتزييف أعداء وهميين وافتراضين من أجل تبرير ممارساتها واستبدادها للحفاظ على السلطة. وكما في حالة المرجعية الدينية، تعتبر الديكتاتورية نفسها المرجعية الوطنية وتمارس التكفير الوطني عبر اتهامات الخيانة والعمالة ومساعدة العدو الخارجي بحق المعارضين، وإسكات المجتمع وإحكام السيطرة عليه.

وتحتاج الديكتاتوريات إلى ركيزة ثانية، هي القوة العسكرية العقائدية التابعة لها مباشرة وبولاء مطلق، تفرض بواسطتها بالقوة على المجتمع وتضبط حركته وتمنع بالاعتقال والتهديد والقتل أي محاولة للمعارضة بإيجاد طريق للتغيير. وإذا لم تتمكن من ترويض الجيش النظامي كاملا فهي دائما تلجأ لإنشاء مليشيات ومجموعات عقائدية تلتزم بالولاء المطلق لها، وتلحقها بالجيش النظامي، وتعطيها امتيازات مادية وقيادية عن سائر أفراد الجيش كما تقوم بتوسيع أجهزة الأمن بشكل سرطاني، وتطلق يدها دون محاسبة للتنكيل بالمجتمع وحبس أنفاسه.

والركيزة الثالثة هي الإعلام، فالديكتاتوريات لا يمكن أن تعيش بفضاء إعلامي مفتوح، ولا يمكن أن تسمح إلا بإعلام موجه واحد هو إعلامها الذي يطنب بمدحها، ويمجد بطولاتها، ويركز على إنجازاتها، ويؤله رمزها، ويبرر الأخطاء والتجاوزات، ويضخم دور الأعداء، ويروج لسياستها، ويهاجم أي معارضة بتهم الكفر أو الخيانة أو التبعية، ويدعم الشخصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التافهة والسطحية على حساب الأصالة والعراقة، وذلك لمنع نشوء أي رموز خارج السيطرة حتى لو كانت على الصعيد الفني. بل يعمل على تحطيم أي احتمال لوجود مثل هذه الرموز أو القامات الثقافية، لمنع قيام كيانات معنوية شعبية لها، تحرمه من السيطرة الكاملة والمطلقة. ويمارس إعلام الديكتاتوريات التعتيم الكامل على الحقائق واختلاق الأكاذيب، وتلفيق القصص على كل الأصعدة الداخلية والدولية.

وتقوم الركيزة الرابعة على ضمان سكوت إقليمي ودولي عن ممارسات الديكتاتورية. وتحافظ عادة الديكتاتوريات على مصالح الدول الإقليمية والدولية، وتقدم ما يلزم بالخفاء لدعم هذه المصالح مهما تكن هذه الخدمات مخالفة للمبادئ التي تنادي بها علانية. وحتى تبرم بالسر صفقات مع أعداء الوطن طالما أن ذلك سيعزز وجودها ويديمها في السلطة.

هذه هي الركائز الأربع الأساسية التي تقف عليها الديكتاتوريات. فهل من الممكن توفرها في الوقت الحالي؟

بكل بساطة لا أعتقد ذلك، بل أعتقد أن زمن نشوء ووجود الديكتاتوريات ولّى إلى غير رجعة.

فالنظريات الأيديولوجية سقطت وتهاوت، فالأيديولوجيا الشيوعية سقطت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل النظام الشيوعي في تحقيق حياة مقبولة للشعوب وسقوط الأنظمة الشمولية بشكل عام. ومبدأ العدالة الاجتماعية والتنمية لم يعد حكرا على الأنظمة الاشتراكية اليسارية، بل أصبح مطلبا وشعارا لكل الأحزاب اليسارية واليمينية.

وشعارات التحرير والاستقلال ومعاداة الإمبريالية سقطت في ظل انحسار الاحتلال العسكري بالعالم، ولعل القضية الفلسطينية هي المثال الوحيد الباقي نموذجا للاحتلال العسكري المباشر. ومع ذلك لم يعد الخيار العسكري لدحر الاحتلال يتخذ الأولوية الأولى للعمل على إنهائه. ومع تعقد علاقات الدول لم تعد الأنظمة التي كانت تدعى امبريالية يمكن تجاهل الحاجة للتعاون معها، بل الحاجة لمساعدتها أيضا.

وسقطت نظرية بناء الدول على أساس قومي أو عرقي، وسقط معها العامل القومي في إثارة الشعوب وحشدها. فالتداخل العرقي الاقتصادي والجغرافي بين مختلف القوميات والعروق أصبح معه بلا معنى، ومن غير الممكن نشوء دول على أساس قومي أو عرقي، بالإضافة إلى أن تجارب الشعوب أثبتت أن الدول والشعارات القومية لم تجلب لشعوبها إلا القمع والفقر وويلات الحروب.

كما تراجعت وانحسرت نظرية بناء الدول على أساس ديني، وسقطت نظرية الدين السياسي إن كان إسلاميا أو مسيحيا أو يهوديا، وأكدت التجارب فشل هذه الأنظمة المبنية على أساس ديني في قيادة المجتمع نحو التطور والاندماج مع العالم، وضرورة فصل الدين عن الدولة كمقدمة ضرورية للتعامل مع العالم وتحقيق التطور والتقدم. وبالنسبة للمنطقة، وخاصة موضوع الدين الإسلامي، فإن نظرية الإسلام السياسي في انحدار وتراجع، وليست في نهوض واندفاع.

والقوة العسكرية لم يعد من السهل تدجينها أو إنشاء ميليشيات جديدة قادرة على السيطرة المطلقة لتطور الأسلحة بشكل كبير، والحاجة إلى مد يد العون للخارج في هذا الموضوع، مهما تبلغ قدرات الدول، وحتى لو افترضنا وجود المساعدة الخارجية فإن تنوع مصادر السلاح يجعل من الصعب على ميليشيات ناشئة أن تفرض سيطرة كاملة في وجه مقاومة لمثل هذا العمل.

وفقدت أحلام الديكتاتورية قدرتها على التحكم بالإعلام في ظل الثورة الهائلة بوسائل الاتصال والتواصل التي كانت هي العمل المؤثر والفعال الذي أدى لقيام الثورات أساسا. وأصبح من المستحيل إغلاق الفضاء الإعلامي أو التحكم فيه، ومن المستحيل قطع التواصل الاجتماعي والسياسي خارج إطار الدولة والنظام بين السياسيين والمثقفين والشعب وبين مكونات الشعب، ولم يعد من الممكن طمس الحقائق والتعتيم على الواقع، ولم يعد من الممكن خلق الأكاذيب والاستفراد بمكونات الشعب كل على حدة. فالعالم

أصبح قرية صغيرة والمعلومات متوفرة بكثرة، وما أسهل أن تنشر، مما يعني فقدان السيطرة والرقابة على حرية التعبير والنشر، وهذا بحد ذاته مقتل الديكتاتوريات.

والركيزة الرابعة المتمثلة بالرضا والسكوت والدعم الدولي والإقليمي أصبح صعبا ومعقدا، أولا بسبب فقدان الديكتاتوريات لدورها الإقليمي بالحفاظ على الاستقرار، بل أصبحت مصدرا لزعزعة الأمن والاستقرار. وثانيا بسبب تقدم مبادئ حقوق الإنسان إلى الواجهة في المجالين المحلي والدولي، وتعاظم دور منظمات وجمعيات وهيئات حقوق الإنسان في رسم السياسة الدولية العمل الكبير الذي تقوم فيه بفضح الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان، والتأثير على هيئات الأمم المتحدة، وإنشاء المحاكم الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان، كل ذلك أدى إلى انحسار التأييد للديكتاتوريات وإجبارها على تقديم تنازلات حقيقية، والتخلي عن الوسائل القمعية المفضوحة لإدارة المجتمع والسيطرة عليه، وإلزامها على الأقل بتغيير أدواتها ووسائلها، وهذه التنازلات والخطوات هي المسامير الأخيرة في نعشها، وهذا كله مع الديكتاتوريات الموجودة، فكيف بالسماح بنشوء جديدة!

مما سبق يمكن أن نصل لاستنتاج بسيط أنه لا يمكن نشوء ديكتاتوريات جديدة لفقدان الركائز الأساسية التي يجب توفرها، بالإضافة إلى أن الشعوب التي تقوم بالثورة ضد الديكتاتورية لا يمكن أن تسمح بعودتها بأي لباس كان. ولكن هدم إمكان نشوء ديكتاتورية جديدة لا يعني أبدا ولن يمنع من أن يحاول البعض ذلك، وهذه المحاولات وإن كانت محكومة بالفشل إلا أنها ستكلف الشعوب ثمنا إضافيا هي بغنى عنه، وإن لم يكلفها دماءً ودمارًا سيكلفها وقتا هي بأشد الحاجة إليه لتلحق بركب العالم، وتعوض ما فاتها.

كيف نبني سوريا دون الخوف من ديكتاتورية جديدة:

سبق وذكرت أن البنية القانونية هي الأرضية الأساسية لديمومة الديكتاتوريات وتمنحها الشرعية والثبات. ومنع نشوء الديكتاتورية يبدأ وينتهي بالبيئة القانونية التي تسمح أو لا تسمح بنشوء ديكتاتورية أو تغول أي أغلبية سياسية أو عرقية أو دينية على الأقليات الأخرى.

وهيكلة البنية القانونية هي بناء من أرضية وأربعة أعمدة أساسية وسقف، متناغمة ومتماسكة ومترابطة بشكل وثيق.

ويمكن أن نقول إن الأرضية هي المبادئ التي تمثل ضمير المجتمع والحامية لحقوق الأفراد، ويمكن أن نطلق عليها القيم التوافقية العليا أو القيم المؤسسة، وقد تقدمنا في المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية بورقة تتضمن هذه المبادئ والقيم العليا، وهي رؤية توافقية حول المستقبل، تتفق فيه كل مكونات المجتمع على العيش تحت سقفها، وتستلهم التاريخ والحاضر وتجارب الشعوب ليبني عليها أفق المستقبل القادم الذي نتمنى

لأجيالنا العيش فيه، وهذه القيم لا تخضع لتجاذبات السياسة والأيديولوجيا، بل هي فوقها وتؤسس لدولة المواطنة الحقّة ومظلة تحمي جميع المواطنين بالتساوي.

وبالتالي فإن هذه القيم لا تخضع لرغبات الأغلبية أو الأقلية مهما يكن نوعها قومية كانت أو دينية أو سياسية أو جنسية، بل وفقا لإرادة الجميع لبناء دولة للجميع، بحيث لا يمكن أن تطغى أية أغلبية كانت ومهما يكن حجمها ونوعها على حقوق أي أقلية مهما يصغر حجمها، بما يشكل ضمانة للجميع بأن حقوقهم ستكون مكفولة مهما يكن شكل وحجم الأغلبية التي ستكون بالسلطة.

وحيث إن أرقى ما وصل إليه الإنسان في قوانينه الوضعية والتي لقيت إجماعا وقبولا من كل العالم هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الملحقان به والخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل ومنع التعذيب وغيرها، فمن الضروري استلهام هذه المبادئ لبناء عقدنا الاجتماعي المؤسس لسوريا الجديدة، وترجمتها إلى واقع يشكل رسالة طمأنة وأمان إلى جميع أبناء الوطن بأن مستقبلهم وأولادهم سيكون أفضل في وطن للجميع.

إن هذه المبادئ ستكون في مرتبة عليا وقواعد مؤسِّسة فوق دستورية ومرجعية لأي دستور أو قوانين تنظم حياة المجتمع والدولة في سوريا، لا يجوز مخالفتها، لأنها تمثل ضمير المجتمع، وتحمي حقوق أبنائه من أي انتهاك.

القيم التوافقية العليا:

"القواعد المؤسسة للدستور والقوانين"

١- سوريا دولة ديمقراطية تعددية مدنية غنية بتنوعها القومي والديني والطائفي، تحترم المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، وهي وحدة جغرافية سياسية ذات سيادة كاملة، تعتمد مبدأ المواطنة المتساوية، وهي جزء من منظومة عربية وإقليمية ودولية، ترسم سياستها بما يحقق المصالح العليا للشعب السوري ويصون وحدته وأمنه.

٢- سوريا دولة قانون ومؤسسات ووطن لجميع أبنائها، جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ولهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو القومية أو الجنس أو الرأي السياسي.

٣- السيادة للشعب يمارسها عبر انتخابات ونزيهة وشفافة تعتمد على مبادئ المساواة والحرية والعمومية والاقتراع السرّي، ولجميع المواطنين حق المشاركة

السياسية وتولي المناصب العامة دون تمييز، والانتماء إلى المجموعات والجمعيات والأحزاب السياسية السلمية وتشكيل النقابات التي تعبر عن مصالحهم.

٤- لجميع المواطنين حق الرأي والمعتقد والفكر والتعبير عن آرائهم علانية، ولهم حق تداول المعلومات بحرية والتظاهر وممارسة شعائرهم بشكل سلمي، ولا يجوز إجبار أي مواطن بالقسر على ممارسة أو الامتناع عن ممارسة فعل سلمي يتعلق برأيه أو اعتقاده، ولا محاسبته أو التضييق عليه بسبب ذلك، ولا يجوز الحض على الكراهية أو العنف بين الطوائف والأديان والقوميات أو النيل من الوحدة الوطنية.

٥- لجميع المواطنين حق التمتع بالعدالة، وحصوله عليها ضمن وقت معقول، والتقاضي أمام قاضيهم الطبيعي، والسلطة القضائية يجب أن تتمتع بالاستقلالية التامة والحياد والنزاهة والعدالة باعتبارها الدرع الحامية والضامنة للحريات العامة والحقوق، وحق الدفاع حق مقدس لا يجوز انتهاكه وللجميع على قدر المساواة التمتع بالحماية القانونية، وكل متهم بريئ حتى تثبت إدانته.

٦- الحياة حق مقدس، وللجميع حق التمتع بالحرية والسلامة الشخصية، ولا يجوز انتهاك الحياة الشخصية، ولا يجوز توقيف أي شخص أو تحري مسكنه إلا بمذكرة قضائية، كما لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب والإيذاء البدني أو المعنوي أو المعاملة الحاطّة بالكرامة الإنسانية.

٧- لكل المواطنين حق التنقل واختيار مكان العيش، ولا يجوز إبعاد أي سوري عن بلده، ولا يجوز تحديد إقامته أو منعه من السفر إلا بقرار قضائي. ولجميع المواطنين الحق في العمل وبحد أدنى من الأجر العادل بما يكفل له ولأسرته حياة كريمة وبظروف تضمن السلامة والصحة.

٨- الثروات الطبيعية ملك للشعب لا يجوز التنازل عن ملكيتها، ولكل مواطن الحق في التملك، وتحمي الدولة الملكية المادية والفكرية, ولا يجوز نزع الملكية إلا للنفع العام ومقابل تعويض عادل.

٩- التعليم والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والبيئة النظيفة حق لكل مواطن، والتعليم مجاني وإلزامي حتى انتهاء مرحلة التعليم الأساسي. وتعمل الدولة على تحرير المجتمع من الجوع والأمية وتوفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متوازن وعادل في كل المحافظات.

١٠- لكل طفل من أب أو أم سوريين الحق في الجنسية والنسب دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الجنس، وعلى الدولة بمساعدة الأسرة والمجتمع حماية حقوقه واتخاذ التدابير اللازمة لحمايته.

١١- تقوم المحكمة الدستورية العليا المكونة من قضاة وخبراء قانون مستقلين بالرقابة على انسجام الدستور والقوانين الصادرة مع هذه المبادئ، وعدم مخالفتها له.

وكأي عملية بناء يجب العمل أولا على تهيئة الأرض لتكون صلبة ومستوية ومستقرة لتحمل البناء دون أن تتصدع أو تتشقق؛ أي بمعنى قانوني وضع الأسس التي ستقوم عليها الدولة.

الدستور والمبادئ التي سيتبعها ويلتزم بها ومجموعة القوانين الأساسية هي ضمير المجتمع والمعبر عن جميع مكوناته. هذه الأرضية يجب أن تكون مستوية حتى تتوزع عملية البناء عليها بالتساوي دون أن يتحمل جزء من المجتمع عبئا أكبر من الآخرين، مما يستلزم معالجة الكتل الناتئة وردم الحفر والفواصل الموجودة (الأفكار المتطرفة يمينا وشمالا)، وتوسيع مساحة البناء ليشمل كل مكونات المجتمع، حتى لا تترك أي مساحة أو مكون خارج عملية البناء.

ثانيا : يجب أن نضع مخططات البناء وشكله بحيث يكون معبرا عن كل المجتمع بتاريخه وحاضره ومستقبله، ولا يقتصر على حقبة زمنية محددة، ولا على مكون واحد أو أكثر من مكونات المجتمع، بل يجب أن يتمثل فيه كل مكونات المجتمع وتاريخه. أن يكون أفقه للمستقبل ويستقرئ التطور الحضاري، ولا يقيد نفسه بتاريخ أو حاضر، يتحرك باستمرار. التعبير عن كل مكونات المجتمع وإعطاء الجميع مساحة تعبر عن تراثه وتاريخه ومشاركته بالبناء يجب أن يكون بشكل هارموني تناسقي، وليس تنافريا وفجّا، بما يعطي غنى وجمالية للبناء ولا يؤثر على متانته.

إن أي محاولة لسيادة لون واحد أو شكل واحد أو ثقافة واحدة أو تاريخ واحد على البناء وتغييب باقي الاتجاهات تحت ذرائع أغلبية أو غيرها ربما يعطي انطباعا من الخارج بالوحدة، ولكنه سيؤدي إلى تقسيم داخلي عشوائي وتنازعي، ولن يؤدي إلى أن يعيش كل المجتمع في البناء الواحد، بل سيلجأ كل مكون لإنشاء كانتونه الداخلي ومجتمعه المنعزل، ويؤجج الأفكار المتطرفة، مما يهدد بالمحصلة متانة البناء ككل وتزعزع أركانه لتكون هشة أمام أي زلزال.

من هذه الرؤية نبدأ ببناء الدستور، فهو القاعدة الأساسية والحامل للمجتمع والدولة والكيان، وهو القاعدة الأسمى للدولة، وواجب التطبيق قبل كل قانون. لذلك يجب أن تكون حاملا مرتبطا بشكل عضوي مع الأعمدة الأربع الأساسية في البناء، وهي قوانين الأحزاب والجمعيات والانتخابات والإعلام والسلطة القضائية.

١- قانون الأحزاب والجمعيات هو الذي ينظم طريقة صنع وعمل التكتلات والتجمعات التي تعبر عن مصالح مكونات المجتمع، وطريقة مشاركتها في صنع القرار والتأثير فيه، وتحقيق مصالح الفئات والطبقات. وهنا يجب أن نراعي ألا يكون هدفها

وعملها ما يدفع للتقسيم والتنازع، بل يكون تنافسيا ضمن أصول الديمقراطية والسلمية بما يحفظ ويدعم وحدة الكيان.

٢- قانون الانتخابات وهو الآلية التي سيعبّر المجتمع من خلالها عن مصالح مكوناته، وأهم أهدافه أن يكون قادرا على إيصال كل صوت بشكل حقيقي ومؤثر دون أن يتيح تغول أغلبية على صوت أقلية، كما يجب أن يدفع ويشجع على أن يكون التنافس سياسيا وليس بخلفيات أخرى دينية او طائفية أو قومية، وأعتقد أنه بالتجربة أثبتت النظرية النسبية بالانتخابات، وهي تعتمد على البرامج السياسية وفعاليتها في توطيد لحمة المجتمعات والتخفيف من حدة التباينات. هذا مع أني، ولطبيعة تاريخ سوريا، مع الانتخابات حسب القائمة الفردية، وأفضّل فترة انتقالية بانتخابات مشتركة نصف عدد النواب بالقائمة الفردية والنصف الآخر بالنظرية النسبية لدورة واحدة أو دورتين انتخابيتين، ومن ثم تكون بالنظرية النسبية بعد أن تكون قد نضجت الأحزاب والممارسة الديمقراطية.

٣- قانون الإعلام وهو آلية التعبير للمجتمع كأفراد وأحزاب وجمعيات ومنظمات عن أنفسهم. السلطة الرابعة هي التي تصوب الأخطاء وتشكل صوت الرأي العام، ويجب أن تكون حرة غير مقيدة لا بالتأسيس ولا بطريقة التعبير إلا بما يهدد وحدة الكيان، ولا تكون الرقابة مسبقة بل لاحقة وعبر القضاء.

٤- قانون السلطة القضائية، وهو الأهم، لأن القضاء هو السلطة الأساسية برأيي، ولأنه الدرع الحامية للمجتمع والكيان والحريات والحقوق من السلطة ومن بعض المجتمع نفسه. ويجب أن تتأسس على ثلاثة مبادئ هي الاستقلالية والنزاهة والحياد، هذه الأقانيم الثلاثة هي التي تشكل مفهوم العدالة. وإصلاح القضاء والمؤسسة القضائية لإعادة الثقة بها هي المهمة الأهم والأولى برأيي في رسم مستقبل سوريا، وهذا الإصلاح يتمثل في عدة خطوات، أولها إعادة صياغة قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلاله والفصل بين قضاة الحكم وقضاة النيابة، وفصل عمل وزير العدل والسلطة التنفيذية عن عمل مجلس القضاء الأعلى، وإعادة هيكلة القضاء بما يضمن توسعا جغرافيا وتخصصيا يكفل بإحقاق العدالة بوقت سريع، وإعادة النظر بطريق تعيين القضاة وتأهيلهم. وإعادة تقييم القضاة الموجودين واستبعاد الفاسدين وغير الحياديين، وتدعيم وضع القضاة الاجتماعي والاقتصادي لحمايتهم من الضغوط والفساد، وتشكيل لجان قضائية تخصصية استثنائية لمرحلة مؤقتة للنظر بتظلمات المرحلة السابقة، إن كان بما جرى في فترة الثورة أو في القضايا القديمة التي شابها فساد كبير أو ظلم فاضح نتيجة التدخلات الأمنية. ولا بد من تفعيل دور لجان التفتيش القضائي والاستعانة بقضاة أجانب وعرب لتفادي الضغوط والمحسوبيات بالمحاسبة، وخاصة بالمرحلة الأولى.

إن هذه النظرة السريعة على القوانين الأربعة الأساسية لا تغني بل تؤكد وجوب البحث فيها تفصيليا، كل على حدة، والتي ستكون موضع بحث خاص ومناقشة بكل تأكيد.

الدستور:

الدستور هو واجهة الدولة والمحدد الأساسي لكيانها، ويشكل الصورة الأولى لظهورها أمام نفسها والعالم، وهو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة والسلطة، ويحكم كل القوانين الأخرى في الدولة، ويحدد آلية عمل إداراتها ومؤسساتها والعلاقة بينها، وهو القانون الأسمى والواجب التطبيق قبل أي قانون آخر.

ويتم تقسيم الدستور إلى عدد من الأبواب والفصول التي تبحث كل هذه التفاصيل حسب ما يأتي:

١- توصيف الدولة كجغرافيا سياسية وكيان وطبيعة وكيان سياسي وانتماء، وهنا نواجه عدة احتمالات أو تحدّيات، منها ما هو ليس محلّ خلاف بأن سوريا جمهورية ووحدة الأراضي السورية، كما هي الخارطة الجغرافية الآن.

٢- ولكن هناك نقاط قد يثار فيها اختلاف كاسم الدولة والتي تعبر عن انتمائها بالنسبة للبعض، كإضافة اسم العربية للاسم، أو وجود فقرة تنص على هذا الانتماء، وهو ما يثير حفيظة السوريين غير العرب. وأنا أعتقد أن مسألة الانتماء هي مسألة سياسية، تحددها الأغلبية السياسية التي في السلطة بوقت من الأوقات، وليست نصا دستوريا أو بالاسم. فكثير من الدول العربية لا يوجد في اسمها ما يدل على العربية، ومع ذلك هي عضو بالجامعة العربية، وتنتمي إلى المجموعة العربية سياسيا، وهناك من اسمه ونصوصه الدستورية تنص على ذلك، ولكن عمليا هو غير منتمٍ سياسيا لهذه المجموعة، وإن كان يمارس دورا فيها، وحيث إن مسألة الانتماء هي مسألة سياسية كما قلنا تحددها الأغلبية، وحيث إن سوريا هي في وسط عربي محيط، وهي بكل الأحوال مضطرة، إن لم أقل هي منتمية فعليا، وستتعامل مع الجوار بشكل إيجابي لمصلحة شعبها، فمن الطبيعي أن يكون هناك نص على هذا الانتماء للمحيط والتاريخ العربي، مع عدم تجاهل الانتماء الإقليمي والدولي أو أن يكون ذلك على حسابهما بما يحقق مصالح الشعب.

كما أن هناك مسألة الدين للدولة كتشريع ولرئيس الجمهورية. وأعتقد أن الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتشريع وليس المصدر الأساسي، بما يؤدي

إلى أن تكون التشريعات منسجمة مع الشريعة من جهة، ولا تفرض قوانين غير مقبولة من قبل فئة من المجتمع مهما تكبر أو تصغر. وتترك مجالا للمشرع ليعبّر عن كل مكونات المجتمع. أما بالنسبة لدين رئيس الجمهورية فأعتقد أنه من غير المنطقي ذكره، ليس لأنه يمكن أن يسمح بتولي رئيس من غير الأغلبية المسلمة، أو يحرم أحدا من غير الأغلبية، إذ لن ينتخب أحد من غير الأغلبية إذا لم تنتخبه هذه الأغلبية أساسا، بل لأن ذكر هذا الشرط سيحرم الأغلبية نفسها الحق بانتخاب من تراه مناسبا بغض النظر عن دينه، لذلك فإن وجود هذا الشرط هو إجحاف وانتقاص من حقوق الأغلبية المسلمة، قبل أن يكون انتقاصا من حقوق الأقلية.

وكذلك يمكن أن تثار مسألة النظام الرئاسي،

هل هو جمهوري برلماني أو رئاسي أو برلماني رئاسي؟

أعتقد أن الجميع متفق على استبعاد النظام الرئاسي بما يعنيه من نشوء ديكتاتورية لم يعد أحد يريدها، وأنا أعتقد أن التجارب العالمية أثبت نجاعة النظام المشترك بشكل أكبر، فالنظام البرلماني الذي تتحكم فيه الأغلبية البرلمانية بكل المفاصل من انتخاب رئيس الجمهورية المجرد من الصلاحيات، إلى تعيين رئيس الحكومة والحكومة والرقابة عليها والتشريع، عدا أنه، أي هذا النظام البرلماني الصافي، يحيلنا إلى ديكتاتورية من نوع آخر، فإنه وبالتجربة نظام غير مستقر سياسيا تتلاعب فيه الكتل السياسية بأمور البلد، وأي تغيير في تحالفات الأحزاب لأي سبب يمكن أن يؤدي إلى تغيير الحكومة كلها. كما أن الرقابة على عمل الحكومة ستضعف كثيرا بسبب أن الأغلبية البرلمانية هي من عيّنها، وبالتالي تكثر عمليات الفساد المغطاة برلمانيا، وتزداد التشريعات لمصالح حزبية وليس وطنية. أما النظام البرلماني الرئاسي المشترك حيث ينتخب الرئيس من الشعب، كما البرلمان، مع صلاحيات محددة بالدستور، بحيث لا تطغى أو تتعدى أو تتجاوز صلاحيات البرلمان الذي هو المرجع الأول والممثل لاختيار الشعب، فإنه يخلق حالة تنافسية إيجابية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة المجتمع، ويحدّ من الفساد، ويفعّل الحياة السياسية والقرار الشعبي على عمل الحكومة. حيث أن تناوب انتخاب مجلس النواب ورئيس الجمهورية مباشرة يجعل المواطنين، مشاركين بالرقابة وتصحيح المسارات خلال فترات متقاربة، وهو امتحان سريع للبرامج السياسية، يعرب فيه الناخبون عن رضاهم من عدمه عن أداء الأحزاب والممثلين الذين سبق أن اختاروهم.

٣- تحديد الشكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة، وأعتقد هنا أنه ليس هناك تحديات أمام الدستور بل خيارات ليس صعبا تحديدها والاتفاق عليها، فبالنسبة

للموضوع الاقتصادي أعتقد أن النظرية الاشتراكية والاقتصاد المغلق أثبتت عدم جدواها، وأن الاقتصاد المنفتح مع الحفاظ على مبادئ العدالة الاجتماعية ودور الدولة بحماية الفئة الأفقر هو الحلّ الأنجع للدول. كما أن الثقافة المنفتحة للتعامل، والأخذ من كل الثقافات هي حقيقة لم يعد من الممكن تجاهلها.

٤- تحديد الحقوق والواجبات للدولة، وهنا يمكن أن نقول إن موضوع الحقوق الأساسية للإنسان هي موضوع لا يقبل المناقشة والجدل، وأن هذه الحقوق واحترامها هو مقياس حضارة أي دولة، وكلما توسعت الدول بتطبيقها كانت أكثر حضارية وتقدما، وأعطت مواطنها ومجتمعها قوة ومناعة. أما بالنسبة لدور الدولة، فأعتقد أن الغالبية مقتنعة بأن دور الدولة لا يتوجب أن يكون حياديا تجاه المجتمع بل متدخلا بحدود لا تؤثر على الحريات، وعليها تأمين وحماية الحقوق الأساسية للإنسان من حق العمل والتعليم والحياة الكريمة والبيئة النظيفة والرأي والتعبير والمشاركة السياسية وغيرها من الحقوق، والحفاظ على أمنه ووحدته.

٥- تحديد طريق انتخاب ومدة ولاية مجلس النواب وسلطاته، وكيفية ممارسة صلاحياته بالتشريع، وآلية الرقابة على عمل الحكومة ودور الأحزاب السياسية في المجلس، وكيفية اتخاذ القرارات بأنواعها وإقرار القوانين ونفاذها وطرق الطعن بها، وعلاقته مع رئاسة الجمهورية والحكومة.

٦- تحديد طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدة ولايته وسلطاته وطريقة ممارسته سلطاته، وحدودها وعلاقته بالحكومة ومجلس النواب.

٧- الحكومة وطرق تشكيلها وممارسة عملها وسلطاتها ومحاسبتها، والهيئات الرقابية المالية والعقدية على أعمالها.

٨- السلطة القضائية ومجلس القضاء الأعلى وتشكيله ودوره وسلطاته، خاصة بما يخص رئيس الجمهورية والنواب.

٩- المحكمة الدستورية العليا تشكيلها وصلاحياتها، وكيفية القيام بدورها.

١٠- موضوع إدارة الأقاليم وتقسيم المحافظات وسلطات الإدارة المحلية ودورها وصلاحياتها، وهنا أعتقد بأن كلما ازدادت صلاحيات الإدارات المحلية، وأعطيت هامش واسع للتحرك لخدمة مناطقها تحت إطار الدولة الواحدة تجاوزنا مطبات مطلبية، ليس للأقليات القومية أو الدينية فقط، وإنما للمناطق الجغرافية التي عانت طويلا من التهميش والإهمال. وإن زيادة وتوسع الصلاحيات المحلية أثبت الواقع والتجربة أنها تزيد التزام المواطن بالوطن ولا تؤدي لابتعاده.

طرق إقرار الدستور وتعديله والنسبة المطلوبة لتعديل المواد. وأعتقد أن معظم الدساتير الحديثة وضعت جزءا من مواد الدستور، وخاصة المتعلقة بالحقوق الأساسية للإنسان وجغرافية الكيان وماهيته غير قابلة للتعديل بأي أغلبية كانت (لطفا مراجعة الدستور الألماني، ووثيقة الآباء المؤسسين لأمريكا، وموقع شعارات الثورة الفرنسية في الدستور الفرنسي).

بالإضافة إلى أنه من غير الممكن نشوء ديكتاتورية جديدة، فإنه يجب أن نقطع الطريق حتى على محاولة فرضها، لنوفر على الوطن ثمنا إضافيا ووقتا يحتاجه الوطن لإعادة بناء الحجر والبشر.

خطة التحول الديمقراطي فى سوريا

د. رضوان زيادة
مدير المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية

(فيما يلي الخلاصة التنفيذية والتوصيات النهائية لمشروع "خطة التحول الديمقراطي في سوريا[1]" وهو مشروع أشرف عليه "بيت الخبرة السوري" الذي يتكون مما يقارب ثلاثمائة شخصية من الخبراء السوريين ونشطاء حقوق الإنسان، وأكاديميين، وقضاة، ومحامين، ومعارضين سياسيين، ومسئولين حكوميين سابقين، وضباط عسكريين سابقين، بالإضافة إلى قادة من المجالس الثورية المحلية والمعارضة المسلحة والجيش السوري الحر. قام بيت الخبرة السوري بعقد عدة اجتماعات دورية للوصول إلى رؤية نهائية وموحدة للفترة الانتقالية في سوريا وتقديم توصيات عملية ومدروسة للمستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والأمني في سوريا.

يتألف بيت الخبرة السوري من ستة فرق عمل هي: فريق العمل الخاص بالإصلاح الدستوري وسيادة القانون، وفريق العمل الخاص بالإصلاح السياسي والإداري، وفريق العمل الخاص بإصلاح نظام الأحزاب والانتخابات، وفريق العمل الخاص بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وبناء جيش وطني حديث، وفريق العمل الخاص بالإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار، وفريق العمل الخاص بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وتولد عن هذه الاجتماعات "خطة التحول الديمقراطي في سوريا" التي هي وثيقة تم التوصل إليها بعد أبحاث مستفيضة تذكر بالتفصيل الرؤية النهائية لـ"بيت الخبرة السوري" للمرحلة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسد.)

كانت ولادة الثورة السورية معجزة بحد ذاتها بالنظر إلى قسوة نظام الأسد ووحشيته التي كان يعرفها الجميع خاصة وتاريخ سنوات الثمانينيات ماثل في أذهان كل السوريين، لقد أذهلت الثورة السورية العالم بأسره لمجرد اندلاعها، وكان أكثر من ذُهل لمشاهد

المظاهرات السلمية المنددة بالظلم والفساد هم الشعب السوري نفسه، وعلى رأسه المعارضون السوريون. لقد كان خروج المظاهرات السلمية الداعية لتغيير نظام دمر البنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة وفي كل المحافظات تقريباً أمراً من المستحيل على السوريين تخيله. غير أن أحداً في الأشهر الأولى لم يفكر في المرحلة الانتقالية بشكل جدي، باستثناء النظام ورجالاته الذين قرروا أن لا فرصة لأي تغيير، وأنهم سينتهجون أي نوع ممكن من المواجهة لإنهاء ذلك الحراك. فقد اعتقد نظام الأسد ورجالاته أن الإصلاح الجدي يعني نهايته ونهاية سيطرتهم الاستبدادية إلى الأبد.

غير أن الشعب السوري الذي كان يطالب بالتغيير سلمياً في الميادين والساحات في جميع المدن والقرى، ويقدم الشهداء كل يوم تقريباً، وبالعشرات ومن ثم بالمئات، لم يكن حقيقة في معرض التفكير في المستقبل. وقد سادت في تلك الأيام أجواء متناقضة بين السوريين بين متفاءل بسرعة سقوط النظام، وبين متشائم بأنه قد لا يسقط وسيبقى لسنوات، كما كان هناك من يؤيد النظام ويعارض الحراك ضده، وآخرون لا يرون مصلحة بتغيير النظام ويدعون لإصلاحه تدريجياً. هنا ظهرت أهمية دور معارضة سياسية قوية ترسم خارطة للمستقبل السوري القريب وتضع خططا للتغيير الجذري.

بعد مرور ستة أشهر على اندلاع الأحداث، وتزامناً مع ظهور الجيش السوري الحر المكون من منشقين عن جيش النظام مع عدد من المدنيين الذين تطوعوا لحماية أحيائهم ومدنهم وقراهم، تم تشكيل أول تجمع بارز لقوى المعارضة السورية. وقد تم تأسيس مؤسسة أريد لها أن تكون مظلة سياسية للثورة السورية، وكان من الطبيعي أن تكون كل تحركاتها خارج سوريا بسبب الوضع الأمني داخلياً. وقد سميت هذه المؤسسة «المجلس الوطني السوري»، تيمناً بالمجلس الوطني الليبي الانتقالي الذي قاد الثورة الليبية لانتصار عسكري تاريخي على معمر القذافي ومليشياته بدعم من المجتمع الدولي.

لكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل في سوريا ليس بالمهمة الهينة أو السهلة. فلقد ظهر التفكك في المعارضة السورية في الداخل والخارج. وبعد أربعين سنة من حكم العائلة الواحدة بات الفراغ السياسي داخل سوريا كبيراً جداً لدرجة أن المعارضة السورية المقسمة وجدت صعوبة في الإجماع على أمور التمثيل والقيادة وبناء الرؤية المشتركة، ناهيك عن وضع الخطط المستقبلية لبناء سوريا جديدة. وعلى الرغم من إقامة كتل المعارضة المختلفة مثل «المجلس الوطني السوري»، ومن بعده «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، للعديد من المؤتمرات لمناقشة الإصلاح الحكومي والمطالبة بوضع نهاية لحكم الأسد، فلم ينجح أي تجمع في ضم وتمثيل جميع الفئات العرقية، والدينية، والثقافية، والسياسية المتنوعة في سوريا، وأيضاً لم ينجح أي تجمع في تقديم خطة مفصلة لمستقبل سوريا.

قدم المجلس الوطني السوري رؤيته للمرحلة الانتقالية لسوريا الجديدة[٢]. كما أسماها في نيسان/أبريل ٢٠١٢، لقد كانت عامة بالإجمال وركزت فقط على الجانب السياسي والاقتصادي المتمثل في مطلب الثورة الرئيسي وهو رحيل الرئيس بشار الأسد، وطورت عدداً من المبادئ الرئيسية للمرحلة الانتقالية والتي يتقاطع معها بيت الخبرة السوري في الكثير منها، لكن هذه الرؤية بقيت عامة جداً ومقصورة على المبادئ.

وقبل ذلك اتفقت المعارضة السياسية في القاهرة في تموز/يوليو ٢٠١٢ على ما أسمته «الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقاليّة»[٣]. كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، واعتبرت هذه الوثيقة المتوافق عليها بين كل تيارات المعارضة السياسية التي شاركت في المؤتمر، لكن الوثيقة تضمنت الكثير من الرؤى العامة جداً والنظرية، التي أصبحت جزء من التاريخ بعد التغيرات التي شهدها الواقع السوري على الأرض.

وعملت منظمة «اليوم التالي» على مشروع أوسع، يتمثل في تقديم رؤية تفصيلية لسوريا ما بعد الأسد في مجال القانون والعدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني وتصميم النظام الانتخابي والدستوري[٤]. وعلى الرغم من شمولية المشروع مقارنة مع رؤية «المجلس الوطني» إلا أنه وبحكم محدودية عدد السوريين المشاركين بورشات العمل كان التقرير النهائي أشبه بإسقاط توصيات دول أخرى، مرت بمراحل انتقالية شبيهة بسوريا دون إدراك الاختلافات في السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي.

تم عمل مجموعة من السوريين، يتقدمهم نائب رئيس الوزراء السوري الأسبق عبدالله الدردري من خلال منظمة الإسكوا في بيروت على تطوير ما أسموه «الخطة الوطنية لمستقبل سوريا»[٥] لكنه ركز بشكل رئيسي على موضوع إعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي لما بعد انتهاء الأزمة كما أسماها، وبقي متحفظاً تماماً في الموضوع السياسي والذي لأجله انطلقت الثورة السورية.

أصبحت الحاجة إلى إيجاد رؤية موحّدة ووشاملة وممثلة للجميع لسوريا بعد الأسد أمراً واضحاً، وبالتأكيد قدمت المشاريع السابقة دوراً ما في بناء هذه الرؤية كما أن بعض الأحزاب السياسية والمجالس المحلية والقوى الثورية قدمت رؤاها وأفكارها ومبادراتها الخاصة، ولكن لابد من وجود خطط عملية، يستطيع الشعب السوري من خلالها أن يدلي بكلمته على النحو الأفضل في بناء سوريا الحرة دون تفضيل أي انتماء قبلي، أو عقائدي، أو طائفي، أو سياسي على حساب الآخر.

من هذا الواقع، وفي صيف عام ٢٠١٢، انطلق «المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» بالعمل على وضع مشروع متكامل، يشمل رؤية لتطوير عمل المعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد؛ ومن ثم تقديم مشروع متكامل لإدارة المرحلة

الانتقالية التي تبدأ مع سقوط النظام، وصولاً إلى وضع أطر واضحة لبناء دولة سوريا حديثة، تتسع لكل السوريين على اختلاف أطيافهم، ويتمتع بها المواطن بكافة حقوقه وحرياته، ويشارك بالحياة السياسية دون قيود ظالمة. وقد سار المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية قدماً في هذا المشروع من خلال عدة خطوات قام بها، كإطلاق فكرة الحكومة المؤقتة من خلال مؤتمر إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا الذي نظمه في استانبول في أكتوبر ٢٠١٢، والتأكيد على مركزية فكرة العدالة الانتقالية في المرحلة الانتقالية في سوريا من خلال المؤتمر الذي نظمه في يناير ٢٠١٣، وأعلن بعدها تأسيس اللجنة التحضيرية للعدالة الانتقالية في سوريا، وأخيراً إطلاق «بيت الخبرة السوري» لرؤيته الشاملة والمقترحة للمرحلة الانتقالية في سوريا ضمن تقرير «خطة التحول الديمقراطي في سوريا».

رؤية سياسية متكاملة للمستقبل:

تبدأ المرحلة الانتقالية من لحظة سقوط النظام، وبالطبع هناك اختلاف كبير بين قوى المعارضة السورية حول المعنى الحقيقي لذلك، ولكن الإجماع الوحيد هو أن النظام يجب أن يسقط بجميع رموزه وأركانه، مع تركيز خاص على رحيل رأس النظام وهو بشار الأسد. على الرغم من أن المرحلة الانتقالية يجب أن تبدأ من لحظة سقوط النظام فإن "تحرير" مناطق واسعة من سوريا فتح نقاشاً كبيراً بين المعارضة السورية حول بدء المرحلة الانتقالية، وظهور ما يسمى "المناطق المحررة" التي خرجت عن سيطرة نظام الأسد.

أعتقد الكثيرون أن المرحلة الانتقالية الفعلية ستبدأ إثر تشكيل الحكومة الانتقالية أو الجسم الانتقالي الذي نص عليه اتفاق جنيف الأول[٦] والذي يشكل بمعزل عن الرئيس السوري بشار الأسد الذي سيسلم صلاحياته كاملة لهذا الجسم الانتقالي أياً كان بحسب نص الاتفاق. كما أن اتفاقاً شكلياً جرى بين الولايات المتحدة وروسيا في شهر أيار/ مايو ٢٠١٣ على مبادئ جنيف الأول، نتج عنه الدعوة لعقد مؤتمر جنيف الثاني بحضور ممثلين عن النظام السوري والمعارضة، وبالتالي تأمين انتقال سياسي سلس للسلطة، وبدء المرحلة الانتقالية.

ومازال الاختلاف بين الدول الكبرى على تفسير اتفاق جنيف بادياً، إذ ترى الولايات المتحدة ومجموعة دول أصدقاء سوريا أن الاتفاق ينص بشكل واضح على عدم مشاركة الأسد في المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ترفضه روسيا، وتعتبر أن الأسد لا يمكن أن يتنحى إلا من خلال صندوق الانتخابات، وأن أي حل سياسي لا بد من أن يكون الأسد شريكاً فعالاً فيه.

إن السيناريوهات المطروحة اليوم تتراوح بين الحل العسكري الذي ينتهي بحل سياسي، يميل لمصلحة الجهة المتقدمة عسكرياً؛ كأن يتمكن النظام من الحفاظ على تقدمه

العسكري بانتظار الوصول للاستحقاق الانتخابي في صيف عام ٢٠١٤، وبالتالي التفاوض على مشاركة أو عدم مشاركة الأسد في الانتخابات الرئاسية، أو أن يتمكن الثوار من تحقيق انتصارات كبيرة تضع الأسد أمام مصير صعب يدفعه للتنحي أو إلى إزالته عن السلطة بشكل أو بآخر، ما يعني أن الانتقال السياسي سيخضع بشكل أو بآخر لرؤية المعارضة والثوار، أو أن ينجح تطبيق اتفاقية جنيف، الأمر الذي لا توجد مؤشرات واضحة على إمكانية حدوثه في الوقت الحالي، وخاصة في ظل المعطيات الحالية.

التحديات الدستورية:

يكمن التحدي الأساسي من الناحية القانونية الدستورية في الثورة السورية في خلق آلية لنقل السيادة الشعبية ضمن الظروف الراهنة. ففي حين أنه يبدو أنه من المؤكد أن الكيان الانتقالي الذي سينجم عن أي اتفاق سياسي لنقل السلطة سيملك الصلاحيات الخاصة بإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، يرى البعض أن ذلك يجب أن يرفق بمراسيم تحدد إطار ذلك دستورياً وقانونياً، ويحدد شكل الكيان الانتقالي أو الحكومة الانتقالية وعمرها وصلاحياتها، ويحدد موعداً لانتخابات شعبية تمكّن الشعب من استعادة سلطته وسيادته.

إن اللحظة التاريخية التي ستعتمد كتوقيت فاصل ما بين النظام السابق وبين المرحلة الانتقالية تحتاج إلى تأسيس دستوري. وبالطبع إن الآليات الدستورية تعني بالضرورة الاستناد إلى الشرعية الشعبية، الأمر الذي سيستدعي البحث في الآليات التي ستضمن تلك الشرعية وترجمتها دستورياً في اللحظة الانتقالية.

تم نقاش تلك النقطة بكثافة بين أقطاب المعارضة السياسية، حيث انتهى الجميع إلى إقرار أن صلاحية دستور عام ١٩٥٠ للاستخدام الفعلي في المرحلة الانتقالية هي صلاحية محدودة. وسبب ذلك هو أن النصوص العملية فيه غير قابلة للتطبيق؛ لأنها ترتبط بمؤسسات البرلمان ومجلس الوزراء المنبثق عنه والرئيس، ناهيك عن انتخاب الرئيس من قبل البرلمان، وهذا يعني عدم إمكانية استعمال أي آلية قبل إجراء انتخابات برلمانية. ومن الطبيعي الاتفاق على أن دستور عام ١٩٥٠ ليس مؤهلاً ليكون دستور سوريا الدائم، وبأنه لن يستمر لفترة طويلة، وأنه يحتاج الى تعديلات متنوعة ليوائم روح العصر وروح الثورة. ولكن فتح الباب لإجراء التعديلات عليه سيعرقل بالتأكيد من قابلية استعماله مرجعاً دستورياً فورياً في اللحظة التاريخية الدقيقة التي ترافق سقوط النظام. فتعديل دستور عام ١٩٥٠ المؤقت يحتاج إلى تفويض شعبي، وبالتالي سيدخل البلاد في المشكلة ذاتها التي من المفترض حلها من خلال جمعية تأسيسية منتخبة.

ولكن من جانب آخر برز العديد من الآراء التي ترى أنه ومع التسليم بأن دستور عام ١٩٥٠ لا يملك من الأدوات الدستورية ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية، فإن صلاحية الدستور المذكور هي صلاحية رمزية ضرورية. بمعنى أن مجرد إيقاف العمل بدستور عام ٢٠١٢[٧] الذي وضعته لجنة مكلفة من قبل بشار الأسد، وتم إقراره في خضمّ الثورة، واعتماد الدستور الوحيد الذي وضعته وأقرته جمعية دستورية منتخبة في مناخ ديمقراطي، سيعني بالتأكيد قطيعة حقيقية مع الماضي. كما ستعمل النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة كضامن مبدئي لحقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية التي من المفترض أن تكون عصيبة.

لا بد من ناحية أخرى من استثمار الحالة التي تشبه الإجماع على الأهمية الاستثنائية لدستور عام ١٩٥٠ ليصبح الدستور المؤقت الذي سيحكم البلاد خلال الفترة التي تمتد من لحظة سقوط دستور عام ٢٠١٢ ولحظة نفاذ الدستور الجديد الذي ستتوصل إليه الجمعية الدستورية التأسيسية، ويقره الشعب في الاستفتاء التأسيسي.

يعتبر دستور عام ١٩٥٠ من الدساتير الأكثر قبولاً لدى الشارع السوري؛ فمن حيث الشكل قامت جمعية تأسيسيّة منتخبة بوضع ذلك الدستور. وقد انتخبت الجمعية من قبل الهيئات الناخبة يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٠ في اقتراع شاركت فيه المرأة السورية لأول مرّة. وقامت الجمعية بدورها بتشكيل لجنة صياغة الدستور تمثلت بها مختلف القوى السياسية وغير السياسية في سوريا. وقد أوضحت اللجنة في تقريرها للجمعية بأنها اطلعت على خمسة عشر دستورًا أوروبيًا وآسيويًا. وبدأت الجمعية مناقشة المسودة وخرج الدستور بصيغته النهائية مؤلفًا من ١٦٦ مادة بعدما طويت ١١ مادة. و كان أكثر المواضيع التي احتدم عليها النقاش هو إعلان الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة، وانتهى الأمر بعد طول نقاش للحفاظ على صيغة دستور ١٩٣٠ بكون الإسلام دين رئيس الدولة. والقضية الثانية التي احتدم عليها النقاش كانت وضع حد على الملكية الزراعية في الدولة للتخفيف من سطوة العائلات الإقطاعية التي كانت تسيطر على مساحات كبيرة من بعض الأرياف، وحسم الأمر حينها لترك سقف الملكية مفتوحاً. أما الموضوع الثالث فكان حول إدراج مادة تنصّ على وقوف الجيش على الحياد دون السماح له بالتدخل في الحياة السياسية السورية، وهو الأمر الذي لم يتم إقراره. وقد حافظ دستور عام ١٩٥٠ على الطبيعة البرلمانية لنظام الحكم وقلّص صلاحيات رئيس الجمهورية، وسحب حق نقض القوانين والمراسيم منه، وأمهله عشرة أيام فقط للتوقيع عليها غير أنه حافظ على اختصاصه بالتصديق على المعاهدات الدولية، وتعيين البعثات الدبلوماسية في الخارج، وقبول البعثات الأجنبية ومنح العفو الخاص وتمثيل الدولة ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته.

ومن جانب آخر رفع الدستور من درجة صلاحيات البرلمان، ومنعه من التنازل عن صلاحياته التشريعية للحكومة، ولو مؤقتًا. كما عزز من سلطاته تجاه الحكومة فألزمها بالاستقالة في بداية كل دور تشريعي، وعزز أيضاً من سلطة القضاء باستحداث المحكمة الدستورية العليا. أما مواد الحقوق العامة في دستور ١٩٥٠ فقد وسّعت، فبلغت ٢٨ مادة تتناول وحدها الحقوق والحريات العامة، ومنها حصانة المنازل وحرية الرأي والصحافة والاجتماع والتظاهر والمحاكمة العادلة، ومنعت الاعتقال التعسّفي والتوقيف دون محاكمة لفترة طويلة، وحفظ حق الملكية والمشاركة في الحياة الاقتصادية، وتأطير الملكية العامة للدولة وحماية حقوق الفلّاحين والعمال على وجه الخصوص، وجعل العمل حقا لكل مواطن وجب تأمينه، إضافةً إلى رعاية المواطنين المرضى والعجزة والمعوقين. كما تناولت تلك المواد حقوق الطوائف الدينية باتباع شرائعها من جهة، وفي التعليم من جهة أخرى. ونصّ الدستور على كون التعليم حقا لكل مواطن، إلزاميا ومجانيا، وأوجب على الدولة إلغاء الأمية خلال عشر سنوات.

ومن أهم خصائص دستور ١٩٥٠ التي تجعله مرشحاً ليعمل كضامن للانتقال الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية وكمرجع أساسي للدستور المقبل:

- تبنيه للنظام الجمهوري البرلماني.
- تحديده مدة ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات.
- فصله بين السلطات الثلاث، وجعل السلطة التشريعية هي الأولى من حيث الصلاحيات، وحصر السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء.
- ضمانه لاستقلال القضاء، وتضمنه استحداث محكمة عليا تراقب دستورية الأنظمة والقوانين.
- تميزه بنزعة توفيقية بين الاتجاهات السياسية الأيديولوجية الرئيسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وهي الاتجاه الاشتراكي والقومي والإسلامي.

تأسيس المجلس التأسيسي أو الجمعية الدستورية:

يقضي المقترح بانتخاب مجلسٍ دستوري يتكون من ٢٩٠ عضواً بطريقة التمثيل النسبيِ، موزعين على ٣٢ دائرة انتِخابية، بحيث تشتمل الدائرة الواحدة على ٢٠-٣٠ مرشحاً يتنافسون على ١٢ مقعداً تقريباً في كل دائرة، وقد وضعت حدود الدوائر الانتخابية وفقاً للـ٦٤ وحدة إدارية الموجودة حالياً في سوريا. تتم عملية الاقتراع وفقاً لنظام القائمة المفتوحة؛ بحيث يحق للناخب التصويت للقائمة الحزبية التي يراها مناسبة إلى جانب اختيار مرشحه المفضل في القائمة ذاتها. يفوز الحزب السياسي بمجموعة من المقاعد

في الدائرة الانتخابية بما يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب ومرشحيه مجتمعة.

يحتل مقاعد الحزب في الجمعية الدستورية الأشخاص الذين حصلوا على أعلى نسبة أصوات ضمن الحزب الواحد. فالمرشحون الأكثر شعبية للحزب يحصلون على مقاعد الحزب بغض النظر عن ترتيبهم في القائمة الانتخابية للحزب. كما يسمح للمرشحين المستقلين بالترشح في جميع الدوائر. ويتم إدراجهم ضمن قوائم منفصلة بما يسمح للناخبين بالتصويت لهم مباشرة. ويسمح للمرشح بالتنافس في دائرة واحدة فقط.

يتم حساب وتحديد الجمعية الدستورية المؤلفة من ٢٩٠ مقعدا وفق القاعدة العالمية المعروفة للجذر التكعيبي للسكان. ووفق عدد سكان سوريا المقدر ب ٢٤,٥ مليون نسمة، يكون لكل ٨٤,٥٠٠ مواطن تقريبا مقعد في الجمعية الدستورية. جميع المقاعد الـ٢٩٠ يجري التتنافس عليها. ويعتقد «بيت الخبرة» أن هذا النظام الانتخابي سوف يسمح بتمثيل واسع وديموقراطي لجميع فئات وشرائح المجتمع.

شكل نظام الحكم في سوريا المستقبل:

ساد الدستور السوري لعام ١٩٧٣ والدستور الأخير لعام ٢٠١٢ نظام حكم هجين. فمن جهة كان نظاماً أقرب إلى النظام الرئاسي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة جداً، ومن جهة أخرى يعتمد جهازا حكوميا تنفيذيا قويا نسبياً، ولم يكن نظاماً برلمانيا نصف رئاسي كما هو الحال في فرنسا؛ لأنه لا يعتمد نتائج الانتخابات البرلمانية في تشكيل الحكومات المتعاقبة -بل هو بعيد فعلاً عن ذلك- وبالتأكيد ليس نظاماً برلمانياً صافياً يكون فيه الرئيس أو الملك منصباً فخرياً لا صلاحيات حقيقية لديه مقابل صلاحيات الحكم التي تنحصر بالفائز بالانتخابات البرلمانية كالنظام البريطاني أو الهندي. وبالمقابل فإن النظام الذي احتواه دستور عام ١٩٧٣ (الذي كان أساساً نظرياً للحكم منذ الانقلاب الحزبي العسكري الذي قام به حافظ الأسد والذي سمي بالحركة التصحيحية لعام ١٩٧٠) كان نظاماً قائماً على التناقضات.

- ❖ على الرغم من أن نظام الحكم في سوريا على الصعيد النظري كان نظاماً مختلطاً حزبياً مدنياً في آن معاً، فإنه أعطى لحزب البعث صلاحية ومكانة كبيرة جداً حسب دستور عام ١٩٧٣ مثلاً من خلال قيادته للدولة والمجتمع حسب المادة الثامنة من الدستور، ومن خلال ترشيح رئيس الجمهورية من قبل القيادة القطرية لذلك الحزب.
- ❖ ساد التناقض المتعدد الأوجه نظام الحكم الفعلي المنفصل عن الدستور المعمول به في سوريا خلال الفترة المنصرمة، فعلى صعيد الواقع كان النظام السائد في سوريا منذ الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣ نظاماً أمنياً، حلت فيه الأجهزة الأمنية

محل الجهاز المدني الحكومي في كثير من مفاصل الحياة السياسية والمدنية الخدمية اللصيقة بحياة المواطن.

- أما المستوى الثاني لتناقض النظام مع الشكل الدستوري للحكم حتى بشكله غير المتطور في الحالة السورية، فقد تركز في حلول عائلة الرئيس، ونعني بها المجموعة المقربة للرئيس، محل أدوات الحكم المعروفة والمنصوص عليها في الدستور. فبالنتيجة لم يشكل الدستور أي مرتكز حقيقي للحكم في سوريا، بل شكل صورة باهتة عن بعض مظاهر الحكم في سوريا مثل اعتماد حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع. كما أن أهمية الدستور كانت قد اضمحلت خلال فترة حكم حافظ الأسد، ومن ثم ابنه بشار. فقد شهدت الساحة السورية تجاذبات عنيفة تمحورت حول الفقرات المتعلقة بدين الدولة ودين رئيسها ومصدر التشريع فيها في الفترات التي سبقت حكم البعث، إلا أن ذلك الجدل وكل ما مثله من حيوية في النظام السياسي والدستوري في سوريا كان قد اضمحل، وحل محله القهر العنفي المستند إلى قوة أجهزة الأمن وقوة الولاء الحزبي في نهاية السبعينيات. وحتى الولاء والارتكاز الحزبي كان قد تلاشى مع تركز القوى الأمنية محل كل ما له علاقة بالسياسة في سوريا. وكدليل على اضمحلال دور الدستور إلى حد التلاشي في سوريا إبان حقبة حافظ الأسد يمكن تذكر دور المحكمة الدستورية العليا في سوريا التي، وإن احتفظت بدور مراسمي مهم في فولكلور الحكم الأسدي في البداية إلا أن ذلك لم يشفع لها في نهاية حياة الأسد الأب، حيث لم يتبق لها أي وجود فعلي في نهاية التسعينيات وبقيت سنوات عدة دون مصدر تمويل للإنفاق الشهري الأساسي[٨].

سيدور جدل كبير في سوريا المستقبل بين القوى السياسية والاجتماعية على شكل نظام الحكم في سوريا الجديدة. وفي حين قد يفضل البعض النظام الرئاسي الذي في رأيهم سيسهم في دعم القرارات الصعبة التي ستواجهها سوريا في المستقبل القريب، وبأنه سيكون الأفضل من الناحية العملية لأن سوريا الحالية لا تمتلك الثقافة السياسية الكافية أو الأحزاب القوية. في حين أن التجربة التاريخية لسوريا في الحكم الاستبدادي الطويل خلال سنوات حكم عائلة الأسد يدفع إلى التأكيد بأن النظام البرلماني المعدل الذي ينتج حكومة ديمقراطية بالكامل تمتلك زمام المبادرة وتعبر عن الناخبين بشكل حقيقي هو النظام الذي يوصى بتبنيه في المستقبل.

كما أن سوريا المستقبل ستحتاج الى تغييرات جذرية في أسلوب الحكم؛ كاعتماد اللامركزية الإدارية وتعزيز تلك الثقافة التي يدير أبناء المحافظات والمناطق مناطقهم بأنفسهم ويسعون فيه إلى انعكاس جزء مهم من الموارد المتاحة محليا لتنمية المناطق المحلية سيكون عاملاً مهمًا في الاستقرار السياسي والاقتصادي المأمول في المرحلة القادمة. كما أنه لا بد من ضمان مشاركة الأقليات في المرحلة الانتقالية، فواحدة من أهم

المراحل الأولية خلال الفترة الإنتقالية هي فتح المفاوضات مع كل الأطراف السورية التي لها مصلحة في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الأقليات الدينية والإثنية، وتحديداً المسيحيين والكرد والعلويين والتركمان والدروز وغيرهم، والذين يرغبون في المشاركة في الحكومات المؤقتة والدائمة. هذه المفاوضات عادة ما ترتكز على إطار عملية الانتقال ذاتها، ولكن يمكن أن تتضمن أيضا التفاوض حول الدساتير المؤقتة والدائمة، حيث إن هذه المفاوضات يجب أن تكون شاملة في أغلب الأحيان لجميع الأقليات مما يضمن نجاح المرحلة الانتقالية.

إن إدماج الأقليات السورية يرتكز على بشكل رئيسي في إصلاح نظام الإدارة لكي يسمح للأقليات بتمثيل أنفسهم في الحكومة ومشاركتهم بشكل فعال في كتابة الدستور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأحكام الواردة في الاتفاقات المبرمة خلال الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى التعديلات الدستورية والتشريعات ومشاركتهم في لجان المكلفة بتعيين المؤسسات التمثيلية، وهياكل استشارية أخرى. إن من أحد الطرق لضمان تمثيل الأقليات في الحكومة هي الحاجة إلى التمثيل النسبي في مجالس الإدارة. وطريقة أخرى لضمان تمثيل الأقليات في الحكومة الانتقالية وفي الهيئات الانتقالية عموما من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية عن طريق السلطة اللامركزية الإدارية، وهي عموما مطلب رئيسي للأقلية الكردية في سوريا، وهذا بدوره سيؤثر في معادلة التمثيل في الحكومة المركزية. فالأكراد في سوريا يصرون أيضا على أن الدستور القادم يجب أن يؤكد على الخصوصية القومية للشعب الكردي كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري، وكذلك بالنسبة للقوميات الأخرى، وأن يتم إلغاء القوانين والمشاريع التمييزية المطبقة بحقهم وتعويض المتضررين عنها. من مثل مشروع الحزام العربي، وإعادة الجنسية للمكتومين بتسجيلهم في سجلات الأحوال المدنية، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، إلى جانب اللغة العربية،ودعم وتشجيع إحياء التراث الشعبي والاهتمام بالفولكلور القومي الكردي وتطويره وإغنائه كجزء رئيسي من تراث الشعب السوري.

إصلاح النظام الانتخابي والحزبي:

تعتبر سوريا من أوائل الدول العربية التي اعتمدت الخيار الديمقراطي، متمثلاً بإجراء انتخابات شعبية من أجل تمثيل المجتمع في السلطة، رغم أن الانتخابات بحد ذاتها لم تكن تعني دوماً استقراراً سياسياً أو ديمقراطية حقيقية. وقد بدأ انتهاج الانتخابات في سوريا بشكل مبكر جداً، أي أنه في عام ١٩١٩ تم إجراء أول انتخابات وذلك خلال المؤتمر السوري العام، والذي أعلن إثره عن تشكيل الدولة السورية و التي كانت حينذاك دولة ذات نظام ملكي نيابي. ثم جرت انتخابات شعبية لأول مرة، وهي انتخابات المجلس التأسيسي أو

الجمعية التأسيسية و التي وضعت دستوراً للبلاد، وذلك عبر قانون انتخابي اقتضى أن تتم الانتخابات على درجتين، بحيث ينتخب المواطنون ممثليهم في دوائر صغيرة مثل الأحياء و القرى، و يقوم هؤلاء الممثلون في مرحلة ثانية بانتخاب ممثلي المحافظات، وقد أعطى القانون كوتا خاصة بالعشائر وبالأقليات الدينية و الطائفية، غير أن المجلس الذي كان ذا طابع ثوري و تحرري من الانتداب الفرنسي حل من قبل سلطة الانتداب.

في عام ١٩٥٣ جرى استفتاء شعبي على دستور وضع إثر انقلابين عسكريين، قام بهما أديب الشيشكلي عامي ١٩٥٠ و١٩٥١، في جو بدا فيه أن حالة الانفتاح السياسي والجو الديمقراطي في سوريا قد زالت. غيّر الدستور الأخير من شكل الدولة السورية، محولاً النظام إلى نظام رئاسي ليفوز الشيشكلي وبنسبة فاقت ٩٠٪ برئاسة الدولة قبل أن تتم انتخابات برلمانية فاز بها حزبه. بعد ذلك بعام وإثر الإطاحة بانقلاب الشيشكلي جرت انتخابات ديمقراطية بقانون انتخابي سمح للمرأة بالترشح لأول مرة. في عام ١٩٥٧ جرت انتخابات تشريعية تكميلية في عدد من المحافظات،وكان ذلك بقانون انتخابي جديد اعتبر فيه التمثيل على أساس النظام الأكثري من مرة واحدة، إذ أن القانون الذي سبقه كان يشترط فوز المرشح بـ٤٠٪ من الأصوات لكي ينال المقعد، ولو اضطر لإعادة الانتخابات أكثر من مرة. وجرت انتخابات عام ١٩٦١ بالقانون ذاته مع زيادة المقاعد العشائرية.

ثم تطورت الحالة السياسية في سوريا بشكل كبير ديمقراطياً بإعلان وقف قانون حالة الطوارئ، وقام المجلس التشريعي بوضع إصلاحات كبيرة على النظام الانتخابي والسياسي في سوريا وحدد موعداً مبكراً للانتخابات، وذلك في شهر تموز/يوليو من عام ١٩٦٣، إلا أن انقلاباً حدث في الثامن من آذار لعام ١٩٦٣ قتل الحلم الديمقراطي والانفتاح السياسي لأربعين عاماً تلت.

إثر الانقلاب الأخير أعيدت حالة الطوارئ، وأغلقت الصحف المستقلة، وألغيت الأحزاب السياسية، قبل أن يتم الاستفتاء على الرئاسة عام ١٩٧١، والدستور عام ١٩٧٣، ليفوز بالرئاسة حافظ الأسد وبنسبة موافقة تجاوزت ٩٩٪، وليتم اعتماد دستور جديد، وهو ما يعرف بالدستور الدائم لعام ١٩٧٣، الذي شرعن سيطرة الرئيس، وحزبه على الدولة بشكل تام.

لم تشهد سوريا انتخابات ديموقراطية حرة منذ استيلاء حزب البعث على السلطة، إثر انقلاب الثامن من آذار. وعندما كانت تجري انتخابات على المستويات الثلاثة -الرئاسية والبرلمانية والمحلية- كان الهدف هو إضفاء جو بروتوكولي احتفالي على نتائج مقررة سلفاً، بسبب الأنظمة والقوانين التي جرت صياغتها بطريقة لا تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة، وهي فوز مرشحي السلطة. لا بل لم تعد هناك حاجة لإجراء انتخابات فيما يتعلق بموقع الرئاسة، إذ نص دستور عام ١٩٧٣ في مادته الثامنة على احتكار البعث للسلطة من خلال تكريسه حزباً قائدا للدولة والمجتمع[٩]. وعليه تقوم القيادة القطرية للبعث باختيار

مرشحها للرئاسة ليجري الاستفتاء عليه شعبياً. ولم يفز المرشح الوحيد خلال الثلاثين عاما التالية، وهو الرئيس حافظ الأسد في أي مرة بأقل من ٩٩ بالمائة من الصوت الشعبي[١٠].

أما الانتخابات النيابية فقد حرص البعث أيضا على تفصيل نتائجها بطريقة تسمح له بالسيطرة على السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية من خلال تخصيص نصف مقاعد البرلمان سلفاً لمرشحيه تحت اسم «مقاعد العمال والفلاحين». وينطبق الشيء نفسه على قوائم الانتخابات للمجالس المحلية، وحتى على انتخابات غرف الصناعة والتجارة، والتي كان يفترض أن تكون لها خصوصية مرتبطة بطبيعة النشاط الصناعي والتجاري. فيما يجري تشكيل لائحة من حلفاء السلطة من رجال الأعمال لخوض انتخابات غرف الصناعة والتجارة لضمان السيطرة على نشاطاتها، ومنع ظهور نفوذ لأي جهات لا يكون ولاؤها مضمونا بالكامل.

أما الأحزاب فكانت بالمجمل محظورة فضلاً على أن يسمح لها بخوض الانتخابات، وباستثناء أحزاب صغيرة ملحقة بماكينة البعث في إطار ما كان يسمى «الجبهة الوطنية التقدمية»، أو ما يطلق عليه السوريون تندراً «أحزاب الميكروباص»، كناية عن صغر حجمها وقلة تأثيرها، لم تعرف سوريا الحياة الحزبية بما يسمح بخلق بيئة سياسية تنافسية تسمح بتداول السلطة شأن المجتمعات التعددية.

أما الجهة المنوط بها الإشراف على الانتخابات وفق القانون فكانت وزارة الداخلية التي كانت حريصة كل الوقت على أن تكون النتائج متوافقة مع ما تبتغيه السلطة التي تمثلها. وبهذا تمكنت السلطة من تقييد الحياة السياسية و الحزبية بطريقة جعلت معها من المستحيل إجراء انتخابات تعددية بطريقة حرة ونزيهة، وتضمن تمثيلاً لأوسع فئات المجتمع.

شكل هذا الوضع السياسي جزءاً من الصورة العامة التي أدت في نهاية المطاف إلى اندلاع الثورة السورية، التي تسعى، من بين ما تسعى إلى تحقيق الانتقال من النظام الشمولي- العائلي إلى النظام التعددي- الديموقراطي، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة النظر بمجمل القوانين والأنظمة التي كرست هيمنة الحزب الواحد.

مع نهاية العام ٢٠١١ ومع تزايد الضغوط المحلية والخارجية لإيجاد حل للأزمة، قام بشار الأسد بإصدار قانون جديد للانتخابات كجزء من حزمة «إصلاحية»، شملت أيضا إصدار قانون للأحزاب ووضع دستور جديد للبلاد[١١]. ولما كان الهدف هو إعطاء الانطباع بأن النظام يسير في طريق الإصلاح، فإن التغييرات التي أدخلت على هذه القوانين، ومنها قانون الانتخابات، ظلت أسيرة العقلية نفسها التي سادت خلال نصف القرن المنصرم من حكم البعث. فعلى الرغم من أن القانون الجديد أعطى دوراً أكبر للقضاء في الإشراف على العملية الانتخابية، فإنه أبقى قضايا كثيرة مهمة في يد السلطة التنفيذية. فقد

نص القانون الجديد مثلاً على تشكيل «لجان الترشيح» الموكلة بالبت بطلبات الترشيح بناء على اقتراح المحافظ في كل دائرة انتخابية، وكذا تشكيل اللجان الانتخابية بقرار من المحافظ في كل مركز انتخابي، وجعل رئيسها من العاملين المدنيين في الدولة، ومنحه صفة الضابطة العدلية طيلة مدة الاقتراع. وهذا يعني أن هاتين اللجنتين تقعان فعلياً تحت سيطرة السلطة التنفيذية. كما نص على أن يتقدم المرشح لعضوية مجلس الشعب بطلب خطي إلى المحافظة، على أن يتولى المحافظ إحالة الطلب خلال (٢٤) ساعة إلى لجنة الترشيح، ما يعطي المحافظ سلطة يجب ألا تكون له. وكذلك اشتراطه لعقد الاجتماعات الانتخابية إخطار وزارة الداخلية أو أي من وحداتها الشرطية قبل عقد الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل، في حين أن مثل هذه الإجراءات لا تعتبر ضرورية في المجتمعات الديموقراطية إذا كان الحزب السياسي مرخصاً.

كما كرس القانون الجديد اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية واحدة، وأقرّ المبدأ الأكثري في التصويت، الأمر الذي يتيح لحزب السلطة وحلفائه في الجبهة الوطنية التقدمية، وعبر التحالف مع كبار رجال الأعمال المحسوبين على النظام التحكم في مسار الانتخابات، ويحرم الأحزاب الجديدة من الاستفادة من الخصوصية السورية المتنوعة طائفياً ومذهبياً، ويحرمها أيضاً من قطف ثمار التضحيات التي قدمتها لتحقيق التغيير.

كما أقر القانون التقسيم القديم المعمول به للمرشحين، إذ قسمهما إلى قطاعين، أحدهما العمال والفلاحون، والآخر بقية فئات المجتمع، ولطالما استغل البعث هذا التقسيم لتمرير مرشحيه عبر قوائم العمال والفلاحين باحتكاره الفعلي لها وحصر تمثيلها به. كما أجاز القانون للوزراء أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب مع استمرارهم بمناصبهم، ما يعني أن هؤلاء يمكن أن يستغلوا مناصبهم والموارد العامة التي تقع تحت سلطتهم خدمة لحملاتهم الانتخابية.[١٢]

لهذه الأسباب وغيرها كان لا بد من وضع قانون انتخابي جديد، يواكب التغييرات التي جاءت بها الثورة وحجم التضحيات الكبيرة التي قدمتها، وبما يحقق انتقال سوريا إلى نظام سياسي يتم فيه انتخاب أعضاء الهيئات العامة من قبل الناخبين من خلال انتخابات حرة ونزيهة تقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، والمنافسة المتكافئة بين مختلف الأطراف.

يجب اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات العامة التشريعية والمحلية؛ لأنه يشجع من جهة على تنافس الأحزاب، ويؤدي من جهة أخرى إلى إعطاء فرصة أكبر للأفراد الذين يحوزون أكبر نسبة تأييد ضمن القائمة الحزبية. وبمقدار ما يحقق النظام النسبي تمثيلا أوسع وأكثر عدالة لمختلف فئات المجتمع، ويساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإجماع الوطني خاصة في مرحلة كتابة الدستور وتحقيق المصالحة الوطنية في مراحل ما بعد الصراع، إلا أنه لا يخلو من عيوب، أهمها حصول اختناقات في سير الأعمال

التشريعية، وما ينتج عن ذلك من صعوبة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، نتيجة وجود أحزاب عديدة ومختلفة يصعب التوفيق بين رغباتها[١٣]، ويمكن تجنب ذلك بفرض عتبة انتخابية (نسبتها ٢٪) من مقاعد مجلس النواب (البرلمان) على الأحزاب التي يسمح لها بالدخول إلى المجلس، مما يحد من تفتت الأصوات وتشتتها، ويسهل تأليف الحكومة.

يهدف القانون الانتخابي المقترح إلى إجراء انتخابات أولية خلال المرحلة الانتقالية يتحقق فيها شرطا الحرية والعدالة للشعب السوري، بما يسمح بكتابة دستور جديد. ويجب أن تؤدي هذه الانتخابات إلى فرز جمعية دستورية ذات تمثيل شعبي واسع، تشرف على وضع الدستور المستقبلي لسوريا وتعمل كهيئة تشريعية مؤقتة خلال الفترة الانتقالية.

يجب أن يتضمن الدستور الجديد الذي جرت الموافقة عليه من قبل الشعب مواد وفقرات، تتناول كيفية تغيير النظام الانتخابي المؤقت، حيث يجب أن يحدد الدستور كيفية الانتقال لكل الانتخابات المستقبلية التالية.

كما يجب أن تراعي الاقتراحات المتعلقة بالنظام الانتخابي القواعد الدولية السائدة وأفضل الممارسات المطبقة في الانتخابات الديموقراطية، بما فيها تلك التي تلحظها مختلف الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة، مثل "الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية" لعام ١٩٦٦، وخاصة الفقرة رقم ٢٥ التي تنص على الحق في المشاركة في الشأن العام، وحق الانتخاب، وحق التمتع بالوصول إلى الخدمات العامة.

إن النظام النسبي هو النظام الانتخابي الذي يضمن أوسع نسبة مشاركة ممكنة في الجمعية التأسيسية، وذلك بحكم طبيعة هذا النظام الذي يسمح بمشاركة كل من يفوز بنسبة معينة من الأصوات حتى ولو كانت قليلة، خصوصاً إثر ثورة شعبية قام بها كل مكونات الشعب السوري.

ورغم أن النظام النسبي يحتاج من أجل تطبيقه إلى بيئة ديمقراطية، فيها تعددية حزبية في وقت تخلو سوريا من ذلك، فإن هذه الانتخابات تعد فرصة حقيقية لبناء ديمقراطية قوية تتطور مع تراكم الاستحقاقات الديمقراطية، كما أنها ستشكل خارطة أولية للكيانات الحزبية في سوريا.

كما أن النظام النسبي يمنع بشكل كبير سيطرة تيار أو حزب ما على الجمعية التأسيسية بحكم طبيعته التي تفرض مشاركة الجميع، وحتى لو رأى البعض في هذه النقطة بالذات سلبية؛ بحيث إنه ربما يكون تنوع المكونات في المجلس التأسيسي سبباً في الاختلافات، وصعوبة التوافق على القرارات، فإن هذا بحد ذاته أدعى للقبول بالنسبية، ونقل الاختلافات إلى داخل المؤسسات الدستورية بدلاً من أن يكون مكانها في الشارع، إضافة إلى أن هذا الجو الخلافي داخل مؤسسة الجمعية التأسيسية على سبيل المثال

سيكون منطلقاً لتطوير الحياة السياسية ومكاناً رسمياً لتبادل وجهات النظر السياسية المختلفة.

كما يقترح القانون اعتماد القوائم المفتوحة بدلاً من القوائم المغلقة، بحيث يحق للناخب اختيار قائمة معينة واختيار مرشحه المفضل ضمن القائمة، وذلك بسبب حداثة التعددية الحزبية في سوريا، مما قد لا يعطي فرصة كافية للناخب للاقتناع بقائمة ما، وقد يرغب بالتصويت لشخص معين يثق به بشكل أكبر مما يعطي فرصة أعلى للمستقلين، ويمنح الناخب فرصة أعلى لاختيار ممثله.

لم يضمن هذا النظام المقترح أي حصص خاصة بطوائف ومذاهب دينية أو أصول عرقية معينة، وذلك لتكريس مبدأ المساواة، ونبذ فكرة الفصل الديني والتقسيم الطائفي بين مكونات الشعب السوري، كما أن نظام التمثيل النسبي يضمن إلى حد كبير مشاركة أوسع لجميع أطياف المجتمع السياسية. غير أن هذا النظام يشمل كوتا انتخابية تضمن تمثيلا مقبولاً لكلا الجنسين في الجمعية الدستورية، وذلك لضمان مشاركة فعالة وحقيقية لكلا الجنسين. والهدف الحقيقي من ضمان مشاركة حقيقية لكلا الجنسين هو ضمان مشاركة حقيقية و فعالة للمرأة السورية في الحياة السياسية، كون المشاركة الفعالة للمرأة تسهم في إعطاء نظرة جديدة ورؤية مختلفة للعديد من القضايا مما يسهم فعلياً في رفع مستوى القرار السياسي في الدولة.

وبحسب النظام الانتخابي المقترح، والذي حدد عدد الدوائر الانتخابية باثنين وثلاثين دائرة، وبتطبيق الآليتين السابقتين في تشكيل القوائم الانتخابية و اختيار الفائزين في الانتخابات، فإن الحد الأدنى لمشاركة أي جنس من الجنسين في المجلس التأسيسي سيكون ٨٥ ممثلاً أو ممثلة على الأقل.

كما أن القانون الانتخابي المؤقت يجب أن يتضمن إشارة واضحة تشجع الأحزاب السياسية على تقديم مرشحين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يكون وجودهم ملحوظاً وفي أعلى قوائم المرشحين في الانتخابات. بعبارة أخرى، يجب أن تتضمن الوثيقة الدستورية المؤقتة فقرة تنص على إضافة ما بين مقعدين وثلاثة مقاعد للجمعية الدستورية المؤلفة من ٢٩٠، وذلك للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة يتم انتخابهم وفق آلية تضعها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالتعاون مع ممثلي المجتمعات الأهلية.

يجب أن تكون العمليات الانتخابية خلال المرحلة الانتقالية محددة ومتضمنة تفاصيل إجرائها بوثيقة دستورية مؤقتة، يتم وضعها من قبل الجمعية الدستورية التي تعمل كهيئة تشريعية مؤقتة تمثل الشعب السوري. ويجب أن تحدد الوثيقة الدستورية المؤقتة، والمصادق عليها من قبل الجمعية، القواعد العامة المرتبطة بإجراء الانتخابات والاستفتاء المقترح على الدستور. ويجب أن تتضمن هذه القواعد أمورا أساسية مثل ماهية النظام

الانتخابي المقترح، إنشاء هيئة مستقلة عليا للانتخابات، إنشاء آلية لفض المنازعات الانتخابية بإمكانها أن تنظر في الشكاوى، معايير كفاءة الأحزاب السياسية و المرشحين والناخبين، والحقوق الديموقراطية الأساسية للسوريين.

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية:

يذكر السوريون أن بداية صعود الأجهزة الأمنية وتدخلها في الحياة السياسية والاجتماعية كان مع استلام عبد الحميد السراج قيادة الأجهزة الأمنية، ومن ثم وزارة الداخلية، في الإقليم السوري إثر الوحدة مع مصر بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١، حيث تكرس دور الاستخبارات والأجهزة الأمنية وبدأت ببسط نفوذها على المجتمع.

كان واضحاً صعود "اللجنة العسكرية" داخل جهاز حزب البعث، والتي أصبح لها فيما بعد دور حاسم في تقرير من يستلم السلطة ويتحكم بها، ولذلك فإن دور المؤسسة العسكرية نما بشكل أعاق تطور المؤسسات المدنية، وشلّ عملها في بعض الأحيان كما حصل مع الانقلابات العسكرية المتتالية التي حصلت خلال التاريخ السوري منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٠.

إثر انقلابه الداخلي عام ١٩٧٠، قام حافظ الأسد بتوسيع أجهزة المخابرات، وأتى برؤسائها إلى داخل مؤسسات الدولة، فقد اتكأ خلال حكمه وبشكل رئيسي على رفاق دربه في النضال العسكري، ولذلك تحدد تطور إطار الدولة في عاملين رئيسيين: عامل الولاء وهو المحدد الحاسم، والخلفية العسكرية التي شكلت الجزء غير الظاهر في نمط الدولة المدنية التي حاول الأسد بناءها.

لكنه قام وبالتوازي مع ذلك ببناء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام، تتوارى السلطة الفعلية خلف واجهة المؤسسات المدنية، وفي الوقت نفسه أيضاً كان لابد من إعادة بناء المنظمات الشعبية، مثل اتحاد العمال والفلاحين والنقابات وغيرها، إضافة لحزب البعث على أسس تضمن الولاء الكامل، وذلك عبر توسيع الإدارة الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية مترافقاً مع تزايد القدرة المالية للدولة جراء المعونات العربية الهائلة التي قدمت إلى سوريا بعد حرب ١٩٧٣، ثم العائدات النفطية السورية التي اكتشفت فيما بعد.

وقد انعكست طريقة بناء الأسد لمؤسسات الدولة بطريقة يحكم السيطرة عليها من خلال صياغته للدستور الدائم الذي صاغه وأقرّ في عام ١٩٧٣[١٤]. إذ يعطي دستور عام ١٩٧٣ صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فهو فضلاً على ذلك الأمين العام لحزب البعث الذي يعطيه الدستور السوري في مادته الثامنة الحق في قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع إلى ذلك منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفق (المادة ١٠٣)

من الدستور، وهو رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، أما صلاحياته فهي تتجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، كما أن له الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم (المادة ٩٥)، وإعلان حالة الحرب (المادة ١٠٠)، وإعلان حالة الطوارئ وإلغائها (الماة ١٠١)[١٥]. ذلك كان بالتأكيد نقطة البداية التي سمحت للأسد في بناء الدولة على شكل الهرم، يكون فيه رئيس الدولة رأس الهرم، أما أضلاعه الثلاثة فهي أولاً الإدارة الحكومية، وثانياً الجيش وأجهزة الأمن (المخابرات)، وثالثاً الحزب. هذه الأجهزة الثلاثة عبارة عن هياكل هرمية متمركزة، تنحدر كلها من قيادة النظام، نزولاً إلى المدينة ثم القرية إلى الحي بدرجات متفاوتة، ومتوازية خطياً بعضها مع بعض.

أجهزة المخابرات هي: المخابرات العامة (أمن الدولة)، وهي تتبع لمكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث اسمياً، وأصبح فيما بعد مكتب الأمن الوطني، والأمن السياسي الذي هو دائرة من دوائر وزارة الداخلية، والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية اللتان تتبعان اسمياً لوزارة الدفاع، وينسق بين هذه الأجهزة مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث. لكل هذه الأجهزة مهمات المراقبة المحلية، وتمتلك فروعاً في كل المحافظات وفروعاً مركزية داخل العاصمة دمشق باستثناء مخابرات القوى الجوية ذات المهمات الخاصة[١٦].

وفي ظل التنافس الأمني بين هذه الأجهزة المختلفة فقد توسع دور بعض الفروع الأمنية بشكل كبير حتى على حساب الإدارة التابع لها، وذلك يعود إلى نفوذ رئيس الفرع وسلطته التي غالباً ما تتعزز بحسب علاقته المباشرة مع الرئيس، لذا غالباً ما تعدت هذه الفروع صلاحياتها في الكثير من الأحيان، وترافق ذلك مع نمط من الحصانة القانونية؛ إذ تحمي المادة ١٦ من قانون استحداث إدارة أمن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤ بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٦٩، موظفي الأمن من الملاحقة القضائية في حال ارتكابهم جرائم التعذيب بالرغم من أن القانون يصفها بالجرائم، حيث تنص المادة على أنه «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة إليهم، أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير». وقد ظلت كل هذه القوانين سارية المفعول بالرغم من صدور الدستور النافذ والصادر في ٣ /٣ /١٩٧٣، مما جعلها صاحبة التأثير الأول والأخير في القرار السياسي أو الاقتصادي أو الإداري، وأسهم في نموها بشكل مخيف. فقد بلغ عدد الموظفين في أجهزة الأمن السورية المختلفة ٦٥ ألف موظف بدوام كامل، وعدة مئات من الألوف بدوام جزئي، فهناك وفقاً لذلك عنصر مخابرات لكل ٢٥٧ من المواطنين السوريين. ولما كان ٥٩,٥٪ من السوريين فوق سن ١٥ سنة، فعندها يكون هناك رجل مخابرات لكل ١٥٣ مواطنا سوريا وهي تعتبر من النسب الأعلى في العالم[١٧].

دور الأجهزة الأمنية في الثورة السورية:

مع اندلاع الحركات الاحتجاجية في شهري شباط وآذار/فبراير ومارس من عام ٢٠١١ إثر موجة ثورية عارمة غزت عدداً من الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، لعبت الأجهزة الأمنية جميعها دوراً كبيراً في محاولة منها لإخماد الاحتجاجات وصد المتظاهرين السلميين. و قد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال والتحقيق مع عشرات المعارضين السياسيين ومنعهم من السفر، كما امتلأت السجون بآلاف المعتقلين من الناشطين والناشطات المحتجين على سياسات النظام والذين تعرض عدد كبير منهم للتعذيب وبعضهم قضى جراء ذلك، إلى جانب العديد من الاعتقالات التعسفية غير المسببة.

كما نشرت الأجهزة الأمنية عناصرها بين المتظاهرين، وتم خطف العديد من قادة الحراك الشعبي ومعظمهم من الشباب، واستخدمت الهراوات والغاز المسيل للدموع قبل أن يتم استخدام أساليب أكثر عنفاً ودموية منذ المظاهرات الأولى في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١١.

شكلت ظاهرة الشبيحة ذعراً كبيراً لدى المدنيين)وهي عبارة عن ميليشات موالية للحكومة تحصل على سلاحها من قبل الأجهزة الأمنية ويمولها أشخاص من عائلة الأسد)، خصوصاً في مناطق دمشق وحمص ودرعا وحماة وإدلب وحلب. ولم تكتف الأجهزة الأمنية والمدعمة بالشبيحة بمطاردة المتظاهرين وفض الاحتجاجات ومنعها، بل تجاوزت ذلك باقتحام دور العبادة التي أصبحت منطلقاً للتظاهرات العارمة وبالذات أيام الجمع والتي أصبحت موعداً أسبوعياً لارتقاء عشرات ومئات من القتلى على أيدي هذه الأجهزة الأمنية والشبيحة، كما جرت عمليات واسعة لاقتحام منازل ومحال تجارية بحثاً عن المطلوبين، وإرهاباً للبيئة الحاضنة لتلك الحركات الاحتجاجية، وقد تم اعتقال العديد من الفتيات والأطفال من أجل تلك الغاية، ونشرت المئات من الروايات عن حالات اغتصاب وتعذيب لآلاف الفتيات والسيدات والأطفال، قبل أن تظهر صورة طفل في الثالثة عشر من العمر في مدينة درعا، وقد قتل جراء التعذيب المستمر وإطفاء السجائر على جسده وقطع ذكره، مما أشعر موجات غضب كبيرة في الشارع السوري والمجتمع الدولي رغم أن النظام ممثلاً في الرئيس الأسد نفى مسئوليته عن ذلك.

ومع انتهاج النظام السوري الحل الأمني في وجه المحتجين والمتظاهرين وانتشار ظاهرة الشبيحة، عمد المتظاهرون لتشكيل لجان شعبية من سكان المنطقة تكون مهمتها حماية المنطقة من المجرمين وتحذير المتظاهرين من أي تدخل أمني قادم، مما دفع النظام لإقحام قواته العسكرية في مواجهة الشعب الأعزل مع تعذر وقف الحركات الاحتجاجية في المدن السورية على أجهزة الأمن.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا لم يكن السبب الوحيد لتدخل الجيش، فقد تدخلت قوات من الفرقة الرابعة لصد مظاهرات واحتجاجات عارمة وغاضبة في درعا إثر حادثة اعتقال أطفال كتبوا على جدران مدرستهم كلمات معادية للنظام، ورفضت الأجهزة الأمنية ومحافظ درعا تسليمهم لأهاليهم حتى بعد تدخل وجهاء العشائر الدرعاوية. لقد قدمت الأجهزة الأمنية وبشكل تصاعدي متسارع، أسوأ نماذجها القمعية منذ نشأتها خلال الثورة السورية أي في العامين المنصرمين، مما أجج المشاعر الشعبية وخلق ردة فعل كبيرة لدى الشارع جعلته يصر على مطالبه، ويرفع السقف إلى أعلى مستوىً ممكن.

ولعله إضافة إلى ردة فعله تجاه الأسلوب القمعي الذي انتهجته أجهزة الأمن السورية، فإن الشارع السوري بشكل عام كان يخبئ شيئاً كبيراً من الرفض والكراهية لأجهزة الأمن التي انتهكت حقوق المدنيين، وأسرفت في ذلك بشكل جعل الفرع الأمني أسوأ مكان يخطر على بال أي سوري، وتمثل ذلك في هجوم العديد من المتظاهرين على المراكز الأمنية والحواجز الأمنية الكثيرة والمنتشرة في كل المناطق السورية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة أبناء الطائفة العلوية الكبيرة في الأجهزة الأمنية، وخصوصاً في الأجهزة العسكرية منها، أسهم في إضافة البعد الطائفي لدى كلا الطرفين، أي الأجهزة الأمنية والمتظاهرين المدنيين، وهو ما انعكس بشكل أكبر عندما بدأ الصراع يأخذ طابعاً عسكرياً، وبدا واضحاً وجلياً مع ارتكاب عدد من المجازر بحق المدنيين وبطرق وحشية قاسية في مناطق الاحتكاك الطائفي بين العلويين والسنة، وتحديداً غرب سوريا.

و من أشهر المجازر التي ارتكبت في السنتين الأخيرتين، والتي تتهم فيها الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إلى جانب الشبيحة هي:

- مجزرة جمعة أطفال الحرية في مدينة حماة. في الثالث من حزيران/يونيو عام ٢٠١١ خرجت مظاهرة تعد من كبرى المظاهرات في الثورة السورية، وقدر عدد المتظاهرين بنحو ٥٠٠٠٠٠ على أقل تقدير فيما سمي بجمعة "أطفال الحرية"، رغم إعلان الدولة حظر التجول في المدينة. ورغم هذا الحشد الكبير فقد أصر الأمن على مهاجمة المتظاهرين، مرتكباً مجزرة قدر عدد القتلى جراءها بـ ٧٠ قتيلاً.

- مجزرة كرم الزيتون في حمص في ١١-٣-٢٠١٢ حيث ارتكب من يسمون بالشبيحة مجزرة بحق نساء و أطفال في منطقة كرم الزيتون في مدينة حمص إثر قصف عنيف على المدينة من قبل قوات الجيش. ويتهم معارضون الشبيحة وعناصر الأمن بقتل أطفال ونساء بالسكاكين بعد ممارسة عمليات اغتصاب وتعذيب. وقدر عدد القتلى بأكثر من سبعين معظمهم نساء وأطفال، كما اعتبرت المجزرة من أبشع الجرائم التي ارتكبها النظام السوري، كونها استهدفت مدنيين وأخذت صورة طائفية، إذ تم تهجير معظم أهالي المنطقة خوفاً من تكرار المجزرة، مما جعل

بعض أطياف المعارضة تصف ذلك بالتطهير الديني.

- مجزرة الحولة في مدينة حمص. في يوم جمعة دمشق موعدنا في ٢٥-٥-٢٠١٢، ارتكب الجيش والشبيحة مجزرة مروعة في مدينة الحول معظم ضحاياها من النساء والأطفال، وبحسب رئيس بعثة المراقبين الدوليين فقد بلغ عدد القتلى ٩٢ قتيلاً على الأقل. وتعتبر تلك المجزرة منحنىً خطيرا في الأزمة السورية لاعتقاد الكثيرين بأنها كانت ذات بعد طائفي كونها مدينة سنية، ومعظم المهاجمين من الطائفة العلوية.

- مجزرة القبير في شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠١٢ في مدينة حماة، وراح ضحيتها ١٠٠ قتيل جزء كبير منهم من الأطفال والنساء، ويعتقد أنها حملت طابعاً طائفياً.

- مجزرة التريمسة في حماة يوم ١٢-٧-٢٠١٢، و قد جرت بمشاركة قوات الجو السورية التي قصفت المنطقة إلى جانب قذائف المدفعية، في حين يتهم المعارضون أجهزة الأمن والشبيحة بقتل العشرات من المدنيين بدم بارد، وذلك بالسكاكين، ومن بينهم نساء وأطفال، ويقدر عدد القتلى بأكثر من ١٠٠ قتيل، في حين تدعي المعارضة بأن العدد فاق ٢٠٠ قتيل.

- مجزرة داريا في ريف دمشق، وذلك في ٢٦-٨-٢٠١٢ إذ تروي المعارضة أن عددا من عناصر الفرقة الرابعة قاموا بعمليات إعدام وتصفية لأكثر من مائتين من أبناء المدينة إثر مداهمة منازلهم، وقد ظهرت صور فيديو تشير إلى هول المجزرة وحجم الخسائر البشرية.

من المؤكد أن أحد أهم أسباب الغضب في صدور السوريين الذي انفجر بشكل مدوٍ إثر اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١ هو التركيبة الأمنية للنظام، ومما لا شك فيه أن الرد القاسي والعنيف من قبل الأجهزة الأمنية والجيش السوري زاد الغضب وأجج المشاعر. كما أنه، وكما ذكر سابقاً، فإن النظام السوري، وكأي نظام قمعي، استخدم الأجهزة الأمنية لحماية موقعه ونظامه، وأسهم في توسيعها فيما يخدم مصلحة النظام وما يفوق طاقة الشعب على التحمل.

يقوم إصلاح القطاع الأمني على فكرة توفير الأمن لجميع المواطنين، حتى يتسنى لهم ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والثقافي، وتوفير فرص الخلق والإبداع، وحرية التفكير والتعبير. كما سُيخلق إعادة بناء تلك الأجهزة مؤسسات أمنية تحت إدارة مدنية تتمتع بالشفافية والمساءلة، وتضمن النظام العام والدفاع عن سيادة سوريا ووحدة أراضيها، والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

ويمكن تعريف عملية إصلاح القطاع الأمني بأنها "تحويل النظام الأمني الذي يشمل

جميع الأطراف الفاعلة وأدوارها ومسئولياتها وإجراءاتها بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقًا مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد مما يسهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء[١٨].

وتتأصل فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم الأمن الإنساني أو المجتمعي، ليكون الهدف الرئيسي لجهاز الأمن و مؤسساته هو أمن المواطن وضمان مواطنته، واحترام حقوق الانسان، والمحافظة على النظام العام والدفاع عن سيادة سوريا ووحدة أراضيها ونسيجها الاجتماعي المتنوع. وتتناقض هذه الفكرة بوضوح مع دور أجهزة الأمن المتعددة الأسماء والوظائف أثناء حكم آل الأسد.

ويجب أن يرتكز بناء الأجهزة الأمنية السورية الجديدة على المبادئ التالية[١٩]:

- توفير الأمن بفعالية لجميع المواطنين السوريين، بحيث يتمكنون من ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الإنسان والدفاع عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها.
- بناء علاقة متينة بين أجهزة الأمن والشعب، والمجتمع المدني، قائمة على المبادئ الديمقراطية، وأن تعمل كل من القوات المسلحة وأجهزة الأمن وقوات الشرطة تحت إمرة سلطة مدنية منتخبة.
- تحسين طرق تقديم الخدمات الأمنية والعدلية، للمواطن السوري. وتقديم التدريب الاحترافي وفرص التطور لجميع العاملين في القطاع الأمني. على أن يشمل هذا التدريب مجالات حقوق الإنسان والمواطنة، بالإضافة إلى المهارات التقنية، كالتحقيق الجنائي وإدارة الحشود وإدارة الأزمات المختلفة. ووضع إطار قانوني واضح لتحديد اختصاصات الأجهزة الأمنية، متفقا مع المعايير والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- فصل القطاع الأمني عن السياسة بشكل كامل، بما يمنع التحزّب داخل هذا القطاع. وأن يُعنى القطاع الأمني بخدمة مصالح الشعب، وليس خدمة أية مصالح حزبية أو طائفية.
- إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني، بحيث يحق لتلك الجهات الرقابية الاطلاع على الوثائق التي تكشف الأداء المهني والوطني للمؤسسة الأمنية، وفق معايير الأداء المهني العالي المستوى.
- تعزيز ثقافة أن القطاع الأمني هو مكون أساسي من مكونات النظام الديمقراطي الجديد الخادم للمجتمع ومواطنيه، القائم على تطبيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون وتعزيز وتجسيد فكرة المواطنة.وتلك الثقافة هي نقطة الفصل الحقيقية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية.

وعند البدء بعملية البناء لا بدّ من تحسين وسائل الرقابة والمساءلة القانونية والمجتمعية، داخل وزارة الداخلية أو خارجها، من خلال الرقابة البرلمانية والقضائية. كما يمكن أن تؤدي قوى المجتمع المدني والمواطنين دوراً مهماً في تعزيز المساءلة من خلال آليات المراقبة[٢٠].

تشكّل العناصر المشار إليها ركائز إصلاح القطاع الأمني، وجوهر نجاح التحول الديمقراطي في بلدان عديدة مرت بهذ المرحلة؛ ففي إسبانيا تم اتخاذ مثل هذه الخطوات تدريجياً بعد وفاة الديكتاتور الجنرال فرانسيسكو فرانكو في ١٩٧٥، ما أدى إلى انتقال السلطة إلى الحزب الاشتراكي بعد انتخابات تاريخية عام ١٩٨٢، وفي جنوب أفريقيا، قدمت «الأوراق البيضاء» برنامج إصلاح شامل للدفاع الوطني في تشرين أول عام ١٩٩٤، بعد الخلاص من نظام التمييز العنصري[٢١].

إن أهم خطوات إعادة بناء القطاع الأمني تتحدد بما يلي:

- التدخل السريع لقوى الأمن الداخلي والجيش الحر، بالتعاون مع اللجان المحلية غير المسلحة على مستوى القرى والأحياء في المدن فور إسقاط النظام، لحماية أمن الناس وممتلكاتهم وحماية المراكز والمؤسسات المهمة في القطاع العام، كالمصالح العقارية والبنوك والأحوال المدنية والآثار والمتاحف والسجون والمصحات العقلية.
- حلّ كل الأجهزة الأمنية للنظام السابق، باستثناء قوى الأمن الداخلي (الشرطة)، بقرار وزاري من وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية. وإغلاق المقار الأمنية بالشمع الأحمر، ووضع حراسة عليها للحفاظ على وثائقها وممتلكاتها.
- تطهير وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها من الضباط الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وقتل خارج نطاق القضاء، ونزع سلاحها وتتبع الهاربين منهم. ويتم ذلك من خلال لجنة وزارية، تضم قيادات شرطية وقضائية نزيهة، وممثلي منظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين على أن يكونوا قد خضعوا لتدريب مكثف ومناسب. وإعادة النظر في ملفات ومستندات التفتيش والتحقيق في قضايا الأمن العام.
- القيام بتدقيق مبدئي للقيادات العليا في سلك الشرطة الأحرار أو المتقاعدين، لتحديد أهل الثقة، وتخويلهم أدوارا قيادية أثناء عملية إعادة بناء القطاع الأمني ومأسسته.
- إنشاء لجنة تصدر عن الحكومة الانتقالية للتحضير لعملية إصلاح القطاع الأمني والإشراف عليها خلال المرحلة الانتقالية. تتألف من قوى وطنية مختصة بالأمن والقضاء والعمل النقابي وعلم النفس العسكري. وتعمل وفق الاستراتيجية التالية:

١. إعادة هيكلة وزارة الداخلية وإدارتها من قبل وزير مدني، ونقل الأقسام والوظائف غير الأمنية فيها، كإدارة الجوازات والسجلات المدنية والدفاع المدني وتنظيم الحج...

إلخ، إلى وزارات أخرى. واستحداث إدارات جديدة فيها، كمراكز الإصلاح الاجتماعي - قوى التدخل السريع- إدارة حقوق الإنسان - إدارة الشرطة المجتمعية - شرطة مكافحة الشغب... إلخ.

٢. إجراء مراجعة شاملة لنظم ومناهج تدريب أكاديمية الشرطة. والعمل على تغيير مواد الدراسة لتعكس مفاهيم الأمن الإنساني بدل أمن النظام، ولتبرز مهمة الشرطة في خدمة المجتمع وليس السيطرة عليه.

٣. تغيير معايير الترقية في وزارة الداخلية، وإرساء نظام مركب الكفاءة والأداء والتدريب والمؤهلات، وتفصيل هذا النظام في قانون الشرطة الجديد.

٤. تحديث قيادات وزارة الداخلية وكوادرها عبر ما يسمى دورات التدريب المستمر وفق أساليب التدريب المعتمدة عالمياً، وتدريبهم على تكتيكات مكافحة الشغب، وتأهيلهم على التعامل المهني لاحترام الحقوق الإنسانية الأساسية والدستورية، وتزويدهم بالمعدات والتجهيزات الضرورية من أجل حفظ النظام العام.

٥. دمج المخابرات الجوية مع المخابرات العسكرية والتي ستكون متخصصة فقط في الحفاظ على أمن الضباط والعسكريين، وتأسيس إدارات جديدة للمخابرات العسكرية وبتسمية مختلفة بالضرورة.

٦. دمج الأمن السياسي بالجهاز الأمني الجديد الذي تكون مسئوليته الحفاظ على أمن الشعب السوري، وإلغاء جميع مهمات الأمن السياسي السابقة وتأسيس جهاز جديد للمخابرات الداخلية.

٧. تأسيس جهاز جديد للمخابرات الخارجية. وإلحاقها بالمخابرات العامة واستبدال مصطلح الأمن القومي بالأمن الوطني.

٨. دمج بعض العناصر الثورية المقاتلة الراغبة في سلك وزارة الداخلية، ممن تتوفر فيهم الشروط الواجبة لذلك، وتأهيلهم بالتدريب اللازم.

٩. فتح باب العمل في القطاع الأمني، أمام جميع السوريين بمعزل عن خلفياتهم الإثنية أو انتماءاتهم الطائفية.

١٠. صياغة قانون شرطة جديد ليحل محل القانون المعمول به الحالي، يعكس جميع التوصيات المذكورة أعلاه.

إن هيكلة القطاع الأمني تُعتبر الحساس الأكثر دقة لقياس شرعية النظام الجديد، ومصداقيته الوطنية والديمقراطية. واستكمالا لذلك لابدّ من:

- وضع آليات رقابة خارجية فعّالة على قطاع الأمن، كمكتب المحامي العام والبرلمان (مجلس النواب) ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين قطاع الرقابة الداخلية من ممارستها لسلطتها المهنية وفق معايير موضوعية، في قانون الشرطة الجديد.
- العمل على صياغة قانون حرية المعلومات وتنظيم عمليات النشر الدورية عن طريق البرلمان، لإيجاد الرقابة العامة على المسئولين الحكوميين وضمان أداء مهني للضباط، وإنفاق ميزانية وزارة الداخلية بالشكل السليم.
- فصل القطاع الأمني عن السياسة، ومنعه من ممارسة السياسة والتحزّب إلا ضمن شروط تضمن استقلاليته ونزاهته.

وفي النهاية فإن برامج إعادة الدمج تساعد في تسهيل انتقال المجتمع من النزاع إلى الحالة الطبيعة والتنموية. ويتمثل الهدف الأسمى لبرنامج إعادة الدمج في دعم المقاتلين السابقين في سعيهم نحو الاندماج مع المجتمع المدني اجتماعياً واقتصادياً ووظيفا. وهذا يستدعي التفكير في مصادر التمويل المحتملة لهذا المشروع، بالإضافة إلى دراسة وتحديد الفئات المستهدفة من المشروع، والعناصر التي قد تقف معيقة له، وتتضمن هذه الفئة الأشخاص الذين يملكون مناصب متوسطة إلى عالية ضمن الفصائل المتحاربة حيث إن توقعاتهم لنتائج البرنامج قد تكون أكبر من الممكن.

وفي سياق عملية الدمج، لابدّ من الانتباه إلى العديد من المقاتلين الذين يعانون مشاكل صحية، تحتاج إلى علاج. وحتى يكون برنامج الدمج ناجحاً يجب أن يتضمن خدمات رعاية صحية. وأن يتم التعامل مع كل المشاكل الصحية الجسدية أو العقلية بعد توقف القتال، وأن تبقى هذه القضية أولوية خلال فترة إقامة البرنامج.

وقد تزيد عملية تسريح عناصر الجيش والأمن (سواء من جيش النظام أو من الجيش الحر) من تغيرات في سوق العمل، ويزداد احتمال تجدد العنف والتوتر. وقد يضر السماح ببقاء الاقتصاد على شكل اقتصاد حرب ودولة ضعيفة باستقرار مرحلة ما بعد النزاع وسيادة القانون والعملية الديمقراطية. فالمجتمع المُفقّر والدولة الضعيفة أو الهزيلة لن يستطيعا إرضاء متطلبات المقاتلين واستقرارهم في مجتمع يزدادون فيه فقراً. لذلك ولكي ينجح برنامج إعادة الدمج فلابد أن يعمل على تلبية حاجات المجتمع المستقبلية بشكل فوري.

العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية:

بعد ما ارتكب من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في يوغسلافيا سابقاً؛ تطور النظام الدولي باتجاه ما يعرف مبدأ حماية المدنيين ومنع وقوع جرائم الإبادة قبل معالجة

آثارها ونتائجها بعد وقوعها. فتأسست محكمة الجنايات الدولية في عام ٢٠٠٢. وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأً بات يعرف بمبدأ حماية المدنيين (Responsibility to Protect) في عام ٢٠٠٥. متجاوزةً المبدأ التقليدي في حماية سيادة الدول. وإدراك أنه عندما ترتكب الأنظمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فإنها تفقد سيادتها ويصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتحمل مسئولياته في اتخاذ كل التدابير الضرورية من أجل حماية المدنيين. ومنع وقوع الجرائم بحقهم.

ترك المجتمع الدولي السوريين كي يعيشوا الألم وحدهم. يقتّلون يومياً بأنواع مختلفة من أسلحة لا قبل لهم بها. فالقصف الجوي بالطائرات الحربية المقاتلة حصدت أرواح أكثر من ٢٠ ألف مدني إلى الآن[٢٢]. كما كشف الأسد استخدامه للصواريخ الباليستية بعيدة المدى والتي تصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل ضد المناطق التي خرجت عن سيطرته غير عابئ بعدد الأرواح التي يمكن أن تحصدها هذه الصواريخ. وغير مكترث لحجم الدمار الذي يمكن أن تخلفه في المناطق السكنية والبنى التحتية. هذا فضلاً على ترسانة كاملة من الأسلحة المحرمة دولياً والتي استخدمت وتستخدم يومياً بحق الشعب السوري من القنابل العنقودية والفراغية إلى الألغام الفردية والبحرية وغيرها.

وحتى إذا ما قورن ما يجري في سوريا - على اعتبار أنه حرب أهلية - بعدد من الدول التي شهدت حروباً أهلية. (رغم القناعة التامة لدى كثير من السوريين ببعد هذا المصطلح تماماً عما يجري داخل الأراضي السورية إذ يعتبرونها ثورة شعبية ضد نظام استبدادي قطعاً). سيلاحَظ بمقارنة بسيطة لعدد الضحايا في سوريا مع عددها في بلدان أخرى عاشت ظروف حرب أهلية حقيقية كالبيرو على سبيل المثال التي امتد فيها الصراع المسلح بين «الدرب المضيء» المدعومة من الأرياف وبين الأجهزة الأمنية الحكومية التي قررت القضاء على الإرهاب بما سمّته إرهاب البيئة الحاضنة لمدة عشرين عاماً (من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠) وبلغ عدد القتلى أكثر من ٧٠ ألفا وفقاً لتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة النهائي[٢٣]. في المقابل وفي عامين فقط بلغ عدد القتلى أكثر من ١٠٠ ألف. أكثر من ٩٠ بالمائة منهم من المدنيين. وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ذكرت في إيجازها في مجلس الأمن أن عدد القتلى ارتفع من ألف قتيل شهرياً مع بداية الثورة. بسبب استخدام الأجهزة الأمنية المكثف لإطلاق النار على المتظاهرين السلميين. إلى خمسة آلاف قتيل شهرياً بسبب استخدام النظام السوري المكثف لسلاح الطيران والأسلحة الثقيلة كراجمات الصواريخ والقنابل الفراغية والعنقودية[٢٤].

كل ذلك يعني أنه إذا ما سمح للأسد بالاستمرار في حربه ضد الشعب السوري فإن عدد الضحايا والقتلى سيكون مرشحاً إلى أن يبلغ أكثر من ربع مليون قتيل بسبب التزايد الملحوظ للعنف والارتفاع الكبير في عدد المختفين قسرياً والمعتقلين الذين هم عرضة للوفاة تحت التعذيب الشديد كما تشهد حالات مماثلة يومياً ومنذ بداية الثورة. إذ لم تكف

آلة التعذيب عن حصد ضحاياها بشكل يومي في مؤشر على مدى وحشية الأجهزة الأمنية السورية واستخفافها الكامل بالأرواح البشرية للسوريين.

هذا يعني أنه لا إمكانية لبدء عملية حقيقية من العدالة الانتقالية في سوريا إذا لم تترافق مع انتهاء كامل للعنف ولآلة الدمار اليومية، وبدء نوع من الاستقرار السياسي يتيح بدء عملية الانتقال السياسي نحو التعددية والديمقراطية والمصالحة بين السوريين ونهاية النظام الديكتاتوري القائم، فقد أثبتت كل تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسار الانتقال السياسي، كما أنها تعتمد بشكل رئيسي على توفر الإرادة السياسية والرؤية لدى كل اللاعبين والقوى السياسية على الأرض، وشعورها أولاً بأن الاستقرار الأمني والسياسي يتطلب إطلاق عملية العدالة الانتقالية التي تشعر الضحايا أن المسئولين عن ارتكاب الجرائم بحق أبنائهم وبناتهم سيمثلون أمام العدالة، وأن زمن الإفلات من العقاب والمحاسبة قد انتهى، ويشعر السوريون كلهم بدون استثناء أن هناك مساراً للمصالحة الوطنية يشترك به كل ممثليهم وقواهم؛ بهدف ضمان التعددية الكافية والمصداقية الضرورية.

إن إطلاق عملية العدالة الانتقالية في سوريا من أصعب وأعقد الأمور التي ستواجه المجتمع السوري بعد سقوط النظام، إذ لا يمكن لأحد أن يتحدث باسم الضحايا أو ينطق باسمهم، وقضية تحقيق العدالة بالنسبة للكثير من أسر الضحايا لا تسامح معها ولا التفاف أو تهاون فيها، وإذا أخذ بعين الاعتبار الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة السورية كمؤسسات ذات مصداقية لدى العديد من المواطنين السوريين يتضح حجم الأذى الفادح الذي لحق على سبيل المثال بجهاز كالجهاز القضائي وبدوره في الحياة العامة في سوريا، وعليه فلن يكون النظام القضائي معداً أو مهيأً أو حتى قادراً على إطلاق عملية المحاسبة الضرورية التي ينشدها أهالي الضحايا. كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الانقسام المجتمعي الحاصل في سوريا اليوم بسبب الموقف من النظام وميلشياته وتصعيد الأخير عبر التخويف أو تحريض المكونات المجتمعية السورية ضد بعضها البعض، وآخرها تأسيس ما أطلق عليه جيش الدفاع الوطني الذي هو عملياً مأسسة حكومية لميلشيات «الشبيحة» شبه النظامية التي تدخل في إطار ما يمكن تسميته بالمرتزقة، إذ إن تشكيلاتها ليست سورياً خالصة، كما تؤكد شهادات العيان والتقارير الصحفية المتزايدة. وهي ستمثل تهديداً متزايداً للاستقرار ولبدء أية عملية للمحاسبة والعدالة، وهنا يأتي خيار اللجوء إلى ما يسمى العدالة الدولية، فجرائم نظام الأسد في الحرب وجرائمه ضد الإنسانية تدخل بكل تأكيد في اختصاص محكمة الجنايات الدولية، ولكن وبسبب الموقف الروسي في مجلس الأمن الذي يمنع إحالة الجرائم المرتكبة في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية فإن أية حكومة مستقبلية تشكلها المعارضة أو تتشكل بعد سقوط نظام الأسد يمكن لها أن تصادق على اتفاق روما الأساسي المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية، وعندها يمكن للمدعي العام أن يفتح تحقيقاً في تلك الجرائم.

لكن مسار العدالة الدولية ليس بالتأكيد خياراً مثالياً؛ إذ يتصف بالبطء الشديد في وقت يحتاج الضحايا فيه إلى ضمان أن حقوقهم لن تضيع، ولن يتم تجاهلها في أية تسويات سياسية. ولذلك يبدو خيار ما يسمى بالمحاكم المختلطة الخيار الأفضل بالنسبة لسوريا والسوريين، إذ تتشكل محاكم على الأراضي السورية متخصصة في محاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الشعب السوري خلال فترة الثورة السورية، مدعمّة بخبرات دولية ربما تكون بإشراف الأمم المتحدة. إن الحاجة إلى الخبرات الدولية في المحاكم الوطنية (المحاكم المختلطة) في مجتمعات منقسمة يبقى الخيار الأفضل؛ إذ سيرسل الرسالة إلى كل السوريين أن الانتقام ليس هو الهدف، كما أنه يطمئنهم أن أشد معايير العدالة والشفافية الدولية سيجري ضمانها، ولن يكون الهدف استهداف طائفة بعينها أو محاسبتها وإنما تأسيس مسار للعدالة، يضمن تأسيس سوريا المستقبل على أسس صحيحة. وفي الوقت ذاته فإن ذلك يعطي ثقة أكبر من المجتمع الدولي بالنظام الجديد والتزامه بالعدالة والمصالحة، ويثبت أنه لا مكان لسياسات الثأر أو الانتقام ضمن برنامجه، في وقت سيحتاج فيه السوريون لدعم المجتمع الدولي -الذي خذلهم بشكل كبير- لإعمار بلدهم وبناء مؤسساتهم المستقبلية بكل الأحوال، وبالتالي فإن بناء الثقة فيه مسألة في غاية الأهمية، لكن على السوريين أن يدركوا أيضاً أن هناك حدوداً للمساعدة يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي، وأن عليهم في النهاية الاعتماد على أنفسهم في بناء ديمقراطيتهم في المستقبل.

إن تطبيق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت بارتكاب الانتهاكات يعطي إحساساً بالأمان للضحايا ويوجه تحذيراً لمن يفكرون في ارتكاب انتهاكات في المستقبل. كما أنه يعطي قدراً من الإنصاف لمعاناة الضحايا، ويساعد على كبح الميل إلى ممارسة العدالة الأهلية أو القصاص (أي أن يقتص الناس لأنفسهم بأنفسهم)، كما أنه يتيح فرصة مهمة لتوطيد مصداقية النظام القضائي الذي أصابه الفساد والدمار، أو الذي لم يكن يعمل على نحو سليم فيما مضى.

تقوم اللجنة الوطنية التحضيرية للعدالة الانتقالية بجهود كبيرة مع المعارضة السياسية ومع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التعريف بأهمية العدالة الانتقالية في سوريا، وفتح حوار مع الممثلين بهدف إشراكهم في برامج اللجنة وجهودها في وضع العدالة الانتقالية كأولوية بعد سقوط نظام الأسد. ولذلك يوصي «بيت الخبرة السوري» بأن تقوم الحكومة الانتقالية بدعم هذه اللجنة المؤقتة عبر تحويلها بقانون إلى مفوضية رسمية تحت اسم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة»، ودعم قدراتها وتسهيل عملها بكل الأشكال الممكنة.

سوف تتركز أهداف الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة في عدد من البرامج الرئيسية:

١- تقصي الحقائق ولجان التحقيق

ستقوم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة بجمع كل البيانات والمعلومات الخاصة بالضحايا وتشكيل لجان خاصة بالتحقيق في كل من (عمليات القتل - توثيق حالات التعذيب - الاعتقال السياسي - الاختفاء القسري). وستقوم هذه اللجان بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث.

إن إنشاء هذه اللجان المختلفة الخاصة بالانتهاكات من شأنه أن يعمل على إنشاء أجهزة تحقيق قوية، لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ارتكبته جهات تابعة للدولة أو جهات غير تابعة لها. والتي كثيراً ما تتعرض للإنكار أو الإخفاء.

إن لجان التحقيق المشكّلة من قبل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية تتناول العديد من الوقائع التي يمكن لها أن تكون موضوعاً للمحاكمة، إلا أنه ينبغي ألا نساوي بينها وبين الهيئات القضائية، أو أن تعتبر بديلاً عن المحاكمات، إذ إن هذه اللجان هي هيئات غير قضائية، ولهذا فصلاحياتها بالطبع هي أقل بكثير من سلطات المحاكم، فليس لها سلطة السجن، وليس لها سلطة إنفاذ توصياتها، بل إن معظمها يفتقر حتى إلى سلطة إلزام أي شخص بالمثول أمامها[٢٥].

٢- رفع الدعاوى القضائية والمحاسبة

تعتبر إقامة العدالة الجنائية عنصراً أساسياً من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا، لذا لابد أن ينصب رفع الدعوى على المتهمين من الأفراد، وينبغي أن تهدف برامج إقامة الدعوى أيضاً إلى استعادة كرامة الضحايا، واسترداد ثقة الشعب السوري في سيادة القانون.

تشمل المحاكمات القيام بالتحقيقات واتخاذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي جرت في سوريا خلال فترة الثورة، ويمكن لهذه المحاكمات استهداف المرتكبين لهذه الجرائم أو التركيز على العاملين بالمستويات القيادية العليا في هيكلية نظام الأسد المسئولين عن إصدار أوامر بتلك الانتهاكات والجرائم أو الذين لديهم صلاحيات إدارة نافذة على مرتكبي تلك الجرائم، ولا يستثنى من ذلك من ارتكب الانتهاكات ضد المدنيين من قبل المعارضة المسلحة، ويتعين إجراء هذه المحاكمات بما يتفق مع معايير المحاكمات العادلة في إجراءاتها، وذلك لتجنب أي طعون في مشروعيتها.

ومن المنتظر أن تشهد فكرة المحاسبة جدلاً كبيراً بين إمكانية قدرة المحاكم الوطنية على محاسبة المجرمين، أو أن يضطر السوريون للجوء لمحاكم دولية أو محاكم مختلطة من أجل محاسبة هؤلاء المجرمين.

ويمكن أن تدعو الحكومة الانتقالية لإنشاء محاكم خاصة مختلطة، تتكون من قضاة سوريين مع الاستعانة بقضاة دوليين بإشراف الأمم المتحدة لمحاسبة مرتكبي الجرائم في فترة الثورة، وتكون هذه المحكمة خاصة بتوقيتها وآلياتها، وتقوم بتطبيق كل من القانون الدولي والوطني السوري (المحلي). ويمكن الاستعانة بقوانين ونصوص المعاهدات الدولية التي وقعت عليها سوريا من أجل تطوير الإجراءات الخاصة بالمحكمة ونظامها القضائي.

تهدف المحاكم المختلطة والمقترحة بشأن سوريا إلى تعزيز ملكية الضحايا السوريين من الأفراد لعملية الإجراءات الجنائية، وفي الوقت ذاته ضمان النزاهة الخاصة بالمحاكم الدولية.

كما يعتبر من أهم التحديات تحديدُ الأشخاص والجهات التي يجب محاسبتها، فمن المهم ألا تكون المحاكمات انتقائية أو انتقامية، لكنها يجب أن تعطي السوريين أملاً بأن زمن الإفلات من العقاب انتهى، وأن زمناً للعدالة والمحاسبة سيكون قادراً على بناء سوريا الجديدة.

٣- التعويضات

أمام الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في سوريا، أصبح لزاماً على الحكومات السورية اللاحقة، ليس فقط التصدي لمرتكبي هذه التجاوزات بل ضمان حقوق الضحايا كذلك. وبوسع الحكومة السورية الانتقالية أن تهيىء الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن بعض ما لحق بهم من الضرر والمعاناة. وينطوي مفهوم التعويض على عدة معانٍ، من بينها التعويض المباشر (عن الضرر أو ضياع الفرص)، ورد الاعتبار (لمساندة الضحايا معنويا وفي حياتهم اليومية) والاسترجاع (استعادة ما فقد قدر المستطاع)، ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع (مادية ومعنوية) والفئة المستهدفة (فردية/ جماعية). ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان. أما التعويض المعنوي فيكون مثلاً عبر إصدار اعتذار رسمي، أو تكريس مكان عام (مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري) أو إعلان يوم وطني للذكرى.

أما الأهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سواء كانت مادية أو معنوية) فهي عديدة ومتنوعة، ومن بينها الإقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، إعطاء رد ملموس على مطالب رفع الظلم، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، إضافة إلى أن مبدأ التعويضات أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي.

ولذلك ستلعب الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة دوراً رئيسياً في تحديد وتقدير حجم و شكل ونوع طريقة التعويضات المناسبة والضرورية للضحايا من كل الأطراف من خلال عدد من اللجان التي يجب أن تشكلها الهيئة لهذا الموضوع، منها لجنة التعويض، وصيغ جبر الضرر المادية.

٤- إصلاح المؤسسات[٢٦]

تحتاج سوريا الخارجة حديثاً من الديكتاتورية إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياستها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري و/أو ديمقراطي في المستقبل. إن الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها هو إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء فترة النزاع أو القمع. ولذلك ستسعى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة إلى ضمان إصلاح المؤسسات بما يهدف إلى:

أ. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

ب. إزالة التمييز الحزبي أو الطائفي الذي يشعر البعض أنه مورس ضدهم من قبل حزب البعث في مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والأجهزة الأمنية.

ج. منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات الحكومية.

يجب التذكير أنه بدون إصلاحات في مجالات مثل النظام القضائي الوطني والبرلمان (مجلس الشعب) وأجهزة أمن الدولة، فإن أية عملية محاسبة ستظل ناقصة بشكل شبه مؤكد، وبالتالي ستفشل في خلق صدى إيجابي لدى عامة الشعب. فالمواطنون الذين تعوّدوا أن ينظروا إلى أجهزة الشرطة والجيش والحكومة بنوع من الارتياب سوف يصعب عليهم أن يؤمنوا بجدوى أية إجراءات مساءلة تشمل هذه المؤسسات. وإذا كان عليهم أن يقوموا بذلك، فإنه يتعين عليهم الاقتناع بأن الثقافات المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو غذّتها قد تم تقويمها بشكل نهائي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الإصلاحات الدستورية والقانونية وإصلاحات أجهزة الشرطة، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ذات أهمية واضحة في العديد من المجالات، مثل الإنصاف في الأجور، وتعيين القضاة، وتولي المناصب، والترقية والانضباط، وإجراء الانتخابات، واستقلال وسائل الإعلام، وحرية الحصول على المعلومات، والعمل الإيجابي، ونزع السلاح، وتمويل الأحزاب السياسية، والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

٥- إحياء الذكرى

يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر. ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي مثل إقامة نصب تذكاري، أو غير رسمي مثل بناء جدارية في مجتمع محلي؛ سواء كان ذلك من قبل الدولة أو تلقائياً من طرف المواطنين.

ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا والتعرف عليهم، وتعريف الناس بماضيهم، وزيادة وعي المجتمع، ودعم أو تعديل رواية تاريخية، وتشجيع تبني الاحتفال بالذكرى، وتبني عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

العدالة الانتقالية وحدها تؤسس للمصالحة الوطنية، وإرث «المصالحة» يعود بجذوره بعيداً إلى التاريخ العربي- الإسلامي[٢٧]. وبعود تعبير «المصالحة الوطنية» إلى الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديجول، وقد استخدمه فيما بعد على التوالي كل من جورج بومبيدو وفرنسوا ميتران، وذلك عندما رسخ عندهما الاعتقاد بضرورة تحمل مسئولية محو ديون وجرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال أو إبّان حرب الجزائر[٢٨].

فديغول عندما عاد للمرة الأولى إلى فيشي وألقى فيها كلمة مشهورة حول وحدة وفرادة فرنسا، شكّل مفهوم المصالحة الوطنية لحمة الخطاب الديغولي، وهو الأمر ذاته الذي فعله بومبيدو الذي تحدث في ندوةٍ مشهورة له عن المصالحة الوطنية، وعن الانقسام الذي تم التغلب عليه، جراء عفوه عن توفييه Touvier. وكان هذا المفهوم ذاته موضوع خطاب ميتران لما أعلن عن تأكيده في مناسبات عدة أنه ضامن الوحدة الوطنية، ورفض إعلان أن فرنسا مسئولة عن الجرائم المقترفة تحت حكم فيشي الذي وصفه بالسلطة اللاشرعية أو غير التمثيلية التي استولت عليها أقلية من المتطرفين.

ثم استخدم مانديلا هذا المفهوم في جنوب أفريقيا عندما كان لا يزال قابعاً في السجن، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام، الذي سيتبع أولاً عودة منفيّي المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ويطمح إلى مصالحة وطنية، و التي بدونها سيكون البلد عرضةً لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء التي سيقف وراءها الانتقام بكل تأكيد. إن المصالحة هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديموقراطية في الوقت ذاته.

لا مخرج لسوريا من استحكام خروجها من الشرخ الاجتماعي العميق الذي سيعقب إنهاء الصراع المسلح إلا بقرار تاريخي من نمط «المصالحة الوطنية»، والمصالحة هنا تأتي كتتويج لكل مراحل العدالة الانتقالية التي أشير لها آنفاً، وعندها يستطيع المجتمع السوري أن يخرج من انقساماته الاجتماعية والطائفية العميقة باتجاه الشراكة في بناء المستقبل.

الهوامش

١. يمكن الإطلاع على التقرير الكامل والنهائي على موقع بيت الخبرة السوري وباللغتين العربية والإنجليزية

http://syrianexperthouse.org

٢. انظر وثيقة: المرحلة الانتقالية لسوريا الجديدة: الإدارة السياسية والعدالة الانتقالية والأمن والاقتصاد. المجلس الوطني السوري، نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

٣. انظر: الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقاليّة كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، القاهرة، تموز/يوليو ٢٠١٢.

٤. انظر: التقرير النهائي: مشروع اليوم التالي: دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن ٢٠١٢.

٥. انظر: الخطة الوطنية لمستقبل سوريا: تقرير أولي لإطلاق المشروع، بيروت، كانون الأول/يناير ٢٠١٢.

٦. للاطلاع على نص اتفاق جنيف، من الممكن زيارة الرابط التالي

http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf

٧. للاطلاع على النص الكامل لدستور عام ٢٠١٢ من الممكن زيارة الرابط التالي:

http://parliament.sy/forms/new_laws/viewNew_laws.php?law_id=37&mid=30&cid=30

٨. Volker Perthes, The Political Economy of Syria Under Asad, London: I.B.Tauris, Nov 15, 1997.

٩. انظر دستور الجمهورية العربية السورية و تعديلاته على الرابط

http://www.ces.es/TRESMED/docum/sir-cttn-ara.pdf

١٠. انظر دراسة جان حبش، "قراءة في الدستور السوري"، تقرير صادر عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الرابط: http://hem.bredband.net/cdpps/repdcc.jan.htm#_edn26

١١. أصدر رئيس الوزراء السوري عادل سفر في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١١ قرارا يقضي بتشكيل لجنة تتولى "مهمة إعداد وصياغة مشروع قانون جديد للأحزاب، يتضمن الرؤى والمنطلقات والآليات الناظمة لتأسيس أحزاب سياسية وطنية في سوريا". صحيفة الثورة السورية، لجنة لإعداد وصياغة مشروع قانون للأحزاب خلال شهر، ٦-٦-٢٠،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=28138739820110606022921

وفي ٥ أب/أغسطس ٢٠١١ أصدر بشار الأسد المرسوم التشريعي الذي ينظم آلية عمل الأحزاب في سوريا. صحيفة الثورة السورية، الرئيس الأسد يصدر مرسوماً خاصاً بقانون الأحزاب (٦-٨-٢٠١١،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30404926220110805230406

أما قانون الانتخابات فقد صدر بشكله النهائي في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١١ وقد نقل سلطة الإشراف على الانتخابات من السلطة الإدارية إلى السلطة القضائية. صحيفة الثورة السورية، استكمالاً لخطوات الإصلاح... الحكومة تقر مشروع قانون الانتخابات العامة، ٢٧-٧-٢٠١١،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30232070820110727014925

وفي حالة الدستور الجديد فقد أعلن الأسد عن نيته في تعديل الدستور أو وضع دستور جديد للبلاد في ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١١، ولكن الدستور لم يعمل به حتى ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٢. صحيفة الثورة السورية، السوريون يقرّون دستورهم الجديد... المشاركون ٨٣٧٦٤٤٧ بنسبة ٥٧,٤ ٪... الموافقون ٧٤٩٠٣١٩

بنسـبة ٨٩,٤ ٪... غير الموافقيـن ٧٥٣٢٠٨ بنسـبة ٩ ٪... أوراق ملغـاة ١٣٢٩٢٠ بنسـبة ١,٦ ٪ (٢٨-٢-٢٠١٢، http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=53574641520120228011722

١٢. يمكن الاطلاع على النص الكامل لقانون الانتخابات لعام ٢٠١١ على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السورية سانا على الرابط:http://sana.sy/ara/360/2011/08/06/362170.htm

١٣. المرجع السابق ص ٨٣-٨٨.

١٤. انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠٠) وانظر: دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ (دمشق: مؤسسة النوري، ٢٠٠٢).

١٥. دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ وللمزيد حول ذلك، انظر: كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق: دار العروبة للطباعة، ١٩٨٧).

١٦. للمزيد حول ذلك، انظر:

Middle East Watch Committee (ed), Syria Unmasked, the suppression of human rights by the regime (New Haven: Yale university press, 1991).

١٧. انظر: Alan George, Syria: neither bread nor freedom (London; New York: zed Books, 2003) p 2-3.

١٨. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني - دعم الأمن والعدالة، باريس، مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٧، ٢٠.

١٩. انظر مجلس الأمن، تقرير إصلاح القطاع الأمني رقم /١/ ١٤ شباك، ٢٠٠٧.

٢٠. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مرجع سابق ١١٢-١١٨.

٢١. إريس سيسران: التحول العسكري، جامعة كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج،٢٧،٢٠٠٨.

٢٢. للاطلاع على أحدث التقارير بشأن عدد ضحايا الثورة السورية من المدنيين انظر:

Megan Price, Jeff Klingner, Anas Qtiesh, and Patrick Ball (2013). Full Updated Statistical Analysis of Documentation of Killings in the Syrian Arab Republic. Human Rights Data Analysis Group, commissioned by the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) [UN link]. June 13, 2013. © 2013 HRDAG,

٢٣. Please see: Hatun Willakuy: Abbreviated version of the final report of the truth and reconciliation commission in Peru , Lima, 2004.

٢٤. انظر تقرير: موت من السماء، الغارات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين (نيويورك: هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٢).

٢٥. مارك فريمان و بريسيلا ب.هاينر: المصارحة (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤) ص ٢.

٢٦. انظر: التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤).

٢٧. انظر:George Emile Irani ,Apologies and Reconciliation: Middle East Rituals, Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation,Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn ,Stanford University press ,2006.

وأيضا: عبد الحسين شعبان،فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي : الثقافة والدولة (بيروت، دار النهار،٢٠٠٥).

٢٨. انظر: جاك دريدا وآخرين: المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة، ترجمة حسن العمراني (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ٢٠٠٥)، ص ص ٧-٣٧.



ملحق وثائقي

مقدمة:

يوفر هذا الملحق عددا من الوثائق التي تعطي فكرة عن تأسيس وتوجهات بعض أهم الأجسام السياسية السورية. لكن حتى لو استوفينا كل ما هو أساسي في هذا الشأن، ونحن لم نفعل، فإن وثائقنا لا تقول الكثير عن المسارات السورية المضطربة. هذا بسبب خصائص جوهرية للصراع السوري، فرضت ظهورها مع طول أمد الصراع. أهمها الانفصام بين المعارضة والثورة، ثم بين السياسي والعسكري. لدى السياسي عناوين ووثائق معلومة، بينما لا نهاية لعناوين الثوري ووثائقه. الوثائق هنا موجودة، لكنها كثيرة، محلية، عارضة، وظرفية. وهي قلما تقول شيئا عن المستوى الوطني العام. وبينما لدى السياسي عناوين ووثائق عامة، يبدو أن لدى العسكري... دينًا. سارت الأمور في هذا الاتجاه على كل حال، وصولا إلى وضع تبدو فيه السلفية هي الأيديولوجية الطبيعية للقتال من جهة الثورة، الأمر الذي يمس طبيعة القتال ذاته، ويحوله إلى "جهاد". التشكيلات السلفية الجهادية بحصر المعنى ليست كثيرة، لكن التشكيلات السلفية التي تجاهد تكاد تغطي المشهد كله.

السمة المميزة للمجموعات المقاتلة هنا هي أنها تظهر وتتكلم أكثر مما تكتب. وثائقها أشرطة مصورة أكثر مما هي بيانات مكتوبة. وهو ما يحول هذا الوسيط الكتابي الذي بين يدي القارئ دون إتاحته هنا.

ومن باب التعويض نضع بين يدي القارئ مقالة نراها مفيدة عن تنظيمي القاعدة في سوريا، جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام؛ ومقالة أخرى لمثقف قاعدي يعرف فيها باستراتيجية الدولة الإسلامية في العراق والشام... وهو يرد على وثيقة

اسمها "بيان رقم ١"، يعلن فيها ١٣ تشكيلا عسكريا، بينها جبهة النصرة، والتعاون معا من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرفضون الائتلاف الوطني المعارض والحكومة التي ينوي تشكيلها. هذه الوثيقة الأخيرة متاحة هنا في الملحق.

هناك مواقع إنترنت ارتبطت بالثورة وأنشطتها، يوفر الملحق تعريفا وجيزا بثلاثة منها: موقع مركز توثيق الانتهاكات VDC، وموقع الذاكرة الإبداعية للثورة السورية، وموقع الجمهورية لدراسات الثورة السورية.

لكن ليس لأي من هذه الوثائق أو مجموعاتها صفة تمثيلية تغطي أو حتى تعطي فكرة عن الوفرة الهائلة لوثائق الثورة السورية.

نضع بين يدي القارئ أيضا بيانا أصدره ١٠٠ مثقف سوري في صيف هذا العام، يعبرون فيه عن تمسكهم بقيم الثورة الأساسية، وخشيتهم الصراع الطائفي والتبعيات الخارجية، وتفضيلهم الحل السياسي الذي يكفل زوال النظام. والملحق يتضمن أخيرا نص قرار مجلس الأمن الذي صدر في الأيام الأخيرة من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ عن السلاح الكيماوي السوري.

وثيقة رقم ١
رؤية لجان التنسيق المحلية لمستقبل سوريا السياسي(١)

انقضت ثلاثة أشهر على تفجر الثورة السورية الكبرى، أظهر خلالها الشعب السوري شجاعة استثنائية، وكافح من أجل حريته مقدما أكثر من ألف وأربعمائة من أبنائه شهداء، وفوق عشرة آلاف من المعتقلين. لقد واجه النظام الاستبدادي الفاسد احتجاجات الشعب بالنهج الديكتاتوري نفسه الذي أدى إلى تفجرها. فأطلق يد أجهزته الأمنية الإجرامية تغتال المواطنين وتعتقلهم وتعذبهم، وزج الجيش الوطني في مواجهة مع شعبه، كأنه ليس لسوريا أرض محتلة، وعمل على إثارة المخاوف الطائفية بين السكان والعبث غير المسئول بالنسيج الوطني، وسخر أجهزة الإعلام العامة لتجريم الثورة والتحريض على قتل المحتجين السلميين.

والقضية المطروحة اليوم على السوريين جميعا هي كيفية الخروج من الأزمة الوطنية التي ترتبت على مواجهة الثورة الشعبية العادلة بالعنف القاتل. ولا نرى غير واحد من مخرجين: إما ترتيب تفاوضي سلمي للتحول نحو نظام ديمقراطي تعددي قائم على الانتخابات الحرة، يطوي صفحة نظام الحزب الواحد، والرئيس الذي تتجدد ولايته إلى الأبد، والحكم الوراثي، وحصانة الأجهزة الأمنية، واستخدام الدولة لحماية سارقي الشعب، والإعلام التحريضي الكاذب؛ أو دفع البلاد في نفق المجهول عبر المضي في خيار العنف ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية، والتضحية بسوريا من أجل بقاء نظام غير أخلاقي، لا يحترم نفسه ولا شعبه. ويحمل هذا الخيار الأخير مخاطر التدويل والنزاعات الأهلية، مما

---

(١) لجان التنسيق المحلية من التشكيلات الشبابية التي ظهرت في وقت مبكر من الثورة. قامت بدور مهم في تحريك المظاهرات، وتوثيق المعلومات الخاصة بالثورة، والإغاثة. قامت أيضا بدور سياسي، تمثل الوثيقة السالفة وجهتها العامة. واللجان علمانية الروح عموما.

يتحمل النظام وحده المسئولية الكاملة عنه. إننا لا نقبل بحال من الأحوال وضع الكرة في ملعب الثورة الشعبية السلمية، ومطالبتها بالتوقف، بذريعة أن النظام لن يتوقف عن القتل والتخريب. لا يجوز أن يُكافأ المجنون على جنونه، وليس مقبولا أن تبقى سوريا رهينة بيد خاطفين غير مسئولين إلى هذا الحد.

إننا نخاطب هنا الشعب السوري بمختلف أطيافه، ومن يحتمل أن لديهم شيئا من الغيرة على وطنهم من القريبين من النظام، ليسهموا في تجنيب البلاد المصير الذي تقودها إليه الطغمة الحاكمة، وندعو إلى وقفة ضميرية تصون سوريا وشعبها، وتفتح لهما أبواب المستقبل. نقول للجميع بكل وضوح إن القضية المركزية والهدف الأول للثورة هو تغيير النظام السياسي، متمثلا كنقطة انطلاق من إنهاء ولاية الرئيس الحالي، المسئول سياسيا وقانونيا عما ارتكبه نظامه بحق سوريا والشعب السوري، هنا نقطة البداية للخروج من الأزمة، وغير ذلك هو التفاف على تضحيات الشعب السوري وتمديد للأزمة الوطنية التي تهدد مستقبل المجتمع السوري وكيان البلاد. لتجنب هذه الآفاق القاتمة، هذه عناصر رؤيتنا لإنقاذ البلاد:

أولا: وكما أكدت لجان التنسيق المحلية في بيانيها السابقين، لا بد فورا من:

- وقف القتل والعنف واستهداف المظاهرات من قبل أجهزة الأمن والميلشيات والشبيحة المرتبطين بهم.
- الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين جميعا، القدامى والجدد، ووقف الاعتقال والملاحقة بحق ناشطي الثورة والمعارضة.
- وقف التجييش الإعلامي ضد المتظاهرين، والسماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بدخول البلاد للاطلاع على الحقيقة على الأرض.
- إن الثورة ستستمر، ولن يتوقف التظاهر السلمي ودون ترخيص مسبق، لأنه سلاح الشعب للدفاع عن حقوقه.

ثانيا: نؤيد فكرة الدعوة إلى مؤتمر وطني له موضوع واحد، هو التحول نحو نظام ديمقراطي تعددي، قائم على الحريات العامة والمساواة الحقوقية والسياسية بين السوريين.

مهمة المؤتمر هي ضمان تنح سلمي وآمن للنظام القائم، وذلك بغرض تجنيب البلد مخاطر الانهيار العنيف. وهي أيضا التأسيس التوافقي لنظام جديد قائم على الحرية والمساواة وحكم القانون، يقطع الطريق على احتمالات الفوضى والأعمال الانتقامية.

يحدد المؤتمر فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر، يتولى الحكم خلالها مجلس انتقالي

مكون من مدنيين وعسكريين، ويجري خلالها فتح وسائل الإعلام العامة للمجتمع وحراكه السياسي، وحل الأجهزة الأمنية وتولي الجيش مؤقتا أمن البلاد، وفصل الحزب عن الدولة، وحل "المنظمات الشعبية"، وإطلاق حرية العمل السياسي والنقابي، وضمان حق التظاهر السلمي.

وفي خلالها يجري انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد، يتضمن تحديد سلطات رئيس الجمهورية، وقصر ولايته على مدتين، كل منهما أربع سنوات فقط, وينهي إقصاء الأيديولوجيات والأحزاب الأخرى المكونة لنسيج الشعب السوري.

يشارك في المؤتمر سياسيون من طرف النظام، لم تتلوث أيديهم مباشرة بدماء السوريين ولا بسرقة أموالهم. ويشارك فيه ممثلون عن المعارضة في الداخل والخارج، وممثلون لناشطي الثورة الميدانيين وغير الميدانيين. ويراقبه الإعلام المستقل وممثلو المجتمع المدني في العالم.

ثالثا: إن المبادئ التي نتطلع إلى أن تضبط حياتنا العامة في سوريا الجديدة، هي:

- سوريا جمهورية ودولة مدنية يملكها السوريون،
- وليس فردا أو أسرة أو حزبا. وهي لا تورث من آباء لأبناء.
- السوريون شعب واحد، أفراده متساوون في الحقوق والواجبات، لا ينال أحد منهم امتيازا أو ينتقص من حقوقه بسبب أصله الديني أو المذهبي أو الإثني.
- ستنال كل المجموعات القومية الثقافية والدينية المكونة للمجتمع السوري الاحترام في سوريا الجديدة،على أساس المواطنة ولن تحظى أي منها بامتياز خاص في الدولة. ولكل منها حقوق وواجبات على قدم المساواة مع الجميع.

وعليه يبدو ضرورياً وأمراً ملحاً أن تتجاوز تماماً الدولة السورية مستقبلاً ماضيها الاستبدادي، وتتخلص من ميراث التعسف بحق الكرد أو المجموعات الأخرى، عبر مجموعة من التدابير السياسية والتشريعية، وحتى الرمزية، التي تؤهلها لأن تكون دولة عموم مواطنيها العدالة والتسامح، لا الثأر ولا الانتقام، هما المبدآن الناظمان لمعالجة أية خصومات بين السوريين. وإزالة آثار الغبن القومي والاضطهاد الذي تراكم خلال عقود من سياسات البعث.

- لا حصانة لأحد فوق القانون، والمحاسبة مبدأ شامل لا استثناء لأحد منه.
- إن الموارد الوطنية ملك للسوريين جميعا، وإن ثمار التنمية ينبغي أن توجه نحو رفع مقدرات ومستوى حياة الشرائح والفئات الأكثر حرمانا.
- ان سوريا الجديدة حرة ومستقلة الإرادة، وملتزمة مع المجتمع الدولي باتفاقياتها

التي تضمن حقوقها الوطنية والقومية.

- إن أية مصالح مشروعة قائمة اليوم لن يلحق بها الضرر، لكن ليس مقبولا أن تحمي الدولة أوضاعا سياسية واقتصادية تمييزية وغير عادلة.

رابعا: إن الثورة الشعبية هي مصدر الشرعية السياسية في البلاد، وإنها مستمرة إلى حين تحقيق أهداف الشعب السوري في الحرية والمساواة والكرامة.

الرحمة لشهدائنا الأبرار والنصر لثورتنا من أجل سوريا حرة ديمقراطية.

لجان التنسيق المحلية في سوريا

١١-٦-٢٠١١

وثيقة رقم ٢
البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية

نص الوثيقة السياسية التي أقرها اجتماع تسع قوى قومية عربية ويسارية وماركسية وأحد عشر حزبا كرديا وشخصيات من الاتجاه الإسلامي الديموقراطي ومن قطاع المرأة وعدد من الشخصيات الوطنية العامة في سوريا. كما وقعت عليها شخصيات سوريا في أوربا. في اجتماع يوم السبت ٢٥/٠٦/٢٠١١ تم إعلانها في مؤتمر صحفي عقد في دمشق في ٦/٣٠، بحيث باتت تمثل أوسع إطار سياسي في سوريا. وتعمل الهيئة على إشراك بقية القوى السورية المستعدة لتوقيع الوثيقة في عضويتها لمواجهة الأوضاع الراهنة المعقدة في البلاد في مرحلة الانتقال من النظام الديكتاتوري الحالي إلى النظام الديمقراطي المنشود.

تمر سوريا اليوم بأشد أيامها صعوبةً وإيلاماً، لكنها في الوقت ذاته تشهد ولادة فجر جديد للحرية، يصنعه الشعب السوري بدمائه وتضحياته. لقد أظهر شعبنا خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة شجاعة استثنائية في مواجهة نظام استبدادي فاسد، مقدماً أكثر من ألف وأربعمائة من أبنائه شهداء، وآلاف الجرحى، وفوق عشرة آلاف من المعتقلين، وما يزيد على خمسة عشر ألف لاجئ إلى الدول المجاورة. فالانتفاضة الشعبية السلمية الواسعة التي تطالب بالحرية والكرامة واجهتها السلطة بالعنف والقتل والتعذيب والتشريد عبر أجهزتها الأمنية وبلطجيتها، وزجت بالجيش الوطني في مواجهة مع شعبه، وكأن هذا الجيش قد سخر من أجل حماية الاستبداد ونهب المال العام، وليس لاسترجاع الجولان المحتل، كما لم تتورع عن إثارة المخاوف الطائفية بين السكان والعبث بالنسيج الوطني، وتسخير أجهزة الإعلام العامة لتجريم الانتفاضة، والتحريض على قتل المحتجين سلمياً.

بالمقابل، كانت رسائل السوريين واضحة ضد عنف السلطة: لقد ولى عهد حكم الحزب الواحد والفرد الواحد، وإن إجراءات القمع والقتل والاعتقال ستوسع نطاق الاحتجاجات وتزيد حِدَّتها، وأن لا فرصة لأي تراجع قبل وضع البلاد على عتبة التغيير الوطني الديمقراطي.

هنا تؤكد المعارضة الوطنية الديمقراطية على موقفها الواضح في دعم انتفاضة شعبنا والعمل على استمرارها حتى تحقيق أهدافها في التغيير الوطني الديمقراطي، وعلى رفض كل الدعوات لوقفها بذريعة أن النظام لن يتوقف عن القتل والتخريب في ظل استمرارها، إذ لا يجوز أن يُكافأ المستبد على قمعه، وليس مقبولاً أن تبقى سوريا بعد اليوم رهينة بيد نظام غير مسئول إلى هذا الحد.

لقد استطاعت الحركة الاحتجاجية الشعبية أن تحافظ على مسارها السلمي، رافضة العنف واللجوء إلى السلاح رغم جهود النظام الحثيثة لتوريطها في ذلك. كما أظهرت حرصها على الوحدة الوطنية، مكرسة جزءاً كبيراً من شعاراتها ضد الطائفية والفئوية وكل أشكال تشتيت الشعب والمواطنين. كما التزمت الانتفاضة وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية برفض التدخل الخارجي الذي يلحق أضراراً بالسيادة الوطنية أو بوحدة التراب الوطني أو الشعب السوري، وأكّدت على الطبيعة الوطنية الشاملة للانتفاضة، وأنها لا تمثل تحركا فئوياً أو توجهاً لاستهداف فئة بعينها في المجتمع السوري، وثبّتت مبدأ العدالة والتسامح، لا الثأر ولا الانتقام، كناظم لمعالجة أية خصومات بين السوريين، وإزالة آثار الغبن الذي تراكم خلال عقود جراء سياسات النظام الاستبدادية.

تحمل هذه المرحلة في طياتها آمالاً كبيرة للسوريين، لكنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر كبيرة على البلاد والشعب، فالقضية المطروحة اليوم علينا جميعاً هي كيفية الخروج من الأزمة الوطنية التي ترتبت على الخيار الأمني العسكري للنظام، وعلى عدم اعترافه بحقيقة الأزمة الراهنة وطبيعتها وعمقها، ورفضه كل الدعوات الداخلية والخارجية للإطلاق الفوري لمرحلة التحول الآمن باتجاه الدولة المدنية الديمقراطية، محاولاً الالتفاف على الانتفاضة من خلال بعض الإجراءات والتقديمات المعيشية البسيطة، الأمر الذي يضع البلاد في حالة غير واضحة المعالم ومليئة بالمخاطر الكبرى على الشعب والوطن والمنطقة ككل، وقد توفّر ظروفاً مساعدة للتدخل الخارجي المرفوض، وإن شعبنا وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية سيحمّلون النظام الحاكم المسئولية كاملة عما تجلبه سياساته الكارثية.

وكمخرج من الأزمة الراهنة سيكون عقد مؤتمر وطني عام وشامل أمراً ضرورياً في جميع الأحوال حاضراً ومستقبلاً، وهذا يحتاج إلى إطلاق حوار جاد ومسئول يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات المناسبة ليكتسب مصداقيته والثقة به، لكن كل ما يقوم به النظام حتى اليوم يسير في اتجاه تعميق الأزمة الوطنية. فهو لا يطرح اليوم مسألة الحوار إلا في سياق استمرار هيمنة الحزب الواحد، ومن أجل كسب الوقت وامتصاص الغضب الشعبي وتغطية الحلول الأمنية وتشتيت الشعب والمعارضة الوطنية الديمقراطية، ولذلك لن يجد خارج حلفائه من يلبي دعوته للحوار إلا في حال بناء الأرضية المناسبة للحلول السياسية، والتي تحتاج أولاً للإقرار بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية والاعتراف بانتفاضة شعبنا، وذلك من خلال:

١. وقف الخيار الأمني-العسكري الذي يتجلى قتلاً واعتقالاً وإذلالاً وحصاراً من قبل الأجهزة الأمنية، والتوقف مباشرة عن استخدام قوى الأمن والجيش في معركة مع الشعب، وفك الحصار المفروض على عدد من المدن والبلدات السورية.

٢. وقف الحملة الإعلامية المغرضة ضد انتفاضة شعبنا، وتغيير نهج الإعلام الرسمي إلى إعلام يتعامل باحترام ومصداقية مع الانتفاضة، وفتح الأبواب للإعلام الخارجي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، ومحاسبة كل من قام بعمليات التضليل والتحريض إعلامياً.

٣. الإفراج عن جميع الموقوفين منذ انطلاقة الانتفاضة، وعن جميع المعتقلين السياسيين قبل هذا التاريخ.

٤. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة من عدد من القضاة والمحامين النزيهين للتحقيق ومحاسبة المسئولين عن القتل وإطلاق النار على المتظاهرين.

٥. رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية فعلياً وليس على الورق فقط، وعدم تقييد الحياة العامة بقوانين أخرى تقوم بالوظائف السابقة ذاتها لقانون الطوارئ، كالقانون ٤٩ لعام ١٩٨٠.

٦. الاعتراف بحق التظاهر السلمي وعدم تقييده بقوانين تسمح في ظاهرها به لكنها تمنعه أو تقيّده فعليا، ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل، وقيام جهاز الشرطة بحماية المواطنين.

٧. الإقرار بضرورة إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تمثل عنوان الاستبداد.

٨. الدعوة العلنية خلال فترة زمنية وجيزة لعقد مؤتمر وطني عام بهدف وضع برنامج متكامل وجدولة زمنية لتغيير سياسي ودستوري شامل عبر مجموعة متكاملة من المداخل والتحديدات، والتي تناط مهام القيام بها إلى حكومة انتقالية مؤقتة، تعمل على دعوة هيئة وطنية تأسيسية من أجل:

- وضع مشروع دستور لنظام برلماني يرسي عقداً اجتماعياً جديداً، يضمن الدولة المدنية وحقوق المواطنة المتساوية لكل السوريين، ويكفل التعددية السياسية وتكافؤ الفرص بين الأحزاب، وينظم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ويرشّد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية، ويحدد عدد الدورات الرئاسية، ويضمن استقلال القضاء والفصل بين السلطات الثلاث، ويعرض هذا المشروع على الاستفتاء العام لإقراره.

- تنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي عصري للأحزاب السياسية، وتنظيم الإعلام والانتخابات البرلمانية وفق قوانين توفر الحرية والشفافية والعدالة والفرص المتساوية.

- احترام حقوق الإنسان والالتزام بجميع الشرائع الدولية المتعلقة بها، والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، انطلاقاً من الإقرار بمبدأ المواطنة الذي ينظر لجميع المواطنين بشكل متساوٍ بغض النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم وإثنياتهم المختلفة.

- إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، ووقف العمل بجميع القوانين ذات العلاقة بالأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء جميع القوانين والمراسيم التي تحصّن الأجهزة الأمنية ضد المساءلة عن ممارسة التعذيب والقتل، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً أو طوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاعتقال والاضطهاد السياسي.

- الوجود القومي الكردي في سوريا جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، الأمر الذي يقتضي إيجاد حلٍ ديمقراطي عادلٍ للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، والعمل معاً لإقراره دستورياً، وهذا لا يتناقض البتة مع كون سوريا جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

- ضمان حرية الجماعات القومية في التعبير عن نفسها، كالآشوريين (السريان) وغيرهم من النسيج الوطني السوري، بما يضمن المساواة التامة بين جميع المواطنين السوريين من حيث حقوق الجنسية والثقافة واللغة القومية وسائر الحقوق الاجتماعية والقانونية.

- تحرير المنظمات والجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية من وصاية السلطة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفير شروط العمل الحر والمستقل لها.

- تشكيل هيئة وطنية للمصالحة ورد المظالم من أجل التعويض المادي والمعنوي لشهداء الانتفاضة الشعبية والمتضررين من العنف، ومن أجل الكشف عن المفقودين السوريين، والتعويض على المعتقلين السياسيين وضحايا الاضطهاد السياسي والإحصاء الاستثنائي، وتسوية أوضاع العاملين المصروفين تعسفياً من الخدمة.

بالتوازي مع ما سبق ينبغي السير في طريق إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإعادة تأهيلها كي لا تكون أجهزة فوق القانون، ومصدراً للانتهاك المستمر لحقوق المواطن والمجتمع. أي لابد من إعادة بنائها لتؤدي وظيفتها الحقيقية في حفظ أمن الشعب والوطن ضد المخاطر الخارجية، وأيضاً من خلال خضوعها لسيطرة ورقابة البرلمان وعدم تجاوزها لصلاحياتها، بالإضافة إلى خضوع قياداتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوز أو انتهاك أي من الحقوق الأساسية للمواطنين.

أما حزب البعث، فإن حقه في ممارسة دوره السياسي في الحياة العامة مصان على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى بعد كتابة الدستور الجديد، وإنهاء علاقة السيطرة والتحكم

القسري التي يقيمها مع مؤسسات الدولة والنقابات والاتحادات.

كما سيكون على المؤتمر الوطني العام وضع التوجهات الاقتصادية الأساسية في البلاد، وكيفية ضمان وتحسين أوضاع القوى العاملة والفئات الفقيرة والمتوسطة وإشراك البرجوازية الوطنية في عملية النهوض الاقتصادي، وتسريع وتائر التقدم الشامل في سوريا وخلق المناخ الجاذب والمشجِّع والحاضن للأدمغة والإمكانات العلمية السورية، وتوفير الشروط والضمانات التي تشجع عودة رءوس الأموال المهاجرة للعودة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإلى جانب ذلك تمكين المرأة من نيل جميع حقوقها وتوظيف طاقاتها في التنمية الاجتماعية، وتذليل العقبات التي تمنعها من ذلك، وتوفير السبل الكفيلة بتحقيق مشاركة واسعة للشباب في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

كذلك ينبغي أن تكون على جدول أعمال المؤتمر الوطني مسألة دور الجيش الوطني ومسئولياته وكيفيات تطويره وتعزيزه، وغير ذلك من القضايا الأساسية، كقضية تحرير الأراضي السورية المحتلة، ومرتكزات السياسة الخارجية ...وغيرها.

من حق وواجب الجاليات السورية المشاركة في صناعة مستقبل وطنها الذي حرمت من العيش فيه، ما دامت عيون هذه الجاليات على الداخل، وما دامت حركتها تتم بالتناغم مع مصالح الشعب السوري وتوجهات قوى التغيير الوطني الديمقراطي داخل الوطن، وهذا ممكن من خلال تقديم الدعم للانتفاضة سياسياً وإعلامياً ومادياً بما يدفع نحو تجذرها واستمرارها.

إن الأزمة الراهنة ترتب على الشعب السوري بكل فئاته، خاصة الكتلة التي ما زالت صامتة ولم تقل رأيها بعد، إما خوفاً من النظام، أو لارتباط مصالحها به، ضرورة تجاوز هذا الموقف السلبي، والمساهمة في تخفيف آلام المخاض العسير، كي نحافظ جميعاً على سوريا آمنة، ونحفظ دماء السوريين ووحدة مجتمعهم من عبث المغامرين وأنصار العنف. وتؤكد المعارضة الوطنية الديمقراطية هنا على رفض العنف واستخدام السلاح من أية جهة كانت، وعلى رفض استغلال الدين لتحقيق أغراض سياسية.

كما تتوجه المعارضة الوطنية الديمقراطية في سوريا إلى الشعوب العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع المدني العالمي بمنظماته الحقوقية ليتحملوا مسئولياتهم القانونية والأخلاقية من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق المدنيين العزل، ودعم تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والكرامة.

وفي سبيل الوصول إلى أشكال أكثر تطوراً من العمل السياسي اليوم تتوجه هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي نحو الانفتاح على كافة القوى

السياسية والمجتمعية والشخصيات الوطنية، وتحرص على التنسيق المواكب للتطورات، كي نسير دائماً باتجاه عمل مشترك أكثر قوةً وفعالية للمعارضة الديمقراطية في دعم انتفاضة شعبنا، وإنجاز التغيير الوطني الديمقراطي، ولا شك أن التنسيق مع قوى الحراك الشعبي، ومع القوى السياسية الجديدة التي يمكن أن تتشكل بالتناغم مع تقدم انتفاضة شعبنا، يأتي في مقدمة سلم أولويات الهيئة.

عاشت سوريا حرة ديمقراطية...الخلود لشهداء الوطن والحرية

دمشق ٣٠/ ٦/ ٢٠١١

الأحزاب التي شاركت في التوقيع على الوثيقة التأسيسية لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا هي:

١. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.
٢. حزب العمال الثوري العربي.
٣. حركة الاشتراكيين العرب.
٤. حزب البعث الديمقراطي (انضم لاحقاً في آب/أغسطس٢٠١١).
٥. حزب العمل الشيوعي.
٦. الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي.
٧. هيئة الشيوعيين السوريين.
٨. تجمع الماركسيين الديمقراطي- تمد.
٩. الحزب اليساري الكردي(محمد موسى).
١٠. إسماعيل حمه، حزب يكيتي الكردي.
١١. حزب الاتحاد الديمقراطي-PYD حزب أوجلان في سوريا (صالح مسلم محمد).
١٢. الحزب الديمقراطي الكردي السوري (جمال ملا محمود).

- **الأحزاب الأربعة الأولى من التجمع الوطني الديمقراطي، ومن الرقم ٥ وحتى ٩ من تيم.**
- **ومن الشخصيات الموقعة على الوثيقة: عارف دليلة- سليم خيربيك- رياض درار- ميا الرحبي- روزا ياسين حسن- خولة دنيا- ناهد بدوية- حسين العودات- مصطفى رستم- محمد العمار.**
- **في أيلول/سبتمبر انضمت(حركة معاً) للهيئة، ثم (الاتحاد السرياني) في تشرين أول.**
- **في آب/أغسطس انسحب حزب يكيتي، وفي كانون ثاني علقت الأحزاب الكردية (ماعدا الاتحاد الديمقراطي) عضويتها في هيئة التنسيق.**
- **في نيسان/أبريل ٢٠١٢ انسحب حزب الاتحاد السرياني جورج شمعون.**

وثيقة ٣
بيان تأسيس المجلس الوطني السوري

تلبية لمطالب الشعب السوري وقواه الفعالة، وبعد استعراض الجهود الكبيرة التي بذلت لتوحيد قوى المعارضة، وفي سياق الكفاح البطولي للشعب السوري لمواجهة الحرب والمجازر اليومية التي يرتكبها النظام القمعي بحق المدنيين العزل، وآخرها مجزرة الرستن الفظيعة.

تعلن القوى الموقعة على هذا البيان عن تشكيل المجلس الوطني السوري إطاراً لوحدة قوى المعارضة والثورة السلمية و تضافرهما. يشكل المجلس الوطني العنوان الرئيس للثورة السورية ويمثلها في الداخل والخارج. ويعمل على تعبئة جميع فئات الشعب السوري وتوفير كل أنواع الدعم اللازم من أجل تقدم الثورة، وتحقيق آمال وتطلعات شعبنا بإسقاط النظام القائم بكل أركانه ورموزه بما فيه رأس النظام. وبناء نظام ديمقراطي تعددي في إطار دولة مدنية تساوي بين مواطنيها جميعاً دون تمييز على أساس القومية أو الجنس أو المعتقد الديني أو السياسي. وهو مجلس منفتح على مشاركة جميع السوريين الملتزمين بمبادئ الثورة السلمية وأهدافها.

يعتبر هذا المجلس الوطني هيئة مستقلة ذات سيادة، يجسد استقلال قرار المعارضة السورية وسيادة الشعب السوري الذي تمثله، في سعيه لتحقيق حريته المنشودة. يعمل المجلس الوطني مع جميع الهيئات والحكومات العربية والإقليمية والدولية وفق مبدأ الاحترام المتبادل وصون المصالح الوطنية السورية العليا. ويرفض أي تدخل خارجي يمس بالسيادة الوطنية.

واستجابةً لنداء شباب الثورة يطالب المجلس الوطني المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحمل مسئولياتها تجاه الشعب السوري، والعمل على حمايته من الحرب المعلنة

عليه. ووقف الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام اللاشرعي القائم. وذلك بجميع الوسائل المشروعة، ومنها تفعيل المواد القانونية ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني. كما يدين المجلس سياسات التجييش الطائفي ومنهج العنف الذي يمارسه النظام ويهدد الوحدة الوطنية ويدفع بالبلاد نحو حافة الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية.

يؤكد المجلس على أن سوريا الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي تشكل أفضل ضمانة لكافة مكونات الشعب السوري، وحل القضية القومية للشعبين الكردي و الآشوري (السرياني) حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً مع ممارسة حقوق وواجبات المواطنة المتساوية. والحفاظ على مؤسسات الدولة ولا سيما مؤسسة الجيش التي حاد بها النظام عن أهدافها وغاياتها ووظائفها الحقيقية. ويعلن المجلس الوطني عن إيمانه الكلي بالانتصار الحتمي لإرادة الشعب ويدعو جميع السوريين إلى الالتفاف حوله حتى تحقيق أهداف الثورة كاملة.

وفي هذه اللحظة التاريخية، يقف المجلس إجلالاً لأرواح الشهداء وإكراماً للجرحى و المعتقلين و المهجرين وكل من لحق به الأذى نتيجة ممارسات النظام القمعي. كما يحيي المجلس جميع أولئك الذين أشعلوا شرارة الثورة، ولا يزالون يفدونها بدمائهم وأرواحهم وكل من وقف معها وأيّدها.

الرحمة لشهدائنا... والشفاء لجرحانا...

والعزيمة لشبابنا و شاباتنا... وتحيةً لشعبنا الصابر.

عاشت سوريا حرة أبية ديمقراطية... والنصر لثورة شعبنا العادلة.

اسطنبول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

الموقعون :

١- قوى إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي
٢- الهيئة الإدارية المؤقتة للمجلس الوطني السوري
٣- جماعة الإخوان المسلمين في سوريا
٤- أحزاب وقوى كردية
٥- المنظمة الآثورية الديمقراطية
٦- شخصيات وطنية مستقلة
٧- وقوى اجتماعية أخرى، بما فيها العشائر الكريمة
٨- لجان التنسيق المحلية
٩- المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية
١٠- وبدعم من الهيئة العامة للثورة السورية

وثيقة ٤
عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين فى سوريا

بسم الله الرحمن الرحيم

من أجل وطن حر، وحياة حرة كريمة لكل مواطن.. وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ سوريا، حيث يولد الفجر من رحم المعاناة والألم، على يد أبناء سوريا الأبطال، رجالا ونساءً، شباباً وأطفالاً وشيوخاً، في ثورة وطنية عامة، يشارك فيها شعبنا بكلّ مكوّناته، من أجل السوريين جميعاً.. فإننا في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، منطلقين من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، القائمة على الحرية والعدل والتسامح والانفتاح.. نتقدّم بهذا العهد والميثاق إلى أبناء شعبنا جميعاً، ملتزمين به نصاً وروحاً، عهداً يصون الحقوق، وميثاقاً يبدد المخاوف، ويبعث على الطمأنينة والثقة والرضا.

يمثل هذا العهد والميثاق رؤية وطنية، وقواسم مشتركة، تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وتتقدم بها أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسّس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكوّنات المجتمع السوري بكل أطيافه الدينية والمذهبية والعرقية وتياراته الفكرية والسياسية.

يلتزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سوريا المستقبل:

١ - دولة مدنية حديثة، تقوم على دستور مدنيّ، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوري، قائم على توافقية وطنية، تضعه جمعية تأسيسية منتخَبة انتخاباً حراً نزيها، يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، من أيّ تعسّف أو تجاوز، ويضمن التمثيل العادل لكلّ مكوّنات المجتمع.

٢ - دولة ديمقراطية تعددية تداولية، وفق أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث،

ذات نظام حكم جمهوري نيابي، يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه عبر صناديق الاقتراع، في انتخاباتٍ حرة نزيهة شفافة.

٣ - دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعاً، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ المواطنة التي هي مناط الحقوق والواجبات، يحقّ لأيّ مواطنٍ فيها الوصول إلى أعلى المناصب، استناداً إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كما يتساوى فيها الرجال والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة.

٤ - دولة تلتزم بحقوق الإنسان -كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية- من الكرامة والمساواة، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحرية الإعلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم. لا يضامُ فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته، ولا يضيّقُ عليه في خاصّ أو عامّ من أمره.. دولة ترفضُ التمييز، وتمنعُ التعذيب وتجرّمه.

٥ - دولة تقوم على الحوار والمشاركة، لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة، يتشاركُ جميع أبنائها على قدم المساواة في بنائها وحمايتها، والتمتّع بثروتها وخيراتها، ويلتزمون باحترام حقوق سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية، وخصوصية هذه المكوّنات، بكل أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وبحقّ التعبير عن هذه الخصوصية، معتبرين هذا التنوع عاملَ إثراء، وامتداداً لتاريخ طويل من العيش المشترك، في إطار من التسامح الإنسانيّ الكريم.

٦ - دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه، وصاحب قراره، يختار طريقه، ويقرّر مستقبله، دون وصاية من حاكم مستبدّ، أو حزب واحد، أو مجموعة متسلطة.

٧ - دولة تحترم المؤسسات، وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، يكونُ المسئولون فيها في خدمة الشعب، وتكون صلاحياتهم وآليات محاسبتهم محدّدةً في الدستور، وتكون القوات المسلحة وأجهزة الأمن فيها لحماية الوطن والشعب، وليس لحماية سلطة أو نظام، ولا تتدخّل في التنافس السياسيّ بين الأحزاب والقوى الوطنية.

٨ - دولة تنبذ الإرهاب وتحاربه، وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عاملَ أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدوليّ، وتقيم أفضل العلاقات الندّية مع أشقائها، وفي مقدمتهم الجارة لبنان، التي عانى شعبها -كما عانى الشعب السوريّ - من ويلات نظام الفساد والاستبداد، وتعملُ على تحقيق مصالح شعبها الإستراتيجية، وعلى استرجاع أرضها المحتلة، بكافة الوسائل المشروعة، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ الشقيق.

٩ - دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكان فيها للأحقاد، ولا مجال فيها لثأر أو انتقام.. حتى أولئك الذين تلوثت أيديهم بدماء الشعب، من أيّ فئة كانوا، فإنّ من حقهم الحصول على محاكمات عادلة، أمام القضاء النزيه الحرّ المستقل.

١٠ - دولة تعاون وألفة ومحبة، بين أبناء الأسرة السورية الكبيرة، في ظلّ مصالحة وطنية شاملة، تسقطُ فيها كلّ الذرائع الزائفة، التي اعتمدها نظامُ الفساد والاستبداد، لتخويف أبناء الوطن الواحد بعضهم من بعض، لإطالة أمدِ حكمه، وإدامة تحكّمه برقاب الجميع.

هذه هي رؤيتنا وتطلعاتنا لغدنا المنشود، وهذا عهدُنا وميثاقُنا أمام الله، وأمام شعبنا، وأمام الناس أجمعين، رؤية نؤكّدها اليوم، بعد تاريخٍ حافل في العمل الوطنيّ لعدة عقود، منذ تأسيس الجماعة على يد الدكتور مصطفىً السباعي رحمه الله عام ١٩٤٥. كنا قد عرضنا ملامحها بوضوح وجلاء في ميثاق الشرف الوطنيّ عام ٢٠٠١، وفي مشروعنا السياسيّ عام ٢٠٠٤، وفي الأوراق الرسمية المعتمدة من قِبَل الجماعة، بشأن مختلف القضايا المجتمعية والوطنية.

وهذه قلوبُنا مفتوحة، وأيدينا ممدودةٌ إلى جميع إخوتنا وشركائنا في وطننا الحبيب، ليأخذ مكانه اللائقَ بين المجتمعات الإنسانية المتحضّرة. (وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب).

جماعة الإخوان المسلمين في سوريا

٢٥ آذار (مارس) ٢٠١٢

وثيقة ٥
وثيقة العهد الوطني لسوريا المستقبل

تدخل ثورة الشعب السوري العظيم بكل أطيافه ومكوناته عامها الثاني من أجل انتزاع الحرية والكرامة من نظام دمر البلاد وقوّض الوحدة الوطنية، وأهان الحياة الانسانية وأهدرها ومارس القمع والبطش والإرهاب، فقتل وسجن وعذب وهجّر مئات الآلاف على مرأى العالم ومسمعه.

ورغم المجازر والأفعال الشنيعة التي قام بها النظام، فقد ازداد تصميم السوريين على إسقاطه، وتصاعد نضالهم من أجل دولة المستقبل، حيث لا يكون لفرد أو مجموعة الحق في ممارسة أي نوع من السلطة فيها، إذا لم تنبثق بشكل مباشر من الإرادة الحرة للشعب.

إن الظروف الراهنة تقتضي توحيد جهود السوريين جميعاً وتركيزها في اتجاه واحد لمواجهة النظام وإسقاطه، لحماية الشعب من بطشه وإجرامه، وإنقاذ البلاد من الطغمة التي تحكمها بالحديد والنار منذ أكثر من أربعة عقود.

وانطلاقاً من المسئولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية والمساعي المطلوبة لتوحيد جهود المعارضة ورؤيتها، فقد اتفقت القوى والأحزاب السياسية وهيئات الحراك الثوري والميداني والشخصيات الوطنية المستقلة المجتمعة في مؤتمر المعارضة السورية على مبادئ عهد وطني، تشكل ركائز أساسية لسوريا المستقبل، تلتقي عليها جميع المكونات، وتتعاهد على تطبيقها والالتزام بها.

نعلن فيما يلي المبادئ الأساسية التي ستبنى عليها الدولة السورية الجديدة:

- سوريا دولة مدنية ديمقراطية تعددية مستقلة وحرة. دولة ذات سيادة تحدد مستقبلها حسب إرادة الشعب السوري وحده. والسيادة ملكٌ حصريٌ للشعب يمارسها من خلال العملية الديمقراطية.
- تلتزم الحكومة الانتقالية المؤقتة التي تشكل فور سقوط النظام اللاشرعي الراهن بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تنبثق عنها جمعية تأسيسية تتولى صياغة مسودة دستور جديد، تتضمن المبادئ الواردة في هذا العهد، وتطرح على الشعب للاستفتاء الحر.
- سوريا الجديدة جمهورية ديمقراطية، تقوم على الحياة الدستورية وسيادة القانون الذي يساوي بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو الفكري.
- يشكل احترام حقوق الإنسان في كل من الدولة والمجتمع حجر الزاوية في الديمقراطية الوليدة.
- يفخر الشعب السوري بالتعدد الثقافي وتنوع اعتقاداته الدينية إسلامية كانت أو مسيحية أو أي مناهل أخرى. وكلها جزء لا يتجزأ من ثقافتنا ومجتمعنا. سنشارك جميعاً في بناء المستقبل كما شاركنا في بناء الماضي. إن قاعدة النظام الديمقراطي الجديد في سوريا ستبنى على الوحدة في التنوع، وتضم الأشخاص والمكونات كافة دون تمييز أو إقصاء.
- يؤكد الدستور عدم التمييز بين أي من مكونات المجتمع السوري الدينية والمذهبية والقومية، من عرب وكرد وآشوريين سريان وتركمان وغيرهم، واعترافه بحقوقهم المتساوية ضمن وحدة سوريا أرضاً وشعباً.
- تُنظّم في البلاد انتخابات حرة ونزيهة ودورية. ويقام نظام متعدد الأحزاب. ولن يوضع أي نوع من العقبات أمام المواطنين الراغبين بالمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية في سوريا.
- يعكس المجلس النيابي المنتخب بحرية تامة إرادة الشعب ومصالحه، ويعطي بذلك الشرعية الكاملة للحكومة المنبثقة عنه.
- ينتخب الرئيس السوري بحرية من قبل الشعب أو البرلمان. ولن يكون هناك حكم لفرد أو هيئة معينة. وتحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفق مبادئ الدستور، وبما يتوافق مع فصل السلطات.
- تضمن الحكومة المنتخبة استقلال القضاء ومؤسساته استقلالاً تاماً لا لبس فيه.
- يضمن الدستور حقوق الأفراد والجماعات، ويلتزم بالشرعة العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، يحمي الحريات العامة والخاصة لجميع المواطنين، بما في ذلك حرية

التعبير والرأي والاختيار والعقيدة، وفق المواثيق الدولية.

- تكفل الدولة حقوق المرأة وحريتها، وتحافظ على جميع المكتسبات التي حصلت عليها، مع ضمان حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومشاركتها بالتساوي مع الرجل في جميع المجالات.
- تضمن الدولة الجديدة أعلى درجات صيانة حقوق المكونات الدينية، وتوفر حرية ممارسة الدين والعقيدة والفكر.
- تجريم كل أشكال التعذيب والمعاملة المسيئة و الممارسات التي تحط من الكرامة الإنسانية مهما تكن الدوافع.
- تكون جميع السلطات الرسمية ومؤسسات الدولة والعاملون فيها في خدمة الشعب وخاضعة له فعلياً، وليس العكس.
- لن يُسمح لأحد بالإفلات من العقاب، وستعزز بشكل عاجل مبادئ المحاسبة وفق القانون وعبر القضاء العادل.
- تخضع القوات المسلحة السورية للسلطة السياسية، ولن تستخدم بعد اليوم للتدخل في الحياة السياسية أو التدخل للمحافظة على مصالح النظام. وتقوم تحت سلطة الحكومة المنتخبة بخدمة الشعب بأكمله والدفاع عن الوطن. وسيكون أداؤها موضع فخر واعتزاز الشعب السوري برمته.
- إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس دستورية وقانونية لتكون في خدمة الوطن والمواطن تحت رقابة السلطة التشريعية.
- إن العمل على إرساء أسس الديمقراطية والعدالة، لن يترافق قط بأي رغبة في الثأر والانتقام. على العكس من ذلك سوف تتوفر جميع الشروط من أجل تضميد جراح الماضي بحيث تضمن الدولة السورية الجديدة حماية الأفراد والجماعات، وتعمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تستند إلى العدالة والتسامح.
- ستأخذ سوريا الجديدة المكانة التي تستحقها بين الدول، وتكون المصالح المتبادلة والعمل المشترك والتعاون العنوان الرئيس في علاقاتها الاقليمية الدولية. وستبقى دائماً في اطار القانون الدولي ومع الأمن والسلام في العالم.
- تستعيد سوريا دورها الفاعل في محيطها العربي، وفي إطار جامعة الدول العربية، لتكون عامل استقرار إقليمي. وتعمل على تعميق التعاون والتعاضد بين الدول العربية.
- تعمل سوريا على تحرير الجولان المحتل بكل الوسائل المشروعة. و تدعم الشعب

الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه، وتعمل ما تستطيع للمحافظة على وحدة الفلسطينيين ونجاحهم في تحقيق أهدافهم.

- سوف ينتزع الاقتصاد السوري من أيادي النظام السفاح وطغمة النهب والاحتكار وسرقة المال العام، ليوضع في خدمة الشعب السوري برمته. وتعمل الدولة على ترسيخ الحرية الاقتصادية وفق قوانين السوق والمنافسة الشريفة. مثلما تبقى ساهرة على تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والبطالة والأمية والفساد في عموم الأراضي السورية. إن التخطيط لتطوير اقتصاد حر وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة تبقى الأساس لرفع مستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم مع التركيز الخاص على المناطق الأكثر حاجة وإهمالاً.

سوف ينهي الشعب السوري العظيم قريباً هذه الحقبة السوداء من تاريخ سوريا، وستدخل بلادنا في عهد جديد من الديمقراطية والرخاء، تستعيد فيه وحدتها الوطنية الحقيقية بمشاركة وتعاون جميع أبنائها، لتأخذ مكانتها اللائقة بتاريخها وشعبها في المجتمع الإنساني المتحضر. ولن تستطيع قوى الظلام والقهر الغاشمة تغيير مسار التاريخ ومنع الشعب من تقرير مصيره بنفسه... ومن الانتصار.

عاشت سوريا المستقبل حرة أبية وديمقراطية

المجد لشهدائنا الأبرار والنصر للثورة

صدرت الوثيقة عن

مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة برعاية الجامعة العربية

٣ تموز/يوليو ٢٠١٢

وثيقة ٦
نص اتفاق الدوحة الذي تأسس بموجبه
«الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»

١. اتفق المجلس الوطني السوري وبقية أطراف المعارضة الحاضرة في هذا الاجتماع على إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، تكون عضويته مفتوحة لكافة أطياف المعارضة السورية ثمرة للدعوة الموجهة من دولة قطر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ويوضح النظام الأساسي للائتلاف نسبة تمثيل كل طرف من الأطراف.

٢. اتفق الأطراف على اسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين.

٣. يلتزم الائتلاف بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام.

٤. يكون للائتلاف نظام أساسي يجري التوقيع عليه بعد مناقشته واعتماده أصولا.

٥. يقوم الائتلاف بدعم توحيد المجالس العسكرية الثورية ووضعها تحت مظلة مجلس عسكري أعلى.

٦. يقوم الائتلاف بإنشاء اللجنة القانونية الوطنية السورية، وتصدر اللوائح المنظمة لعملها بقرار خاص.

٧. يقوم الائتلاف بإنشاء اللجان الفنية والمتخصصة اللازمة لعمله، ويصدر بقرار خاص تحديد هذه اللجان وعددها وآليات تشكيلها وعملها.

٨. يقوم الائتلاف بعد حصوله على الاعتراف الدولي بتشكيل حكومة مؤقتة.

٩. يدعو الائتلاف إلى عقد المؤتمر الوطني العام بعد إسقاط النظام مباشرة.

١٠. ينتهي الائتلاف والحكومة المؤقتة، ويتم حلها بقرار يصدر عن الائتلاف بعد انعقاد المؤتمر الوطني العام وتشكيل الحكومة الانتقالية.

١١. لا يعد هذا الاتفاق ساريا إلا بعد المصادقة عليه من الجهات المرجعية لأطرافه أصولا.

١٢. تتولى اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

٢٠١٢/١١/١٢

وثيقة ٧
بين الدولة الإسلامية فى العراق والشام وجبهة النصرة.. القصة الكاملة

عبد الله سيف

يحيط «جبهة النصرة» وصِنوها «الدولة الإسلامية في العراق والشام» غموض كبير وأسئلة كثيرة، مردّ هذا الغموض في جزء منه هو عدم انكشاف هذه الجماعات على المجتمع العامّ وبُعدها عنه، فهي داعية لهذا المجتمع للإسلام السنّي الشرعي، كما يذكر ذلك الجولاني في كلمته الأخيرة.

ورغم أن المهتمين بالشأن السوري العام لديهم اطّلاع شيئاً ما على «النصرة» وأشباهها، فلا يبدو أن جميعهم يمتلكون الإطلاع ذاته، ولا يبدو أن أحداً من خارج هؤلاء يمتلك معرفة بنشأتهم، ولذلك ارتأينا أن يخرج عمل شارح ومفصّل لنشأة هذه الجماعات معتمداً أكثر ما يعتمد على الكلمات والبيانات الرسمية لهم، فيُبعدنا ذلك عن المطالبة بإثبات ما نقول (كان يُرفض رأي الكثيرين حينما كانوا يقولون إن النصرة تتبع للقاعدة) ويبعدنا عن الاتهام بالتجنّي عليهم من المتعصبين لهم، وقد قمنا غالباً بالاقتصار على ذكر الحقائق الموضوعية بعيداً عن التحليل، إلا فيما ندر. فإلى القصة كاملة منذ البدء:

تبدأ الحكاية مبكراً، بعد أقل من ثلاثة أشهر على بدء الثورة السورية، حيث أصدر الظواهري كلمة مصوّرة في حزيران/يونيو ٢٠١١ يدعو فيها للجهاد في سوريا، وجاء فيها:

- السلام لأهل الشام الذين يقاومون الظلم والعدوان، يحيّي فيه ثباتهم وصمودهم، وشكّل هذا معظم الكلمة (أربع دقائق ونصف الدقيقة من أصل سبع) وتخلله الكثير من أبيات الشعر:

- تحذير أهل الشام من قوى الاستكبار العالمي وعلى رأسهم أمريكا، والذين تعاونوا مع بشار طوال فترة حكمه، وألحق بذلك شعراً في نقد الغرب؛

- قولوا لأمريكا وأوباما إننا نخوض معركة التحرر والتحرير، التحرر من الطواغيت والتحرير لديار المسلمين؛

- قولوا لهم إن ثورتنا لن تهدأ حتى نرفع رايات الجهاد فوق جبل المكبّر في القدس؛

- وقال إنه لولا المعركة مع الصليبية التي يخوضها، ولولا حدود سايكس وبيكو التي قدّسها حكامنا، لكان بيننا اليوم هو وإخوانه ليدافعوا عنا؛

- و لكن هناك في الشام ما يكفي من المجاهدين والمرابطين.

يُلحق الظواهري كلمة أخرى بكلمته الأولى يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، بعد نحو تسعة أشهر، وتكاد تتطابق الكلمتان، غير أنه هنا لا يكتفي من التحذير من الغرب، بل يلحق بهم تركيا والعرب. تتزامن الكلمة مع بعثة المراقبين العرب ومبادرات الجامعة العربية، وبعد وضع «جبهة النصرة» على قائمة الإرهاب الأمريكية بيوم واحد.

و قد شهدت كلمة الظواهري الأولى استنكاراً كاملاً من المنتمين للثورة السورية، بينما شهدت احتفاءً ونشراً من قبل النظام وأعوانه في التأكيد على روايته بأنها ثورة إرهابيين وتكفيريين. ويلاحظ في كلمته الأولى اقتصاره على كلمة «سوريا» غالباً دون ذكر لاسم «بلاد الشام»، والذي صار الاسم المطلق لدى الظواهري والنصرة والدولة فيما بعد.

يبدو إذن أن كلمة الظواهري الأولى كانت رسالة عامة، ودعوة وإشارة للأتباع لبدء التفكير في الجهاد في سوريا والإعداد له، بينما تبدو الكلمة الثانية إعلاناً له، حيث إنها كانت بعد شهر من تفجير الميدان الأول (مقطع الأكياس البلاستيكية المشهور) في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التفجير الذي كان بعد يوم واحد من قدوم بعثة المراقبين العرب، وباسم «غزوة الثأر لحرائر الشام» تبنّت «جبهة النصرة» هذا التفجير رسمياً عبر جناحها الإعلامي مؤسسة المنارة البيضاء (الدقيقة ٢١).

يُذكر أنه في حينه استنكر التفجير جميع أبناء الثورة والمعارضة السياسية، كما اعتبروه من صنيعة النظام. وحتى، بعد أن ظهر بيان التبني من قبل «الجبهة» تمّ اعتبار «الجبهة» ذاتها من صنيعة النظام.

و منذ ذلك الحين بدأ الجدل يسود أوساط الثورة السورية حول «الجبهة» ومن يقف خلفها وعن فكرها، خاصة بعد أن بدأت عملياتها تنتشر عبر الأراضي السورية وبعد أن أثبتت قدرة قتالية عالية لم توجد لدى فصائل وجماعات الجيش الحر، ساعد على ذلك ربما أيضا تركيز النظام كثيراً على اسم «الجبهة» وإلصاق كل شيء بها دعماً لروايته بأثر رجعي حول ثورة الإرهاب والمتطرفين والقاعدة. كانت اتجاهات النقاش في حينه متعددة

تدور حول التالي:

- اتهام «الجبهة» بأنها من صنيعة النظام حتى توصف الثورة بأنها ثورة إرهاب كما كان يصفها النظام منذ اليوم الأول، أو بدرجة أقل أن «الجبهة» مخترقة وموجّهة من قبل النظام. وكان هذان الرأيان يحظيان بانتشار واسع في بدايات الجدل، ولم يختفيا حتى اليوم.

- اعتبار وجود جبهتين للنصرة، جبهة صادقة في قتال النظام وجبهة من صنع النظام، وكان يُنسب أي فعل خاطئ لجبهة النظام. لم يوجد يوماً دليل على وجود جبهتين، ويبدو هذا التحليل تحليلاً رغبوياً أكثر ما يكون.

- اعتبار «الجبهة» تابعة للقاعدة فعلاً، منهجاً وتمويلاً، أو فكرياً وأيديولوجياً على أقل تقدير، دون استبعاد كون النظام قد اخترقها. هذا الرأي كان مدعماً من العارفين على الأرض دون دليل ملموس، وكان يواجَه بحجتين: إما بأن تلك التهمة باطلة وهذا غير صحيح ولا دليل عليه؛ وإما بأنه حتى لو كان ذاك الكلام صحيحاً فلا يصحّ الإعلان به، كي لا يتطابق مع رواية النظام وحرصاً على الرأي العام الدولي. استمر هذا الجدل طويلاً، ما يقرب من عام كامل، ولم ينتهِ إلا باعتراف قائد «الجبهة» ب«تجديد البيعة» للظواهري، في حادثة سنمرّ عليها لاحقاً. (تقرير من قناة الجزيرة عن الجبهة، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

الجدل لم يكن هادئاً دائماً، وقد ارتفعت وتيرته حينما قامت الولايات المتحدة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بإدراج «جبهة النصرة» على قائمة الإرهاب الأمريكية، واعتبرتها امتداداً لدولة العراق الإسلامية (تنظيم القاعدة في العراق)، كما وضعت قائدها في العراق والشام (أبو دعاء) على لائحة الإرهاب، وواعتبرت أنه يوجّه الجولاني استراتيجياً (غير معلوم إن كان أبو دعاء هو البغدادي نفسه الذي سيمرّ ذكره لاحقاً).

القرار لم يمرّ بهدوء، كل لأسبابه. استمرّ المدافعون عن «جبهة النصرة» بأنها ليست تابعة للقاعدة بحجتهم، بينما اعتبرت قوى المعارضة السياسية أن وضع فئة تقاتل النظام على لائحة الإرهاب هو إساءة للثورة السورية. دفعت هذه القوى لتسمية الجمعة اللاحقة ب«لا إرهاب في سوريا إلا إرهاب الأسد»، وقد تزامن كل ذلك مع بدايات تشكل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» ومع مؤتمر أصدقاء سوريا في المغرب. (من كلمة رئيس الائتلاف فيه: «القرار باعتبار إحدى الجهات التي تقاتل النظام جهة إرهابية تلزم إعادة النظر فيه (...) نختلف مع بعض الجهات، نؤكد أن كل بنادق الثوار هدفها إسقاط نظام طاغوتي مجرم (...) لا يعيب أحداً أن يكون دافعه لتحرير بلاده هو الدين...»).

يبدأ فصل جديد من القصة بظهور قائد دولة العراق الإسلامية (القاعدة في العراق) أبي بكر البغدادي في مقطع صوتي، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، يعلن فيه اتحاد «دولة العراق الإسلامية» و«جبهة النصرة في بلاد الشام» تحت مسمى «دولة العراق والشام

الإسلامية»، وكان ما جاء في كلمته:

- السرد التاريخي والتبرير الشرعي لتغيير المسمّيات والرايات وتوحيدها، وكان ذلك لأكثر من نصف مدة الكلمة؛

- إن للقاعدة خلايا سابقة كانت فقط في حالة كمون وإعداد؛

- وإن الجولاني («وهو أحد جنودنا» كما خاطبه) مرسل من قبله مع عدد من الرجال المهاجرين والأنصار (المهاجرين اسم رمزي يطلق على غير السوريين أو غير أهل البلاد ممن جاءوا للجهاد، والأنصار يعني أهل البلاد من المجاهدين) ومع مناصفة «بيت المال» شهرياً، ليلتحق بتلك الخلايا؛

- لم نعلن عن الدولة حتى يعرف الناس حقيقتها بعيداً عن تشويه الإعلام، وقد آن الأوان لنعلن أن «الجبهة» ما هي إلا امتداد لدولة العراق... ومن ثم يلغي البغدادي «الدولة» و«الجبهة» وتوحيدهما تحت اسم «دولة العراق والشام الإسلامية» ويوحد رايتهما ب«راية الخلافة»؛

- نفتح أيدينا لفصائل المجاهدين وللعشائر في بلاد الشام لنجتمع على تحكيم شرع الله، وأننا لا نترك السلاح حتى يحكم الشرع؛

- يتولى أبناء الشام من مجاهدينا الإشراف على إقليم الشام؛

- إياكم يا أبناء الشام أن تتخلّصوا من ظلم الديكتاتورية لتذهبوا إلى ظلم الديمقراطية!

ردود الفعل حول الكلمة كانت مرتبكة، وكانت خاضعة للمواقف السابقة المعلنة. المكذّبون لكون النصرة تتبع للقاعدة استمروا بتكذيبهم، والمكذّبون حرصاً على الرأي العام استمروا بذلك أيضاً، بينما اعتبر متّهمو النصرة بأنها تتبع للقاعدة أنهم وجدوا دليلاً يؤيدون به اتهامهم، أما النشطاء على الأرض فبدأوا يذكرون أن مبايعة البغدادي تحت اسم «دولة العراق والشام الإسلامية» صارت تؤخذ من مجاهدي «النصرة». وفي مساء اليوم ينتشر بين مقاتلي النصرة أن خطاباً للجولاني سيُنشر صباح اليوم التالي ليبيّن الموقف من خطاب البغدادي. ثم تهدأ الأمور حتى حينه.

وفي صبيحة يوم الأربعاء ١٠ نيسان ٢٠١٣ تنشر «المنارة البيضاء» خطاباً للجولاني، يُصدّره بمخاطبة جميع المسلمين والفصائل المقاتلة والمجاهدين وأهل الشام وأبناء «جبهة النصرة»، وكان ما جاء في كلمته:

- إنكار علمه بإعلان التوحيد مع دولة البغدادي، وأنه ما علم بذلك إلا مما نُشر في وسائل الإعلام، بل وشدّد أن الخطاب «منسوب» للبغدادي دون تأكيده أو نفيه، فإن كان حقيقياً فهو قد حدث دون استشارة؛

- إن الجولاني كان من المشاركين في جهاد العراق منذ بدئه حتى بدء الثورة السورية، إلا ما حدث له من انقطاع قدري (سنعلم فيما بعد أنه السجن) وأنه رغم هذا الإنقطاع فقد تابع أحداث العراق واستخلص منها العِبَر التي أفادت الجهاد في الشام؛

- الاعتراف بالفضل لمجاهدي العراق وللشيخ البغدادي؛

- إن البغدادي وافق على مشروع طرحه الجولاني لنصرة بلاد الشام (ستمرّ تفاصيل ذلك لاحقاً)؛

- تصديق خطاب البغدادي بمشاركة نصف بيت المال والإمداد بالرجال؛

- إننا أعلنّا منذ البدء أننا قمنا لتحكيم شرع الله، ورغم ذلك فإننا لم نرغب بالاستعجال بالإعلان للمصلحة، وما دمنا نقوم بمهام الدولة وهو الجوهر فالإعلان ليس مهماً؛

- إن الدولة تُبنى بسواعد الجميع ممن شارك في الجهاد وليس بفصيل واحد، وإن عدم الإعلان لم يكن عن رقّة في الدين أو ضعف وإنما لحكمة وسياسة شرعية؛

- إننا نستجيب لخطاب البغدادي -حفظه الله- بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى، ونجدّد البيعة للشيخ الظواهري؛

- تبقى «الجبهة» على حالها وتبقى رايتها على حالها، وإعلان البيعة لن يغير سياسة الجبهة.

انتهت حالة الجدل أخيراً بعد خطاب الجولاني (على الأقل بخصوص نسبة «الجبهة» للقاعدة). الخطاب كان انشقاقاً واضحاً عن البغدادي رغم كل الكلمات المهذبة التي كالها له الجولاني. بدا واضحاً أن الخطابين إعلان لخلاف سابق بينهما، وإن الخطاب كان ذكياً بالنسبة لما اعتيد عليه من خطابات الجهاديين، فهو كان ذا لغة مهذبة وهادئة، وأنه رغم وضوح صحة نسبة الكلمة للبغدادي فإن الجولاني ألمح إلى أن الشريط منسوب، تخفيفاً للإحتقان، بدليل أنه قال إنه يستجيب للبغدادي ب«الارتقاء من الأدنى للأعلى» (عبارة استخدمها البغدادي في خطابه)، وقد مدّ الجولاني يده لجميع الفصائل والمقاتلين مستفيداً من تجربة الجهاد في العراق.

مبايعة الظواهري كانت تخلصاً من سطوة البغدادي والانتقال إلى «المدير» مباشرةً، وكان انتظار ردة فعل الظواهري هي الخطوة التالية.

العاملون على الأرض بدأوا يتحدثون عن انشقاق حدث في «الجبهة» ولم يكفِ خطاب الجولاني ليحلّه، وكانت متابعة مواقع الجهاديين كفيلة بتبيين حجم الخلاف والمناكفة. التقسيم البسيط يقول إن «المهاجرين» (أي غير السوريين) بايعوا «الدولة»، وبقي السوريون مع الجولاني في «الجبهة»، كان هذا هو الغالب وليس بالضرورة كل شيء.

موقف الظواهري وسبب الخلاف وتفاصيل نشوء «الجبهة» وكيف تطوّر ذلك لاحقاً، جاء في رسالة لجهادي مصري قديم، «مصري في قلب الجبهة» كما يسمي نفسه، وكانت متابعته ومحاولة مقاطعة الأخبار والروايات وسؤال آخرين تثبت أن كل ما قاله صحيح. كانت رسالته شديدة الأهمية، وبيّنت التالي:

- الجولاني كان سجيناً منذ ما بعد بداية الجهاد في العراق بشهور (من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١! فمن أخرجه حينها، ولماذا؟)؛

- قدّم الجولاني مشروعاً من أربعين صفحة لتنظيم الجهاد في الشام (المشروع الذي ذكره الجولاني في كلمته) وافق عليه البغدادي؛

- «مجلس شورى الجبهة» كان يضمّ ١٢ عضواً، بينهم الجولاني والبغدادي؛

- بدأت الخلافات مع الجولاني بعد رفضه لبعض الأفكار الحمقاء، كتفجير مقر الائتلاف؛

- في اجتماع ل«المجلس» خلا من الشاميّين، وبتأييد ثلاثة وحياد ثلاثة، تم إعلان «الدولة»؛

- ردّ الظواهري على الخلاف كان ربط الجولاني بمسئول آخر غير البغدادي ثم عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الخطابين، وإيقاف الكلمات الإعلامية.

اللطيف، وما لم يفهمه أحد في حينه، أن الظواهري أصدر كلمة بتاريخ ٨ نيسان ٢٠١٣، قبل كلمة البغدادي بيوم واحد، يحذّر فيها من التآمر على الثورة، ويدعو لإقامة الخلافة ويبشّر بقرب سقوط العدو، والأهم أنه يحثّ على التوحّد ونبذ الفرقة والاختلاف، ويركّز على ذلك كثيراً. يبدو إذاً أن الأخبار كانت تصله، وأنه حاول احتواءها قبل أن تصدر للإعلام، وفشل في ذلك.

ردود الفعل حول إعلان بيعة النصرة للقاعدة استمرت في ارتباكها، لكنها اتجهت في ثلاثة محاور:

- التبرؤ من «القاعدة» وفكرها، وأنهم لا يمثلون السوريين.

- اعتبار الخلاف مع «القاعدة» خلافاً سائغاً، ورفض اعتبار «الجبهة» إرهابية، مع الإقرار بالعمل معها حتى إسقاط النظام. ومثّل هذا معظم الحركات الجهادية، كأحرار الشام وجبهة التحرير الإسلامية ولواء التوحيد. جزء أيضاً اعتبر أن «الجبهة» حتى لو كانت تابعة للقاعدة فإنها إن تغيرت وقبلت بالانتخابات قبلناها. ربما اعتمد هؤلاء على أن «الجبهة» كانت أقل تشدداً مما خبروه في العراق فمالوا لذلك. يبدو هذا التفكير رغبوياً أكثر منه واقعياً (انتهى تهافت هذا الخطاب بعد مواقف «الجبهة» المعلَنة وبعد كلمة الجولاني الأخيرة).

- الإقرار بكون «الجبهة» مع القاعدة، لكن وما المشكلة في القاعدة؟ مثّل ذلك الجهاديون

المنتمون أصلاً للقاعدة أو المتعاطفون معها دون تصريح، وصرّح بذلك خالد أبو صلاح في صفحته الرسمية.

وبعد حوالي الشهرين، في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٣ تحديداً، أصدر الظواهري قراره المعلن (يتشابه مع ما ذكره الجهادي المصري في تفاصيله) بحلّ «دولة العراق والشام الإسلامية» مع بقاء «الجبهة» و«دولة العراق الإسلامية» على حالهما، ثم تكليف أبي خالد السوري لحلّ الخلاف، والتوقف عن أي «اعتداء» بينهما بالقول أو الفعل (تقرير من وكالة رويترز)، كما ذكر خطأ «الدولة» بإعلان الوحدة دون استشارة، وخطأ «الجبهة» بالرفض دونها.

رد الفعل على قرار الحل والتزام التوقف عن نشر الخطابات الإعلامية قوبل بالرفض من قبل البغدادي بعد أقل من أسبوع على إعلان الظواهري، ففي تاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٣ أصدر البغدادي كلمة يقول فيها: «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ما دام فينا عرق ينبض أو عين تطرف، ولن نساوم عنها حتى يظهرها الله تعالى أو نهلك دونها»، وأضاف «ما تلبث الأيام أن تنجلي عن بصر ثاقب في الرؤية على المدى البعيد عجزت أبصار القاعدين وأصحاب الأهواء والمتخاذلين عن إدراكها، فيعود المنكِر إن لم يكن متعالياً مقراً، ويعود المعترض موافقاً والذامّ مباركاً ولله الحمد».

بدأت مقاطع العمليات تحت اسم «الدولة» بالانتشار على اليوتيوب، وبدأت مقارّها المنفصلة ولوحاتها بالانتشار، وبدأت مشروعها في الحكم فعلاً:

اعتقال أعضاء المجلس المحلي لتل أبيض، اعتقال الإعلامي زيد محمد، إخراج «الدولة» من سراقب، ملاحقة المواطنين بسبب لافتة، «دولة سوريا الحرة نبنيها بإرادتنا ولن نستوردها من تورا بورا» (لافتة من بلدة حاس، ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٣)، إعلامي كفرنبل مطلوب ل«الدولة»، «الدولة» تقتل أحد قادة الجيش الحر في اللاذقية، قتال في بلدة الدانا بين «الدولة» وفصيل من الجيش الحر بعد اغتصاب طفل في التاسعة على يد أحد أفراد «الدولة» (تونسي الجنسية، أعدم لاحقاً)، شهادة من أحد مقاتلي الجيش الحرّ حول أحداث الدانا.

ثم بعد انقطاع طويل بدا التزاماً بقرار الظواهري، في ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٣، ظهر الجولاني في كلمة يبدو أنها جاءت للشدّ من عصب الأتباع، في تشدّد لا يعلنه الجولاني عادةً، وللتبرؤ مما ينسب للجبهة من أفعال مشينة، وللتعليق على الخلافات الأخيرة الحاصلة بين الفصائل، جاء فيها ما يلي:

- استعراض تاريخي ينتهي إلى القول إن كل الأمم تعادي الإسلام؛

- الأمم كلها تخاف عودة الإسلام اليوم، ولذلك هي تضع «الجبهة» على قائمة الإرهاب بتهمة أنها تريد تطبيق الشريعة، ونحن نريد فعلا تطبيقها؛

- في الإسلام لا يوجد انتخابات ديمقراطية ولا أحزاب برلمانية، بل الشورى والعدل والجهاد (يبدو تلميحا لمصر)؛

- إننا لا نكترث لأمريكا والغرب، ونقول لهم إن أية محاولة لضرب الإسلام فسيعود أقوى مما كان؛

- ابتدأ بمهاجمة حزب الله ثم انتقل لمهاجمة الشيعة، واعتبر أن مشروعهم الفارسي إنما وُجد لإبادة السنّة، وأن المشروع الذي لقي نجاحاً في السنوات الأخيرة إلى أفول؛

- تطرّق للأحداث في لبنان، وذكر التفجير الأخير في الضاحية الجنوبية وأخلى مسئوليته عنه، ولكنه اعتبره ردّ فعل طبيعيا؛

- دعا من «يدّعون» التشيّع إلى التخلي عن حزب الله، وإلا سيتعرضون للأهوال؛

- دعا اللبنانيين إلى تغيير واقعهم والتخلص من حزب الله؛

- تحدث عن سوريا وقال إننا في تقدّم ولا يغرّنّكم ما حدث في القصير، فقد طبق النظام قاعدة عسكرية بحشدِ أقوى ما عنده ضد أضعف ما عندنا؛ حرصاً على تحقيق نصر يرفع معنويات جنوده؛

- قُصف معظم الأفرع الأمنية في دمشق؛ وحُرّر الكثير من الحواجز والمدن والأرياف؛

- اقتصاد النظام في تراجع، ولولا مساعدات إيران والعراق لما بقي على قدرته في إدارة البلد؛
- خسر النظام السدود ومحطات الطاقة وآبار النفط، والتي نحافظ عليها بانتظار تشكيل هيئة شرعية لتُشرف على بيع النفط وتوزيعه بعدل على الأمة، وننفي شائعات بيعنا أي نفط للنظام؛

- استعانة النظام بميليشيات خارجية دليل سقوطه سياسياً أمام الدول الأخرى؛

- هناك قوى دولية تسعى للتوازن بين القوى على أرض الشام حتى انتخابات ٢٠١٤؛ لتستبدل طاغية بآخر والحفاظ على مضمون النظام ومؤسّستَي الأمن والعسكر الذين يحافظون على جوار اليهود؛

- دعا المجاهدين للتوحد على إقامة الشريعة وعدم التفرق والاختلاف والاستئثار بالحكم بحجّة التقديم والتضحية، بل كل الشام عانى وضحى، ولا ينسى المغتربين في ذلك وهم الذين ضحّوا كثيرا أيضاً بما يقدرون؛

- المجتمع كان يرزح تحت وطأة نظام فاسد أفسد دينهم لأربعة عقود، ولكن هذا المجتمع ذو نية طيبة ليستقبل الدعوات «السنية الشرعية» دون شدّة أو تشنّج؛

- نبرأ من أي عمل يحاسب الناس بعيداً عن الهيئات الشرعية المعتبرة، و«الجبهة» غير مسئولة عن هذه الأعمال، فالبعض يحمل رايتنا بقصد التعاطف، والبعض بقصد

الإساءة، وإن أساء أحد منا للناس فسنكون أول من سيحاسبه ويقدمه للهيئة؛

- لتُحلّ كل الخلافات رعاية للساحة من أن تُهدّد بخطر النزاع، وأن تحلّ أمام محكمة شرعية يقبل الجميع بحكمها، وعرَض مساعدة «الجبهة» في حلّ أي خلاف؛

- دعا لعلماء أهل السنة ودعاهم لأن يكونوا بين ظهراني المجاهدين في الشام.

حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، تبقى «الدولة» و«النصرة» جسمين غامضين شيئاً ما، وتبدو الدراسات الجادة نادرة، كما يبدو أن الأمر الوحيد الأسوأ من عدم وجود التحليل الصحيح هو التحليل الخاطئ الذي يعرقل عملية التفكير السليم، وأخيراً، يبدو أن المعطيات قليلة وغير صائبة دائماً، وتوفير المعطيات الدقيقة سيساعد قطعاً على الاقتراب من المقاربة الصحيحة، عسى أن يكون هذا العمل جزءاً منها.

عاشت المعارضة السياسية تخبطاً واضحاً في التعامل مع شأن «النصرة» و«القاعدة» في سوريا، وهو جزء من تخبطها الأوسع واختلافها، ولا يبدو هذا التخبط سوى مظهر من مظاهره.

لا يُعلم إلى اليوم ما هو مصير الخلاف بين «جبهة النصرة» و«دولة العراق والشام الإسلامية». «الدولة تبدو كأنها «قاعدة القاعدة»! ومع القول إنه لا حدّ للتشدّد قطعاً، وبدراسة التجربة العراقية، لا يبدو احتمال أن تكون قعراً جديداً للقاعدة أمراً مستبعداً.

حتماً، للحديث بقية

مقالة نشرت في موقع مجموعة الجمهورية في ٢٠١٣/٧/٢٣

متاحة هنا: http://therepublicgs.net/٢٣/٠٧/٢٠١٣/بين-الدولة-الإسلامية-في-العراق-والشام/

وثيقة ٨
البيان رقم ١
إعلان التحالف الإسلامي فى سوريا

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وبعد يقول الله سبحانه وتعالى: ((إِنْ تَنْصُرُوا اللّٰه يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ))
صدق الله العظيم

بيان رقم (١)
حول الائتلاف والحكومة المفترضة

اجتمعت القوى والفصائل العسكرية المجاهدة الموقعة على هذا البيان، وتحاورت وخلصت إلى ما يلي:

١- تدعو هذه القوى والفصائل جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح ينطلق من سعة الإسلام ويقوم على اساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع.

٢- تنظر هذه القوى إلى أن الأحقية في تمثيلها إلى من عاش همومها وشاركها في تضحياتها من أبنائها الصادقين.

٣- تعتبر هذه القوى أن كل ما يتم من التشكيلات في الخارج دون الرجوع إلى الداخل، لا يمثلها ولا تعترف به، وبالتالي فإن الائتلاف والحكومة المفترضة برئاسة أحمد طعمة لا تمثلها ولا تعترف بها.

٤- تدعو هذه القوى والفصائل جميع الجهات العسكرية والمدنية الى وحدة الصف ووحدة الكلمة ونبذ التفرقة والاختلاف وتغليب مصلحة الامة على مصلحة الجماعة.

الموقعون على البيان:

١. جبهة النصرة
٢. حركة أحرار الشام الإسلامية
٣. لواء التوحيد
٤. لواء الإسلام
٥. ألوية صقور الشام
٦. حركة فجر الشام الإسلامية
٧. حركة النور الإسلامية
٨. كتائب نور الدين الزنكي
٩. لواء الحق - حمص
١٠. ألوية الفرقان - القنيطرة
١١. تجمع فاستقم كما أمرت - حلب
١٢. الفرقة التاسعة عشرة
١٣. لواء الأنصار

٢٠١٣/٩/٢٥

الوثيقة ٩
رد على البيان رقم ١
التحالف الإسلامي فى الشام... فخ خطير ومصيدة مخابراتية

برز على الساحة الشامية مؤخرا تجمع ضم عددا من الفصائل الإسلامية رغم الخلافات الواسعة بينها منهجيا و فكريا، بحيث ظهر هذا التجمع بشكل مفاجئ وعلى عجل وببيان مقتضب وباهت وعام، بلغة ضعيفة وعامة، لم تقطع العلاقة مع الائتلاف بشكل صريح وحاسم، ولم تتخذ تجاهه موقفا عقديا كما يتطلبه الواجب الشرعي والمسئولية التاريخية، وذكر البيان هدف إقامة دولة تحكم بالشريعة دون الخوض في أي تفاصيل أو استحقاقات. فما هو هذا المشروع المفاجئ، وما هي فرص نجاحه، وهل يشكل ثقلا فعالا في المشهد المتغير؟ وهل يملك مقومات تؤهله لقيادة الجهاد والحراك الإسلامي في الشام، بمواجهة المشروع الغربي المتوحش؟ وما هو سبب تجاهله لمشروع إسلامي قوي راسخ وصلب هو «الدولة الإسلامية في العراق و الشام»؟

بداية لابد من طرح موضوع في غاية الأهمية، وهو أن «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تحمل مشروعا أمميا إحيائيا انقلابيا شاملا، وأهدافه لا تتوقف عند حدود الإقليم ولا عند الخطوط الحمراء للنظام العالمي، ولا تلتزم بأي صفقات أو تفاهمات مع حكام العالم في إسرائيل وأمريكا، وهذا المشروع يشكل خطورة هائلة على النظام العالمي الصهيوصليبي ومركزه إسرائيل، وهو يخوض حربا عالمية طاحنة وشرسة ومتوحشة مع المعسكر الغربي وأحلافه كلها، وتعتبر الشام أهم وأخطر حلقات هذه المعركة الشاملة، حيث تشهد الساحة الشامية اليوم صراعا شرسا بين هذين المشروعين الكبيرين...

وتوجد كتلة ثورية إسلامية متوقفة بين هذين المشروعين دون أن تختار أحد المعسكرين أو تنحاز لأحدهما...

المشروع الأول: المشروع الغربي، ويمثله الائتلاف بكل أطيافه وميليشياته من الجيش الحر والمجالس العسكرية ورئاسة الأركان، والنخب الثقافية والدينية والسياسية بمختلف توجهاتها ومرجعياتها من الإخوان ومشيخات الشام حتى غلاة العلمانيين، التي وافقت على فسح المجال للهيمنة الغربية وقبلت بتدخل القوى الكبرى في أخص خصائص الأمة، ورهنت مستقبل الشام للصهيوصليبية الحاكمة للنظام العالمي، و توافقت جميعها على إقامة دولة مدنية تابعة للفلك الغربي...

المشروع الثاني: مشروع الدولة الإسلامية المتحررة من الهيمنة الغربية... وتمثله حصرا بشكل حقيقي وعملي واستراتيجي «دولة الإسلام في العراق و الشام».

أما الكتلة الثورية المكونة من الفصائل الإسلامية على اختلاف مشاربها، والتي اجتمعت أخيرا وتوافقت على هدف إسقاط النظام دون أي استراتيجية للتعامل مع المشروع الغربي وخطره التدميري، وهي كتلة وليست مشروعا عمليا واقعيا وفعالا من الناحية الاستراتيجية بعد سقوط النظام. فمعسكر الفصائل الإسلامية باهت لا يملك خطة ولا رؤية ولا خارطة طريق للتعامل مع الهجوم الغربي الكاسح عبر الائتلاف و[الجيش] الحر والأركان [مجلس أركن الجيش الحر، مرتبط بالائتلاف] الذين يشكلون أوراما سرطانية، تتضخم في المدن والقرى والأرياف.

وقد تجمدت الرؤية السياسية المشتركة لهذه الجماعات على هدف إسقاط النظام فقط، مع أن النظام انتهى عمليا وسياسيا وإقليميا ودوليا، وهو في طور الإنعاش الروسي لحصد المكاسب التفاوضية مع الغرب على القضايا الاستراتيجية الكبرى، إلا أن غالبية الفصائل تراوح مكانها في رؤيتها وأهدافها وقائمة أعدائها...

والجمود في واقع الحياة النابضة المتحركة يعني التلاشي والذبول، و هو ما أصاب الكتلة الثورية هذه...

والدولة [داعش] بالمقابل تواكب التغيرات، بل تستبقها بسياساتها التي قد تستعصي على أفهام العامة والحماسيين والدراويش، وذلك لأنها تستبق مرحلتها بمراحل، فلا يفهمها إلا الحكماء...

ومن المعلوم في عالم القيادة والسياسة والمواجهة والصراع، أن الفاعل الحقيقي يستبق عدوه بخطوة أو خطوات... ولا يبقى حراكه استجابات وردات فعل توجه بشكل غير مباشر على الإيقاع الذي يريده اللاعبون الكبار...

التحالف الإسلامي الجديد يحمل نزعة الإحجام والتردد والتماهي مع الجمهور، بما يصل

لحد الشلل، والبقاء في مربع المفعول وردة الفعل...

وهو بهذا الوهن والأفق السياسي المحدود والمختصر بهدف عسكري بحت - هو إسقاط النظام - يحرث الأرض، و يمهدها ليكتسحها المشروع الغربي وأدواته وحلفاؤه، ويجعل هؤلاء أنفسهم كمجرد مليشيات تقاتل نيابة عن الآخرين، وبنادقا للإيجار المجاني من حيث لا يشعرون...

فليست لدى النصرة والأحرار والصقور والمخلصين [كذا] في بقية هذا التحالف خطة لمواجهة الائتلاف وأذرعه العسكرية...

وليست لديهم رؤية عملية ميدانية لمواجهة المشروع الغربي الخبيث على الأرض...

وليست لديهم استراتيجية تجاه سيطرة الميليشيات التابعة للناتو وللدول الخليجية الصهيونية على المدن والأرياف والمرافق والمؤسسات وآبارالنفط والمعابر... إلخ.

ليست عندهم أي خطة عسكرية بل ليست لديهم نية أصلا لمواجهة عصابات المخابرات الخليجية والتركية الصهيونية...

فهم بالنتيجة يسلمون الشام للغرب الصهيوني على طبق من ذهب...

وهم بسبب هذا العمى الاستراتيجي مجرد كتائب مقاتلة تحقق انتصارات مبهرة، ولكنها لن تثمر عن كيانا سياسيا وإقليميا متماسكا متمايزا...

وهم لذلك لا يشكلون خطرا على المشروع الغربي في سوريا، ولن تطالهم قوائم الإرهاب، والملاحقة والتضييق بسبب تلك السذاجة السياسية، وليس بسبب العمالة أو التواطؤ كما يدعي البعض...

بل هم صالحون مخلصون... لكنهم على قدر كبير من الدروشة والبساطة والسذاجة السياسية والضحالة في الوعي التاريخي والواقعي والاستراتيجي...

عبد الحكيم بلحاج هو مثال للمجاهد الساذج الذي يستغل بندقيته وتفانيه القتالي الفاعلين الكبار في تحقيق أهداف ومشاريع كبرى... أسهم بفاعلية بإسقاط القذافي وتحرير طرابلس... ثم استيقظ ووجد الناتو والسياسيين المارقين يحكمون ليبيا...

وهذا ما حصل في تجارب الجهاد ضد الاستعمار...

تبذل الدماء والتضحيات وملايين الجماجم تحت صيحات الله أكبر من كل المساجد...

و عندما يتوارى الاستعمار بجنوده الشقر...

ويظهر أبناؤه بأسمائهم الإسلامية وببشرتهم السمراء وبتدينهم الشيطاني العلماني...

تتلاشى كل الجماعات ويرجع المجاهدون إلى بيوتهم وتتوارد أحاديث حرمة دماء المسلم وعصمته...

فيحكم أدعياء الإسلام بأقبح وأشرس صور الكفر، ويحارب الله ورسوله بأشد من حرب الكفار الأصليين...

وهذا ما يحصل اليوم في سوريا...

لما كان القتال ضد العدو النصيري الصريح القبيح الكريه... كانت الجزيرة والعربية والأنظمة المتحالفة مع المعسكر الصهيوصليبي تدعم هذا الحراك وتؤيده...

و كانت صيحات الجهاد تدوي...

فلما أن بدأت «دولة الإسلام في العراق والشام» بمواجهة الأدعياء والمرتزقة والوكلاء عن المشروع الغربي الشيطاني حتى بدأت الانتكاسات والتراجعات والانكفاءات...

وبدأت القنوات والأنظمة والأدوات الغربية في المنطقة بعملية تشويه منظمة وممنهجة ضد الدولة ومشروعها.

والمشكلة الخطيرة في الفصائل المتحالفة أنها لا ترى الخطر الغربي حقيقيا، بل يسود بين الكثيرين اعتبار الغرب أقل خطورة من الحلف الشرقي،

وهذا غباء سياسي وتاريخي وغيبوبة قاتلة تسبب بها الإعلام الموجه.

ومن البدهيات عند أهل الوعي أن الغرب الصهيوصليبي يشكل أخطر تهديد وجودي للأمة وكيانها وهويتها، بإعلامه الواسع ومفاهيمه وديمقراطيته وجيوشه المسيطرة على البحار وعلى المنطقة الإسلامية كلها واحتلاله المقدسات الثلاثة، ونهبه الهائل للثروات، ونخبه الخائنة من المنتسبين للإسلام، وتحالفه ودعمه المطلق لإسرائيل وأجندتها التوراتية، وإفساده لهوية الأمة ودينها وأفكارها عبر طوفان إعلامي وسينمائي يدخل كل بيت في الدنيا، وهيمنة هذا المعسكر على الاقتصاد العالمي وإغراق الدول بالديون والأزمات... إلخ.

ورضوخ الدولة لهذا الموقف السلبي من الفصائل الإسلامية تجاه هذه المواجهة الحتمية، يعني بشكل قاطع فسح المجال أمام المشروع الغربي الخطير والواسع والشامل ليسيطر على الشام ويدخل الأمة في دوامة تدميرية مرعبة... وتكرار مآسي الماضي وإعادة إنتاج الكوارث...

ولذلك فقد عزم أمير المؤمنين وحفيد الحسين - عليه السلام - على تطهير الشام من دنس النظام العالمي ومرتزقته، وهيأ العدة ووضع الخطط للتعامل الجراحي الاستئصالي الحذر والتدريجي والحاسم للأورام السرطانية المنتشرة في ربوع المناطق المحررة من النظام، وقد رأى القادة - أيدهم الله - سلوك سياسة تتصف بالدهاء والعبقرية، تدفع بالكتائب

الإسلامية السلبية نحو الانحياز للدولة رغما عنها، عبر التصعيد واستهداف الجيش الحر الموالي للغرب ووكلائه الأتراك والخليجيين، والصدام معهم بشكل صريح و عنيف، وعندها ستتعرض كل الفصائل لعملية صهر وطحن على وقع الصراع بين المشروع الغربي وأدواته والدولة الإسلامية...

وهذا سيدفع المخلصين في الفصائل كلها في خضم الطوفان للانحياز لسفينة الدولة ومشروعها، مقابل المشروع العلماني الغربي الخبيث، ولن يستطيع قادة الفصائل منع شبابهم أو ثنيهم عن هذا الطريق، وسيؤدي هذا الواقع الجديد بالداعمين الخليجيين أن يوقفوا الدعم عن الفصائل أو تقليله بغرض الضغط، وهذا سيزيد من تفكك تلك الفصائل وذوبانها لصالح الدولة العتية أعزها الله.

و سيكون أمام الفصائل خياران لا ثالث لهما، إما اختيار الدولة ومشروعها الإسلامي الإحيائي التجديدي الانقلابي الشامل، أو اللحاق بالائتلاف الغربي ومشروعه المبغوض من السواد الأعظم من المجاهدين على اختلاف فصائلهم...

وعلى كل الأحوال، فالتجمع الجديد الهزيل يحمل هلاكه في بنيته نفسها، و ذلك لأنه متشكل من ألوان متنافرة وتوجهات متخالفة في الصميم، فعلى سبيل المثال فإن قائد لواء الإسلام زهران علوش مرتبط بشكل تام بالحكومة السعودية ودوائرها، ولديه ولاء قوي مبني على علاقة طويلة، والداهية العظمى اجتماع خطير جمع زهران سرا مع مسئولين أمريكيين مدنيين وعسكريين مرتين على الأقل في الأردن، ولن يجرؤ على تكذيب ذلك ونتحداه إن أنكر هذا بأن نكشف عن الأسماء والتفاصيل التي كتمت حرصا على موقع الشخص الذي سرب هذه الخيانة الخبيثة، وهو يضمر حقدا شديدا على القاعدة ومشروعها، ويدين الله بأنهم خوارج، وهذا مثبت عليه بشهادة كل من يعرفه قبل الثورة وخلالها، وقد سرب أحد شبابهم تسجيلا مصورا لمفتيهم [عبد الرحمن] الكعكة، وفيه تصريح منه باعتبار النصرة خوارج وأهل مروق وضلال، وهذا النفس التحريضي منتشر في اللواء بالتلبيس والخداع والكذب على الشباب الطيب البسيط.

فكيف يمكن أن يصدق عاقل أن قيادة لواء الإسلام المتورطة في التعامل المباشر والولاء والدعم من قبل الاستخبارات الخليجية يمكنها أن تستقل بقرارها، وتدخل في تحالف إسلامي يضر الغرب والائتلاف؟؟؟

لا يصدق هذه النكتة عاقل، والدليل أن لواء الإسلام يملك ترسانة من الصواريخ المضادة للدبابات المنوعة بين ميلان وكورنيت وفاغوت، وهي بالمئات، وهي متطورة جدا و مداها يفوق ٧ كيلومترات بدقة إصابة عالية، وقد غنم لواء الإسلام الكثير منها في القلمون بعد أن خدع جبهة النصرة وأوهمها بتأجيل العملية بضعة أيام، وقام بالتنفيذ وحده مع بعض الفصائل الهامشية من طلاب المال، فاستولى على ٩٠٠ صاروخ في ذلك اليوم، ولحد اليوم

لم تدخل تلك الصواريخ القادرة على الفتك بأقوى الدبابات وأحدثها على مسافات هائلة، وترك أهل المعضمية يموتون جوعا وحصارا، وأهل المزة والقابون كلهم يصرخون ولا يجيبهم قائد اللواء لأن الأوامر لم تسمح له باستعمال السلاح على نحو يغير الواقع الميداني.

رابط للصواريخ التي غنمها زهران ويخزنها ويمنع استخدامها وهي جزء صغير مما يملكه اللواء... http://www.youtube.com/watch?v=r3y8bw-Il3Q

ويمكن لمن شاء أن يتواصل مع أي كتيبة في الغوطة، ويسألهم عن زهران وسياساته الغامضة المريبة...

من كل هذا نتوصل بشكل حاسم إلى نتيجة مفادها أن هذا التجمع مصيدة مخابراتية ومكيدة خليجية متقنة ومموهة، لجر الفصائل نحو الصراع والتحطيم الذاتي أو تحجيمها واحتواء قياداتها على الأقل، وتوريطها بعد فترة بقتال الدولة لحساب الغرب الصهيوصليبي، وقبول الأحرار والنصرة يثبت ما سبق بيانه من سذاجة قاتلة تميز بعض المجاهدين وقادتهم.

ويؤكد كل ذلك استقراء عابر للمباركين والمؤيدين الذين تهافتت تزكياتهم للمولود الغريب والمفاجئ، فالعرعور وابنه باركوا التحالف، والكل يعلم أن العرعور مؤشر دقيق لتوجه السياسة الخليجية، وكذلك عبد الكريم بكار وأمثال هؤلاء من التابعين للفلك الخليجي علنا.

وبناء على معرفتي بطبيعة الفصائل، فإنه يمكنني التأكيد وتبشير الإخوة بأن النصرة و أحرار الشام لن تلبث طويلا حتى تخرج من هذا التحالف المشبوه بعد أن تتضح لهم الصورة، و إن استمرت القيادات في هذا التحالف المشبوه -وهذا مستبعد- فإنهم سيسببون انهيار فصائلهم وتفككها، لأنني على تواصل مباشر مع شباب الفصائل وخصوصا الأحرار، وغالبيتهم الساحقة ترفض الائتلاف ولن تقبل بأي صيغ توافقية معه، مما يجعل القادة يرفضون هذا التحالف عاجلا أو آجلا.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

كتبه نصرة لله ورسوله،

وحبا للدولة وأميرها حفيد العترة الطاهرة المطهرة

أبو همام النجدي

متاحة هنا: http://www.sooryoon.net/archives/71771

وثيقة ١٠
مركز توثيق الانتهاكات VDC

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، منظمة سوريا حقوقية مدنية مستقلة، غير حكومية، بدأت العمل في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في نيسان/أبريل ٢٠١١ أي بعد أيام من انطلاق الثورة السورية.

يقوم المركز بتوثيق أسماء شهداء الثورة السورية، إضافة إلى أسماء معتقلي الثورة والمفقودين والمخطوفين، وحتى الانتهاكات من الجهات غير الرسمية، بالإضافة إلى قتلى النظام السوري من عناصر للجيش أو عناصر الشبيحة، وما يسمى جيش الدفاع الوطني وغيرهم ممن يقاتل إلى جانب قوات النظام. ويقوم المركز بنشر هذه الإحصائيات بصورة دورية على شكل تقارير أسبوعية وشهرية، ونسب مئوية وأشكال توضيحية، إضافة إلى إصداره العشرات من التقارير الحقوقية حول مواضيع وانتهاكات محددة في سوريا.

يعمل في مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أكثر من ٣٥ موظفا ومتطوعا، توجد النسبة الساحقة منهم في الداخل السوري، حيث يقومون برصد الانتهاكات اليومية، وجمعها وتوثيقها وتدقيقها ومراجعتها وإرسالها إلى الفريق المتخصص بنشر هذه البيانات في الموقع الإلكتروني، ويتمّ ترجمة جميع البيانات والتقارير إلى اللغة الإنجليزية أيضاً.

من أبرز الناشطين في مركز توثيق الانتهاكات المحامية والكاتبة رزان زيتونة، المقيمة اليوم في غوطة دمشق. وتحول أسباب أمنية وقانونية دون ذكر أسماء مؤسسين آخرين حاليا.

رابط لموقع المركز http://www.vdc-sy.info/index.php/ar

صفحة المركز على فيبسوك https://www.facebook.com/vdcsy

وثيقة ١١
مجموعة الجمهورية لدراسة الثورة السورية

«الجمهورية» مجموعة تطوّعية لا حزبية، أسسها كتاب وباحثون سوريّون منضوون في الثورة السورية؛ بهدف تقديم إنتاج فكري يسهم في بناء سوريا الجديدة، ابتداءً بدعم ثورة الكرامة التي انطلقت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١. تحاول مجموعة الجمهورية أن تقدم رؤى وأطروحات فكرية تسهم في التفكير في الثورة، وما يتصل بها من قضايا ومشكلات من جهة، والعمل على ترجمة المواد و الأبحاث المنشورة حول الثورة السورية من التي تتوافق مع رؤى مجموعة الجمهورية وتراهُ يخدم قضيّة الثورة. تتبنى المجموعة الآراء الواردة في المواد التي تصدر باسمها فقط. كل الآراء الواردة في مقالات كتاب المجموعة أو المساهمين تعبر عن آراء كاتبيها فقط. ليس للمجموعة أي اتجاه سياسي محدد، ولا تحصل على تمويل من أيّ جهة. ويتكفل أعضاء المجموعة وأصدقاء متطوعون بالتكاليف، المادية منها أو إنفاق الجهد والوقت. قامَ النظام السوري بحجب موقع المجموعة بعدَ عدّة أسابيع من انطلاقه.

تعتمد المجموعة مبدأ "التصويت" على المواد التي تصل إلى بريد المجموعة من كتّاب، معظمهم سوريون ومن فئة عمرية شابة. فوز المادة المعنية بالتصويت يضعها على جدول النشر. جدول النشر بالمجموعة يوميّ بناءً على المواد الواردة. المجموعة لا تقوم بالدفع مقابل المواد الواردة.

نشر الموقع نحو ٣٠٠ مادة خلال عام ونصف العام من انطلاقه، بين بحث وتحقيق ومقالة رأي ومادة مترجمة وحوار.

قياسا إلى الإمكانيات المتاحة، وعدم تفرغ أي من أفرادها للعمل،حظيت مواد مجموعة الجمهورية بانتشار جيد بين الأوساط السورية، وفي الأشهر القليلة الماضية بدأت تحقق انتشاراً أوسع في الأوساط العربية.

يعمل في الموقع اليوم ٧ أشخاص تطوعا، لكنه ينشر مواد للعديد من الكتاب السوريين.

رابط موقع المجموعة http://therepublicgs.net

رابط صفحة الجمهورية على فيسبوك:https://www.facebook.com/Therepublicgs

وثيقة ١٢
مشروع الذاكرة الإبداعية للثورة السورية

في تعريف المشروع و"فلسفته":

لقد أسست الثورة مساحة من الإبداع أدهشتنا كسوريين قبل أن تدهش العالم، ونسأل أنفسنا أين كانت كل هذه المواهب الخارقة، سخرية وفنّاً وإبداعاً؟ إنّ تفجر الإنتفاضة ضد نظام القمع والاستبداد فجر معه هذه الطاقات الإبداعية الكامنة الهائلة، العفوية منها والمنظمة بطريقة لم يعرف بها الشعب السوري خلال سنين طويلة من الظلم والكبت على جميع مستويات الحياة، ويبدو أنّ في تاريخ البشرية الكثير من التجارب المشابهة.

يهدف هذا المشروع إلى توثيق كل أشكال التعبير الفكرية الفنية في زمن الثورة، إنّه كتابة وتدوين وجمع لحكايات الشعب السوري في تجربته الملحمية التي أعاد واستعاد من خلالها إنتاج معاني وجوده الاجتماعي والسياسي والثقافي. وعلى الرغم من أن معظم الإنتاج الثقافي والفني للثورة السورية متاح في عدة أماكن على شبكة الإنترنت فور إنتاجه فإن هذا الانتشار الكثيف والآني إن لم يكن موثقاً في مكان واحد مخصص له فإنّه يجعل من الرجوع إلى هذه الأعمال أمراً بالغ الصعوبة، ومن هنا تأتي أهميّة هذا الموقع.

للموقع أيضا هدف تعزيز فعل هذه المقاومة الفنية السورية ومكانتها ونشر رسالتها وأرشفتها والمساعدة على تسهيل التشبيك بين القائمين عليها سواء كانوا أفراداً أم مجموعات فيما بينهم، وبينهم وبين العالم الخارجي. يَعتبرُ القائمون على المشروع بأنّهم يسهمون بشكل من الأشكال في كتابة تاريخهم المعاصر وهم بذلك يرونه ضرورة حتمية للتعريف بمعاني الثورة ووقائعها، لمعاصريها وصانعيها، للأجيال القادمة وللعالم أجمع. إنّه أرشيف لإرث وطني لا مادي وحمايته مطلب باعتباره ذاكرة، وواجبا لما يحمله من رد الإعتبار الكامل للرصيد التاريخي للشعب السوري بأكمله.

وتشرح سنا يازجي، مديرة المشروع، الفكرة أكثر: كل ما عرفته سوريا في تاريخها الطويل مطرح للذاكرة الجمعية، تتساوى في ذلك مدن الطين الأولى مع آخر إنتاج أدبي. وتتساوى في ذلك مرحلة الاستبداد ونتاجاتها مع مرحلة الثورة ونتاجاتها. فالّذاكرة الجمعية حيادية، لكن التأريخ منحاز في تعامله معها. لذلك يغدو توثيق الذاكرة الجمعية أمرا لا بد منه لبناء ذاكرة عصية على مكر التاريخ. وللنجاح في تلك المهمة لا بد من الإطلاع على تجارب الشعوب الأخرى، ليس للمقارنة معها فحسب، بل للتعلم منها وتفادي مطباتها أيضا. يجمع العالم على عظمة الثورة السورية، ويقف اليوم مندهشا أمام إبداعاتها التي تمثل مطارح الذاكرة الجمعية لسوريا المستقبل. ولكي ينصف التاريخ هذه الثورة فلابد من توثيق ذاكرتها.

وتضيف يازجي، وهي فنانة تشكيلية مختصة بالتصميم البصري، إن الموقع تخصصي لجهة توثيق الثورة/ الوقائع بصريا. إذا هو ليس موقعا خبريا من جهة، ولا هو حصري، بمعنى أنه لا ينفرد لأول مرة بنشر مواد غير موجودة في أماكن اخرى، على العكس نحن نأخذ وقتنا في توثيق أي عمل صدر للتأكد من صدقية كل تفاصيله. إذ قد ينتشر عمل بصوره واسعة خلال يومين، ولا تراه عندنا إلا بعد أربعة أيام. الانتشار الواسع والمشاركة أعمال على إنترنت تضلل كثيرا في الواقع، وقد اكتشفنا بأنفسنا أخطاء ارتكبناها في البداية من شدة الحماسة، ما اضطرنا لاحقا لإعادة مراجعة أقسام بكاملها والتدقيق فيها، ومازالت المراجعة قائمة بصورة دائمة.

هناك أهمية/ أولوية قصوى للموقع، وهي إبراز التعبير الفني للمطلب السياسي الاجتماعي للإنسان العادي. ثورة العاديين يعبر عنها العاديون. وأبرزها في (حيطان، جرافيتي، طوابع، فيديو، أغانٍ وموسيقا، مجلات...) يعني اغلب الاصناف الفنية.

انطلق الموقع في شهر أيار/مايو ٢٠١٣ وقد عمل على مرحلة التحضير للإطلاق (٥ أشهر) ما مجموعه ٩ أشخاص بين مدفوع ومتطوع من اختصاصات مختلفة. هذا غير الاشخاص الذين جرت استشارتهم بالفكرة والتفكير من فنانين وكتاب.

وتقدر مديرة المشروع أن للموقع أثرا من ناحيّة أنه رسخ مبدئيا الوظيفة التي قام من أجلها، وهي التوثيق، وليس الجمع من أجل الجمع. تضيف: طبعا هدفنا النهائي أن نكون المصدر الموثوق.

رابط لصفحة الموقع على النت: http://www.creativememory.org/?lang=ar

وعلى فيسبوك:

https://www.facebook.com/pages/The-Creative-Memory-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/146196222226955

وثيقة ١٣
بيان ١٠٠ مثقف سوري

وفاءً لتضحيات الشعب السوري ومعاناته الطويلة واستبساله في مقاومة الطغيان والعسف، وبالنظر إلى المستجدات الميدانية والإقليمية والدولية، وما يمكن أن تسفر عنه خلال الأسابيع والأشهر المقبلة على الصعيدين السياسي والعسكري، وانطلاقاً من وثيقة العهد الوطني التي أقرها مؤتمر المعارضة الوطنية في القاهرة بتاريخ ٣ تموز/يوليو ٢٠١٢، يعلن الموقعون على هذا البيان، من كتاب وفنانين وعاملين في مختلف الحقول الثقافية:

أولاً: تمسكهم بالمبادئ التي انطلقت منها الثورة الشعبية في آذار ٢٠١١، والتي لخصتها شعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية.

ثانياً: دعمهم القوى الثورية الحية المناضلة من أجل قيام نظام ديموقراطي تعددي، يحرص على استقلال سوريا وأمنها ووحدة ترابها الوطني، ويكفل الحريات العامة والفردية والمساواة بين جميع المواطنين من دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم.

ثالثاً: حرصهم على استقلالية القرار الوطني السوري، واستنكارهم زج سوريا في الصراعات الاستراتيجية والطائفية بين القوى الإقليمية.

رابعاً: إيمانهم الراسخ بأن نظام الاستبداد والفساد الذي يتحكم بمصير سوريا منذ أكثر من أربعين عاماً يتحمل وحده مسئولية الأوضاع المأساوية التي تعيشها البلاد، وبأن خلاص سوريا من محنتها يقتضي إسقاطه بجميع رموزه.

خامساً: تطلعهم إلى حل سياسي يحقن الدماء، ويحفظ وحدة التراب الوطني، مما يستلزم تنحي بشار الأسد وأركان نظامه، وانتقال السلطة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حكومة مؤقتة كاملة الصلاحيات تهيئ الشروط اللازمة لانتخاب مجلس تأسيسي يقر دستوراً ديموقراطياً للبلاد، ويشرف على انتخابات نيابية نزيهة.

الموقعون

- أحمد حسو، صحفي
- أحمد علي، فنان تشكيلي
- باولو دالوليو، كاتب
- بكر صدقي، كاتب
- بيسان الشريف، سينوجراف
- تمام عزام، فنان تشكيلي
- جهاد يازجي، باحث اقتصادي
- جود كوراني، سينمائية
- حازم العظمة، شاعر
- حسام الدين محمد، كاتب
- حسان عباس، كاتب
- حلا عمران، ممثلة
- حليم يوسف، كاتب
- خالد عبد الواحد، فنان تشكيلي
- خطيب بدلة، كاتب
- خلدون زريق، أستاذ جامعي
- خلدون الشمعة، كاتب
- خليل يونس، فنان تشكيلي
- خولة دنيا، كاتبة
- دارينا الجندي، ممثلة
- ديانا الجيرودي، سينمائية
- ديمة أورشو، موسيقية
- ديمة ونوس، كاتبة
- راشد عيسى، صحفي وناقد
- رانية سمارة، أستاذة جامعية
- رشا عمران، شاعرة
- رشا لطفي، شاعرة
- رفيق الشامي، روائي
- رنا قباني، كاتبة
- رندة مداح، فنانة تشكيلية
- رياض معسعس، صحفي وكاتب
- روزا ياسين حسن، روائية
- زويا بوستان، مذيعة
- سلام الكواكبي، باحث في العلوم السياسية
- سمر يزبك، روائية
- سميح شقير، موسيقي
- سمير التقي، باحث في الشئون الاقتصادية
- سهير عمران ممثلة
- شادي أبو عيون السود، صانع أفلام
- شفيع بدر الدين، موسيقي
- صادق جلال العظم، رئيس رابطة الكتاب السوريين
- صبحي حديدي، كاتب
- ضحى حسن، صحفية
- عاصم الباشا، فنان تشكيلي
- عامر مطر، صحفي
- عائشة الأرناؤوط، شاعرة
- عبد الله التركماني، باحث في الشئون الاستراتيجية
- عبد الله أمين الحلاق، كاتب
- عبد الرحمن الحلاق، كاتب
- عبد القادر الحصني، شاعر
- عبد الناصر العايد، كاتب
- عبد النبي حجازي، كاتب وإعلامي
- عروة نيربية، مخرج
- علي سفر، مخرج وشاعر
- عمار البيك، سينمائي
- عمار عبد ربه، مصور وإعلامي
- عمر قدور، كاتب
- عمر كوش، كاتب
- غالية قباني، كاتبة وصحفية
- فارس البحرة، شاعر
- فارس الحلو، ممثل
- فارس خاشوق، فنان تشكيلي
- فاروق مردم بك، ناشر
- فايز سارة، كاتب

- فداء حوراني، طبيبة وكاتبة
- فرج بيرقدار، شاعر
- فهد الحلبي، فنان تشكيلي
- فؤاد محمد فؤاد، شاعر
- فواز حداد، روائي
- لقمان الديركي، شاعر
- ماهر جنيدي، كاتب
- ماهر البارودي، فنان تشكيلي
- ماهر شرف الدين، كاتب
- المثنى الشيخ عطية، كاتب
- محمد الرومي، مصور
- محمد العطار، كاتب مسرحي
- محمد عمران، فنان تشكيلي
- محمد علي الأتاسي، كاتب
- مصطفى خليفة، كاتب
- مفيد نجم، كاتب
- منير الشعراني، فنان تشكيلي
- مها حسن، روائية
- مي سكاف، ممثلة
- ميار الرومي، سينمائي
- ناندا محمد، ممثلة
- ناهد بدوية، كاتبة
- نبراس شحيد، كاتب
- ندى كرامي، مديرة صالة فن تشكيلي
- نوار بلبل، ممثل
- نوري الجراح، شاعر
- هالا محمد، شاعرة وسينمائية
- هالة العبد الله، سينمائية
- هالة قضماني، صحفية
- هيثم حقي، مخرج ومنتج سينمائي
- وائل سواح، كاتب
- ياسر خنجر، شاعر
- ياسر الصافي، فنان تشكيلي
- ياسمين فنري، مخرجة
- ياسين الحاج صالح، كاتب
- يوسف عبدلكي، فنان تشكيلي

٢٠١٣/٧/١٧

وثيقة ١٤
قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨
الخاص بنزع السلاح الكيماوي السوري

٢٠١٣/٩/٢٧

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى بيانات رئيسه المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، و٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، و٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وإلى قراراته ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و٢٠٤٢ (٢٠١٢)، و٢٠٤٣ (٢٠١٢)، ويعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يؤكد من جديد أن انتشار الأسلحة الكيميائية وكذلك وسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن الجمهورية العربية السورية انضمت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥.

ويلاحظ أن الجمهورية العربية السورية أودعت لدى الأمين العام، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، صك انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة (الاتفاقية)، وأعلنت أنها ستمتثل لأحكامها وستحترمها بأمانة وإخلاص، فتطبق بذلك الاتفاقية بصفة مؤقتة إلى حين بدء نفاذها بالنسبة للجمهورية العربية السورية.

ويرحب بإنشاء الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ("البعثة") عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم (١٩٨٧) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، والذي أعيد تأكيده بالقرار ٦٢٠ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨،

وإذ يعرب عن تقديره لما قامت به البعثة من أعمال.

وإذ يحيط علما بالتقرير المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/553) المقدم من البعثة، ويؤكد ضرورة تنفيذ البعثة لولايتها، ويشدد على ضرورة التحقيق في المزاعم ذات المصداقية التي تصدر مستقبلا بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ويعرب عن شديد سخطه لاستخدام الأسلحة الكيميائية في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في ريف دمشق، على نحو ما خلص إليه تقرير البعثة، ويدين قتل المدنيين الناجم عن ذلك، وإذ يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وإذ يشدد على أن المسئولين عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يجب أن يخضعوا للمساءلة.

ويشير إلى الالتزام المنصوص عليه في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ويرحب بإطار عمل إزالة الأسلحة الكيميائية السورية المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي جرى التوصل إليه في جنيف، بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية (S/2013/565)، بهدف ضمان القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية في أبكر وقت وبأسلم وجه، وإذ يعرب عن التزامه بالتعجيل بالسيطرة الدولية على الأسلحة الكيميائية ومكوناتها في الجمهورية العربية السورية.

كما يرحب بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وضع إجراءات خاصة للإسراع بتفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية وإخضاعه لتحقق صارم، وإذ يعرب عن تصميمه على ضمان تفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية وفقا للجدول الزمني الوارد في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

وإذ يشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية سيكون من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا على أساس بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢، ويشدد على ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا في أبكر وقت ممكن، ويقرر أن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ويؤكد أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها،

١. يقرر أن استخدام الأسلحة الكيميائية أينما كان يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛

٢. يدين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الهجوم الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في انتهاكٍ للقانون الدولي؛

٣. يؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي يتضمن إجراءات خاصة للتعجيل بتفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية وإخضاعه لتحقق صارم، ويدعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا في أسرع وقت وبأسلم وجه؛

٤. يقرر ألا تقوم الجمهورية العربية السورية باستخدام أسلحة كيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، أو بنقل الأسلحة الكيميائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى دول أخرى أو جهات من غير الدول؛

٥. يشدد على ألا يقوم أي طرف في سوريا باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها؛

٦. يقرر أن تمتثل الجمهورية العربية السورية لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (المرفق الأول)؛

٧. يقرر أن تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بوسائل منها الامتثال للتوصيات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عنهما، وبقبول الموظفين الذين تعيّنهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة، وبتوفير وضمان الأمن للأنشطة التي يضطلع بها هؤلاء الموظفون، وبتوفير سبل الوصول الفورية وغير المقيدة إلى أي موقع وإلى جميع المواقع والحق في تفتيشها، في سياق اضطلاعهم بمهامهم، وبإتاحة سبل الوصول فورا ودون قيد إلى الأفراد الذين لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنهم مهمون لأغراض ولايتها، ويقرر أن تتعاون جميع الأطراف في سوريا تعاونا تاما في هذا الصدد؛

٨. يقرر أن يأذن بفريق متقدم من موظفي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في وقت مبكر إلى أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، ويطلب إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام أن يتعاونا بشكل وثيق في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وهذا القرار، بوسائل منها أنشطتهما التنفيذية في الميدان، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن

يقدم إلى المجلس في غضون ١٠ أيام من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحسب الاقتضاء، مع المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية؛

٩. يشير إلى أن الجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ويقرر أن الموظفين المعينين من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقيام بالأنشطة المنصوص عليها في هذا القرار أو قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يتمتعون بالامتيازات والحصانات الواردة في المرفق المتعلق بالتحقق، الجزء ثانيا (باء) من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويدعو الجمهورية العربية السورية إلى إبرام اتفاقات بشأن طرائق العمل مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛

١٠. يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم بالموظفين والخبرة التقنية والمعلومات والمعدات والموارد المالية وغير المالية والمساعدة، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام، من أجل تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من تنفيذ عملية تفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، ويقرر أن يأذن للدول الأعضاء بالحصول على الأسلحة الكيميائية التي حددها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومراقبتها ونقلها وتحويلها وتدميرها، بما يتفق مع مقصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وضمان القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية في أبكر وقت وبأسلم وجه؛

١١. يحث جميع الأطراف السورية والدول الأعضاء المهتمة التي لديها قدرات ذات صلة بالموضوع على العمل بشكل وثيق مع بعضها بعضاً ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل الترتيب لكفالة أمن البعثة المعنية بالرصد والتدمير، مع التسليم بأن الحكومة السورية تتحمل المسئولية الرئيسية في هذا الصدد؛

١٢. يقرر أن يستعرض بانتظام تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وهذا القرار، ويطلب إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، يتضمن معلومات ذات صلة بأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار، في غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، ويطلب كذلك إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بطريقة منسقة، حسب الاقتضاء، بحالات عدم الامتثال

لهذا القرار أو لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

١٣. يؤكد من جديد استعداده للنظر فورا في أي تقارير من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقدم في إطار المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تنص على إحالة قضايا عدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

١٤. يقرر أنه على الدول الأعضاء إبلاغ مجلس الأمن فورا بأي انتهاك للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك حيازة جهات فعالة من غير الدول للأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الصدد؛

المساءلة:

١٥. يعرب عن اقتناعه الراسخ بضرورة مساءلة الأفراد المسئولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية؛

الانتقال السياسي:

١٦. يؤيد تأييدا تاما بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (المرفق الثاني)، الذي يحدد عددا من الخطوات الرئيسية بدءا بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، وتُشكل على أساس التوافق؛

١٧. يدعو إلى القيام، في أبكر وقت ممكن، بعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف، ويهيب بجميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحو بناء في مؤتمر جنيف بشأن سوريا، ويشدد على ضرورة أن تمثل هذه الأطراف شعب سوريا تمثيلا كاملا، وأن تلتزم بتنفيذ بيان جنيف وبتحقيق الاستقرار والمصالحة؛

عدم الانتشار:

١٨. يؤكد من جديد أن على جميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات الفعالة من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ويدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأي انتهاكات لهذه الفقرة؛

١٩. يطالب الجهات الفعالة من غير الدول بعدم استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ويدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأي أعمال تخالف هذه الفقرة؛

٢٠. يقرر أن تحظر جميع الدول الأعضاء شراء الأسلحة الكيميائية وما يتصل بها من معدات وسلع وتكنولوجيات أو حصول مواطنيها على مساعدة من الجمهورية العربية السورية، أو استخدام سفن أو طائرات تحمل أعلامها، سواء كان مصدرها أو لم يكن من أراضي الجمهورية العربية السورية؛

الامتثال:

٢١. يقرر، في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، بما يشمل نقل الأسلحة الكيميائية دون إذن، أو استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

٢٢. يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.